روائع الأدب العربي
(الأعمال الفكرية)

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥

د. رضا أحمد شحاته

الدبلوماسية المصرية والصراع الدولى حول قناة السويس



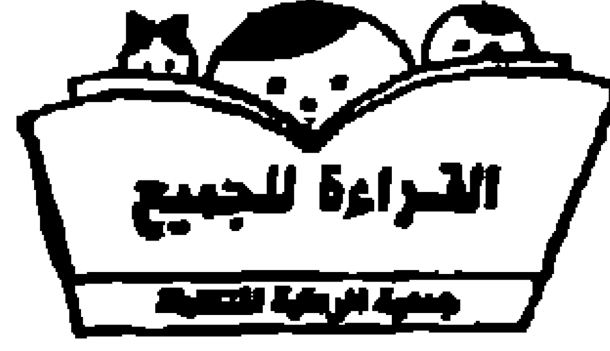
الدبلوماسية المصرية

والصراع الدولى حول قناة السويس

الدبلوماسية المصرية
والصراع الدولى حول قناة السويس

دراسة فى فن المفاوضات وإدارة الأزمات من التأميم إلى التحرير

د. رضا أحمد شحاتة



مهرجان القراءة للجميع ٩٥
مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(روائع الأدب العربى)

(الأعمال الفكرية)

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ : هيئة الكتاب

لوحة الغلاف

للفنان جمال قطب

الانجاز الطباعى والفنى

محمود الهندى

المشرف العام

د. سمير سرحان

الدبلوماسية المصرية

والصراع الدولى حول قناة السويس

مقدمة

على الرغم من ان المعركة الدبلوماسية والصراع الدولى حول قناة السويس قد شارفت اليوم على الأربعين عام ، فان مؤرخ العلاقات الدبلوماسية لازال يتوقف كثيرا أمام دلالاتها ومغزاها بالنسبة لمسيرة حركة الاستقلال الوطنى فى مصر بجوانبها السياسية والاقتصاديه ، وبالنسبة لموقف القيادة الوطنية المصرية عندئذ بالاصرار على حرية القرار والتشبث باستقلالية الارادة مهما كان الثمن فادحا ٠

يتوقف مؤرخ العلاقات الدبلوماسية امام مسارات المعركة الدبلوماسية التى خاضتها مصر سواء فى محاورها الدولية الوعرة ، أم فى مفاوضاتها الشاقة المستعصية ، أم فى سياسات الضغوط العاتية التى انتهت باستخدام القوة المسلحة لحسم الصراع التى تشابكت فيه الارادة الوطنية المصرية مع الارادات الدولية المعادية والصديقة ٠

يتوقف المؤرخ طويلا أمام عظمة الادارة الوطنية المصرية لهذا الصراع الدولى بل التاريخى حول حرية القرار واستقلالية الارادة ، هل تكون لمصر أم لخصومها ؟

وفى خضم هذا الصراع الدولى الشرس حول ارادة مصر – حرية واستقلالا – اضطلعت الدبلوماسية المصرية – التى شرفتنى بأن أكون أحد أبنائها – بمسؤلية هامة دافعت فيها بالكلمة والمنطق والقانون ، بالتفاوض وأساليب الاقناع والجدل السياسى الرصين عن حقوق مصر الوطنية ٠

وقد آن لهذا الدور الوطنى الفذ للدبلوماسية المصرية فى خضم الصراع الدولى حول قناة السويس – من التأميم الى التحرير – ان يوثق ويحلل ويقوم من خلال مئات التقارير والبرقيات والرسائل السرية

المتداولة بين لندن وواشنطن وباريس وموسكو ، ونيويورك ، والقاهرة ليتساءل المؤرخ كيف بدأت هذه المعركة الدبلوماسية ؟ وهل وقعت حقا لأن عبد الناصر أمم شركة قناة السويس ، أم ان أسبابها ودوافعها تعود الى سنوات قبل ذلك التاريخ ، الى أسباب أعمق وأبعد غورا ، وكيف وقفت القيادة السياسية لمصر تواجه التحدى لارادتها المتطلعة للتحرر الاقتصادى، وكيف استطاع جمال عبد الناصر بقرار تأميم قنـاة السويس أن يدفع عواصم الغـرب كلهـا فى لندن وباريس وواشنطن ان تتدافع لتتباحث وتتشاور وتتفق وتختلف فى كيفية مواجهة قرار مصر ؟

وبقدر ما أوليت هذه المرحلة التاريخية الوطنية من مراحـل حركة التحرر السياسى والاقتصادى لمصر فى الخمسينات من اهتمامى الأكاديمى والوطنى ، بقدر ماكنت أجدنى فى كل مرة أمام حقائق جديدة عن القوى الدولية المتصارعة مع مصر ، بريطانيا وفرنســا والولايـات المتحدة ، وأمام مواقف جديدة للرجـــال الذيـن شـــاركو فى هذا الصراع ، جمال عبد الناصر ومعه رموز الدبلوماسية المصرية الدكتور محمود فوزى والسفير عمر لطفى مندوب مصر فى الأمم المتحدة ، وأصدقاء مصر ، زعيم الهند نهرو ووزير خارجيتها كريشنان مينون ووزير خارجية يوغوسلافيا ومندوبها فى مجلس الأمن عندئذ ، ذلك الدبلوماسى القدير الذى أتاح لمصر نقل قضيتها أمام الجمعية العامة بعد الفيتو البريطانى الفرنسى ، ثم خصوم مصر ، رئيس وزراء بريطانيا ايدن ، ورئيس وزراء فرنسا موليه ، ووزيرى خارجيتهما لويد وبينو ، ثم الدور الذى لعبه قادة مثل الرئيس ايزنهاور وساسة مثل دالاس وزير خارجيــة الولايات المتحدة فى هذه المعـركة الدبلوماسية الشرســة مع مصر ، بالاضــافة الى الدور التاريخى الذى اضطلع به جندى السلام ، الصديق داج همرشولد ، فى مفاوضاته الشاقة مع ممثلى بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى مجلس الأمن وفى الجمعية العامة قبل الانسحاب وبعده ٠

لقد اتخذت قرارى بالعودة مرة أخـــرى الى قراءة وتحليل الحقائق والتطورات ومواقف الرجـــال عن قضية قنـــاة السويس ، ومعركتهـا الدبلوماسية التى خاضتها مصر عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٥٨ ، حتى يقرأ العـــالم بعد ما يقرب من أربعين عام صفحات جديدة ، ويقف على مواقف وأسرار جديدة عن هذه المعركة الدبلوماســية ، الرجـــال والأحداث ، المفاوضات ، والتنازلات ، والمساومات ، وليقف قبل هذا كله على ذلك النوع من الرجال الذى أمسك بزمام المعـــركة فى مصر ، وتمسك بحقها التاريخى والوطنى والقانــونى فى قناته ، وليقف أيضـــا على روعة الأداء الرفيع للدبلوماسية المصرية ، وفارسها النبيل الدكتور محمود فوزى ، فى معركة من أشق المعارك التى خاضتها قبل وخـــلال وبعد المعـــركة

العسكرية ، بل وبعد الانسحاب من القناة ، منذ التفكير فى العدوان على مصر فى أغسطس ١٩٥٦ ، حتى رفعت القضية من موائد المفاوضات ودخلت خزائن وزارات الخارجية فى مايو ١٩٥٨ بعد عامين تقريبـــا من المعركة الدبلوماسية والعسكرية •

وهذا الكتاب عن الدبلوماســـية المصرية والصراع الدولى حــول قناة السويس - من التأميم الى التحرير - وعن مصر والمعركة الدبلوماسية، يمثل قراءة وتحليلا جديدين لمئات الملفـات والتقارير والبرقيات السرية الواردة من والى عواصم العالم المؤثر فى المعركة الدبلوماسية والعسكرية ، فى سيرها وفى نتائجها ، فى تفاعلاتهـــا فى الزمان والمكان وفى آثارها الممتدة سياسيا واقتصاديا فى العلاقات الدولية فى العالم المعاصر •

ويتناول الكتاب أول ما يتناول ، التمهيد لتلك المرحلة الحاسمة فى علاقات مصر الخارجيـــة ، بالعودة لتتبع الأصول والمنابع الأولى لحركة الصراع بين مصر والغرب حول قناة السويس منذ توقيع اتفاقية الجلاء عن القاعدة فى يوليـــو ١٩٥٤ حتى تأميم شركة القنـــاة بعـــد عامين فى يوليو ١٩٥٦ •

ويستعرض الكتاب ثلاثة مراحل هامة فى حركة الصراع هذه ، تغطى وثائق المرحلة الأولى خبايا المعركة الدبلوماسية على الصعيد الدولى والثنائى منذ قرار التأميم الى محاولات التدويل المتتالية التى حاولتها بريطانيـــا وفرنسا وخططت لها الولايات المتحدة بتدبير ومبادرة من وزير خارجيتها دالاس ، فى الوقت الذى كان قرار الحرب ضد مصر قد اتخذ بالفعل - وكانت مناورات التدويل مجـــرد اعـــداد للمسرح الدولى لشن الحرب ضـــد مصر •

أما المرحلة الثانية ، فتكشف وثائقهـــا عن حقائق جديدة متصلة بتطور حركة الصراع الدبلوماسى منذ محاولات التدويـــل الفاشـــلة الى العدوان العسكرى الثلاثى على مصر وما أعقبـــه من مناورات سياسية فى مجلس الأمن والجمعية العامة ، حيث تبارى الخصوم والأصدقاء فى الهجوم على مصر أو الدفاع عنها ، وحين خاضت الدبلوماســـية المصرية معركتها باقتدار وكفاءة فى أصعب ظروف تمر بها دولة ناشئة مثل مصر ، وتسجل تقاريـــر وزارات الخارجيـــة ومحاضر اجتماعات الأمم المتحدة وأحاديث همرشولد مع محمود فوزى ووزراء خارجية الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، الكثير من أسرار هذه المرحلة •

أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فهى بحق معركة اســـتقلال القرار ، وحرية الارادة التى خاضتها القيادة المصرية ، جمال عبد الناصر ومعـــه

الدكتور محمود فوزى ، لمواجهة الضغوط الدولية المروعة قبل انسحاب القوات المعتدية وبعدها ، وقبل تطهير قنـاة السويس وخلالها وبعدها ، بهدف مشاركة مصر فى ادارة قناة السويس ، وانتزاع حقها فى تقرير مستقبلها وفقا لمصالحها وحقوقها ٠

ان دراسة نصوص الوثائق السرية الخاصـــة بهذه المرحلة بصفة خاصة محاضر مقابلات عبد الناصر وهمرشولد ، وعبد الناصر والسفير الأمريكي ريموند هير فى القاهرة ، ومقابلات محمود فوزى مع همرشولد ، ومع هير ، ومقابلات دالاس مع سفيرى بريطانيا وفرنســا فى واشنطن ، ورسائل ايزنهاور الى بن جوريون ، هذه القـراءة النقدية لا تضع حقائق التاريخ فى منظورها العلمى الصحيح فحسب بل وتسجل لقيـادة مصر الوطنية ، ولدبلوماسيتها ، فى هذه المرحلة دورا تاريخيا فذا ، اتسم بالقدرة الفائقة على التمسك بالحقوق الوطنية وبالتحديد الواضح والدقيق للأهداف ، والأولويات ، والاختيار الذكى للوسائل والخيارات والأساليب لبلوغ تلك الأهداف ، ثم ذلك المستوى الرفيع من الأداء فى فن التفاوض والتكيف والمواءمة ، والحث والاقناع ، والصلابة المرنة أو المرونة الصلبة التى تنطق بها محاضر الاجتماعات ، وتقارير المقابلات والأحاديث التى جرت بين جمال عبد الناصر ومحمود فوزى وعمر لطفى وبين وزراء خارجية دول العالم الغربى وسفرائه ، وسجلها الخصوم قبل الأصدقاء ٠

وبعد ما يقرب من أربعة عقود من الزمن ، ورغم مضى عشرات السنين على الظروف الآنية والأحداث المعاصرة لتلك المعركة الدبلوماسية خـــلال الحرب والمفاوضات قبلها وبعـدها ، فان مؤرخ العلاقات الدبلوماســية يستخلص من مسارها ظاهرة تاريخية وسياسة فريدة فى حركة التطور الدبلوماسى لعلاقات مصر الدولية ٠

هذه الظاهرة الفريدة هى ذلك المزج فى العمل الوطنى المصرى ـ منذ الأربعينات والخمسينات حتى الثمانينات ـ بين خوض غمار الحرب والعمل العسكرى ، وخوض غمار المفاوضات والعمل الدبلوماسى ٠

تتجلى هذه الظاهرة كأبرز وأوضح ما تكون فى معركة الاســـتقلال السياسى والاقتصادى عام ١٩٥٦ ، كما أفضل ان أسميها دائما حين امتزج خوض حرب السويس عام ١٩٥٦ بخوض المعركة الدبلوماسية ٠

وتجلت بعد ذلك كأبرز وأوضح ما تكون فى حرب أكتوبر ـ حرب استرداد الكرامة والشرف وفيها أيضا امتزجت التجربة العسكرية المصرية المشهودة بالتجربة الدبلوماسية المصرية العتيدة فى مفاوضات السلام حتى اتفاقية اطار السلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٨ ثم اتفاق السلام المصرى

الاسرائيلى عام ١٩٧٩ بل وحتى صـــدور قرار التحكيم فى طابا الأرض المصرية الطيبة ٠

وفى هذه يصدق على التجربة الدبلوماسية والوطنية المصرية فى معركة الصراع الدولى حول قناة السويس مقولة العـــالم والمفكر الاستراتيجى « كلاوزفتز » (ان الدبلوماسية ليست ســـوى الحرب أو امتـداد لها ـ بوسائل أخرى) ٠

وهكذا كانت الدبلوماسية المصرية فى معركة قناة السويس حربا للدفاع عن حرية القرار واستقلال الارادة بوسائل أخرى تسجل لها فى فن التفاوض وادارة الأزمات كأنضـــج ماتكون أســلوبا وأرفع ماتكون مستوى وأداء ٠

دكتـــور

رضا أحمد شحاته

القاهرة يوليو ١٩٩٥ م

تمهيـــــد

من اتفاقية الجلاء فى يوليو ١٩٥٤
الى تأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦

★ اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس •

★ مصر تحظر عبور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس •

★ العلاقات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية •

★ قلق الدول الغربية من نتائج انتهـــاء سريان امتيـــاز شركة قناة السويس •

★ تدهور العـــلاقات الغربيـــة مـــع مصر ، وتأميـــم مصر لشركة قناة السويس •

من الجــــلاء ١٩٥٤
الى التأميــــم ١٩٥٦

حظيت قناة السويس باهتمام دولى متزايد فى العقد الذى أعقب الحرب العالمية الثانية لسببين رئيسيين الى جانب ما كانت تحظى به أصلا بفضل أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية المعروفة .

السبب الأول كان يرجع الى الموقف الذى نشأ عن مطالبة مصر بجلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، وقد أدت تلك المطالبة المصرية الى التوصل للاتفاقية المصرية الانجليزية عام ١٩٥٤ ، التى نصت على انسحاب القوات البريطانية على مراحل .

أما السبب الثانى الذى أثار اهتماما وقلقا دوليا متزايدا ، فهو ذلك النزاع القانونى والاقتصادى الناجم عن رفض مصر المستمر السماح للسفن الاسرائيلية باستخدام القناة ، ولم يحدث أى تقدم نحو التوصل لحل لتلك المشــــكلة .

اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس :

تم التوصل عام ١٩٥٤ للاتفاقية المصرية الانجليزية للجلاء عن منطقة قناة السويس على مرحلتين . تمثلت المرحلة الأولى فى اتفاق مبدئى ، وقعه بالأحرف الأولى فى القاهرة فى السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٤ كل من جمال عبد الناصر ، رئيس الوزراء المصرى ، ووزير الدولة البريطانى لشئون الحرب (١) .

وقد أبدى كل من الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس ارتياح

(١) انظر نص الاتفاق فى نشرة الخارجية الامريكية عدد ٩ أغسطس ١٩٥٤ ص ١٩٨ ص ١٩٩ .

الحكومة الأمريكية ، وامتدح دالاس الاتفاق بوصفه خطوة كبرى فى تطور العلاقات بين دول الشرق الأدنى والدول الغربية ، وقال وزير الخارجية الأمريكى :

(أ) قد رحبت بقرار مصر باتاحة قاعدة قناة السـويس للقوات البريطانية فى حالة حدوث عدوان فى المنطقة ٠

(ب) وبتصميم الطرفين على الالتزام باتفاقية ١٨٨٨ لضمان حرية الملاحة ٠

(جـ) وبالنية المعلنة للحكومة المصرية بتكريس كل طاقاتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الداخلية (٢) ٠

وفى التاسـع عشر من أكتوبر ١٩٥٤ ابرمت الاتفاقية النهـائية المؤسسة على الشروط المبدئية التى تم التوصـل اليها فى السـابع والعشرين من يوليو من نفس العام ٠ وقد نصت الاتفاقية النهائية على جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس خلال عشرين شهر ، كما نصت على أن مناطق محددة فى قاعدة قناة السويس سوف تبقى فى حالة تشغيل تتسم بالكفاءة والصلاحية للاستخدام الفورى بواسطة المملكة المتحدة فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة خارجية على احدى دول الجامعة العربية أو تركيا ٠

أما اذا حدث تهديد بوقوع مثل هذا الهجوم ، فان مشاورات فورية يجب أن تجرى على بين مصر والمملكة المتحدة ، وقد اعترفت الحكومتان بأن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، تمثل ممرا مائيا له أهمية دولية من الناحية الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، كما اعربا عن عزمهما على الالتزام بالاتفاقية التى تضمن حرية الملاحة فى القناة والموقعة فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٨٨٨ م (٣) ٠

وقد كرر وزير الخارجية الأمريكية دالاس التهنئة لمصر فى نفس يوم ابرام الاتفاقية قائلا (ان مصر بقبولها التزامات جديدة وذات طابع أشمل عن القاعدة فى منطقة القناة ، قد أكدت التزامها بمبدأ حرية العبور فى القناة طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ م) (٤) ٠

---

(٢) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ٩ أغسطس ١٩٥٤ ص ١٩٨ ، وانظر أيضا نفس النشرة فى ١٦ أغسطس ١٩٥٤ ص ٢٣٤ ٠

(٣) انظر نصـوص اتفاقيتى ١٨٨٨ ، ١٩٥٤ ، فى وثائق مشـكلة قناة السويس ٢٦ يوليو ـ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ ، نشرة وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٦٣٩٢ ص ١٦ ـ ٢٣ ٠

(٤) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧٣٤ ٠

مصر تحظر عبور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس :

كانت حرية العبور فى قناة السويس فى واقع الأمر محلا للجدل الكبير منذ ابرام اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، وقد بحث مجلس الأمن النزاع فيما بين ٢٦ يوليو الى الأول من سبتمبر ١٩٥١ (٥) ، وكانت حجة اسرائيل فى ذلك الوقت ان مصر باستمرارها فى حرمان سفن اسرائيل من استخدام القناة قد انتهكت :

(أ) القانون الدولى باستخدام حقوق الدول التجارية وقت السلم ٠

(ب) وهدنـــــة ١٩٤٩ م ٠

(جـ) اتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ م ٠

وكان حجة مصر ردا على اتهامات اسرائيل أن الهدنة لم تتحول الى اتفاقية سلام ، وان الهدنة وان كانت قد منعت الحرب ، لكنها لم تحظر التدابير الاقتصادية ، وان اسرائيل نفسها قد انتهكت نصوصا أخرى فى اتفاقية الهدنة ٠

وفى أول سبتمبر ١٩٥١ ، اعتمد مجلس الأمن بموجب ٨ أصوات مقابل لا شىء ، وامتناع ٣ أصوات ، قرارا يدعو مصر الى انهاء القيود المفروضة على مرور الملاحة التجارية الدولية والسلع عبر قناة السويس مهما كانت وجهتها ، وان توقف كل أشكال التدخل فى تلك الملاحة وبما يتجاوز القدر الضرورى من التدخل اللازم لضمان سلامة الملاحة فى القناة نفسها وبما يكفل مراعاة الاتفاقيات الدولية نافذة المفعول (٦) ٠

وعلى الرغم من ذلك القرار وغيره من الجهود الدبلوماسية الساعية لتحقيق تلك الغاية استمرت مصر فى حظرها للسفن الاسرائيلية وغيرها من السفن التى تحمل شحنات تعتبرها مصر مهربة الى اسرائيل (٧) ٠

وفى سبتمبر ١٩٥٤ ، قبيل ابرام الاتفاقية المصرية الانجليزية حول

(٥) انظر النص الحرفى للمداولات فى وثائق مجلس الأمن التقرير المؤقت ص ٥٤٩ — ٥٥٨ ما بين ٢٦ يوليو الى الأول من سبتمبر ١٩٥١ ٠

(٦) امتنع كل من الاتحاد السوفيتى والصين والهند ، انظر النص الكامل فى نشرة الخارجية الأمريكية ١٧ سبتمبر ١٩٥١ ص ٤٧٩ ٠

(٧) سجلت الوثائق السرية التالية الاجراءات التى اتخذتها مصر آنئذ : برقية رقم ٩٧٢ من لندن فى ٦ اكتوبر ١٩٥٤ ، سرى ملف ٩٧٤ — ٦٥٤/١٠/٧٣٠١ ، وبرقية رقم ٦٤٠ من القاهرة فى ٧ أكتوبر ١٩٥٤ ملف ٩٨٤ أ — ٧٥٤/١٠/٥٣ ، وبرقية رقم ٢٠ من حيفا فى ١١ أكتوبر سرى ، ملف ٩٧٤ — ١١٥٦/١٠/٥٣٠١ ، وبرقية رقم ٢٧ من بورسعيد ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ سرى ملف ٥٣٠١/٩٧٤ — ١٠ — ١٨٥٤ ٠

قاعدة قناة السويس بوقت قصير ، حاولت السفينة الاسرائيلية (بات جاليم) اختبار النوايا المصرية ، بعبور قناة السويس ، فاحتجزتها السلطات المصرية التي اتهمتها بأنها قد أطلقت النيران على قوارب الصيد المصرية ٠

وفي الرابع من أكتوبر ١٩٥٤ ، ساورت الشكوك وزارة الخارجية الأمريكية في أن تكون شحنة السفينة مجرد ذريعة لمنع عبورها ، فأرسلت تعليماتها للسفير الأمريكي في القاهرة لكي تعرب للحكومة المصرية بطريقة غير رسمية عن أمل الولايات المتحدة في أن تقوم مصر باطلاق سراح السفينة الاسرائيلية ، اذا ما ثبتت عدم حجية الاتهام بأنها قامت باطلاق النار على القوارب المصرية ، كما فوضته الخارجية الأمريكية في أن يؤكد وجهة نظر الولايات المتحدة بأن خير ما يخدم المصالح المصرية هو أن تسمح بعبور قناة السويس دون قيود ، والا فان الولايات المتحدة سوف تضطر لتأييد حق اسرائيل في حرية العبور ، وهو ما قد يقلل من احتمالات التعاون المفيد بشكل متزايد بين مصر والغرب ، وهو الأمر الذي يقول جمال عبد الناصر أنه يسعى اليه ، وهو كذلك ما قد استقرت علية السياســـة الرسمية للولايات المتحدة (٨) ٠

وفي ٤ أكتوبر ١٩٥٤ طرحت اسرائيل مشكلة السفينة (بات جاليم) على مجلس الأمن ، وفي ٦ أكتوبر أحالت مصر المشكلة الى اللجنة المصرية الاسرائيلية المختلطة للهدنة وقد بحث مجلس الأمن ، ولجنة الهدنة ، حجج كل من مصر واسرائيل بشيء من التفصيل ولكنهما لم يتوصلا لقرار ٠

وفي ٤ ديسمبر ١٩٥٤ ، أبدت الحكومة المصرية استعدادها لأطلاق سراح طاقم السفينة بعد استكمال الاجراءات الضرورية (وقد أطلق سراح الطاقم في قطاع غزة في أول يناير ١٩٥٥) وأن مصر كذلك على استعداد للافراج عن الشحنة المصادرة للسفينة على الفور ٠

وفي ٢٣ ديسمبر ، أعلنت مصر انها سوف تكون على استعداد في المستقبل القريب للافراج عن السفينة ذاتها وان اشترطت أنها لن تسمح للسفينة (بات جاليم) بعبور القناة وطلبت ان يقوم طاقم غير اسرائيلي بسحب السفينة في اتجاه الجنوب مرة أخرى (٩) ٠

---

(٨) برقية سرية من واشنطن الى القاهرة رقم ٥٤١ في أكتوبر ١٩٥٤ ، ملف رقم ٩٨٤ أ ـ ٥٣ ـ ١٠ ـ ١٥٤) ٠

(٩) انظر مقال هاري هوارد : السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا ١٩٥٤ ، نشرة الخارجية الأمريكية رقم ٥٨٠١ ص ٣٠ ووثائق الأمم المتحدة الواردة في المقال ، وانظر العديد من المراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية وسفارتها في القاهرة ملف ٩٨٤ ـ ٥٣ ومن القاهرة برقيات ٦٤٠ في ٧ أكتوبر ، ٦٥٦ في ٨ أكتوبر سري ، ٧٠٦ سري ١٥ أكتوبر حتى ١٠٩٤ سري في ٦ ديسمبر ، ١١٠٥ سري والى القاهرة برقيات سري ٥٤١ في ٤ أكتوبر و ٧٩٣ في ٢ نوفمبر و ٨١٤ في ٢٤ نوفمبر ٠

ومع أن قضية (بات جاليم) لم تحسم ، فقد أبرزت الحجج القانونية التى تثيرها مصر بهدف حرمان السفن الاسرائيلية من الملاحة فى قناة السويس ٠ وقد أوضح أحد المسؤولين فى وزارة الخارجية المصرية لعضو بالسفارة الأمريكية فى القاهرة :

(أ) انه بموجب المادة (١٠) من اتفاقية ١٨٨٨ فانه من حق الحكومة المصرية أن تتخذ التدابير للحفاظ على النظام العام وأن الرأى العام فى مصر يعارض بشدة استخدام السفن الاسرائيلية لقناة السويس ، الى درجة أن القوات المصرية قد لا تكفى لضمان عبور تلك السفن للقناة عبورا آمنا ٠

(ب) ان العبور فى المياه الاقليمية المصرية فى خليج السويس مؤسس على افتراض أن هذا العبور برىء ، وهو ما لا يمكن القول به فى حالة اسرائيل ٠

(جـ) وأن حالة السفينة (بات جاليم) لا تنطوى على عبور محايد للسلع بما يشبه الحالات التى حدثت عام ١٩٥١ ، بل كانت مقتصرة على عبور السفن التى تحمل العلم الاسرائيلى (١٠) ٠

وفى نفس الوقت أكد المسؤولون فى وزارة الخارجية المصرية فى تصريحاتهم ، أنه بغض النظر عن مسألة العبور الآمن ، فمن المستحيل على الحكومة المصرية ان تسمح لسفينة اسرائيلية بعبور قناة السويس (١١) ٠

وفى ٤ يناير ١٩٥٥ أعلن هنرى كابوت لودج ممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن أن الولايات المتحدة تعتبر القيود المصرية على مرور السفن فى قناة السويس مخالفة لروح وهدف الهدنة المصرية الاسرائيلية ١٩٤٩ ، ومناقضة لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ وتراجعا عن الأهداف التى التزم بها الطرفان عند توقيع اتفاقية الهدنة وان الولايات المتحدة تتطلع لذلك الى مصر كى تنفذ تلك القرارات والاتفاقيات ، وأضاف لودج أن اتخاذ مصر لموقف التصالح فى قضية (بات جاليم) وتجاه الملاحة عموما ، انما يؤكد احترامنا لمصر باعتبارها القيم الشرعى على قناة السويس ، وهو الموقف الذى تأكد مؤخرا باتفاق مصر التاريخى مع المملكة المتحدة (١٢) ٠

---

(١٠) برقية سرية من القاهرة رقم ٧٠١ فى ٢٦ نوفمبر ٥٤ ملف ٩٨٤ أ ـ ١١/٥٣ ـ ٢٦٥٤ ٠

(١١) برقية سرية من القاهرة رقم ٧٣٠ فى ٣ ديسمبر ٥٤ ملف ١٩٨٤ أ ـ ٥٣ ـ ٣٥٤/١٢ ٠

(١٢) نشرة الخارجية الأمريكية ١٧ يناير ١٩٥٥ م ٠

لكن ذلك النداء الذى أطلقه السفير الأمريكى لودج لم يحقق نجاحا كبيرا ، وواصلت مصر فرض القيود على الملاحة الاسرائيلية فى قنـــاة الســـويس ٠

وفى أواخر سبتمبر ١٩٥٦ بعد عامين من احتجاز مصر للسفينة الاسرائيلية (بات جاليم) أكد مسؤول بالخارجية الاسرائيلية للسفارة الأمريكية فى تل أبيب ، أنه لم يحدث ان عبرت ســفينة تحمل العلم الاسرائيلى قناة السويس منذ ان قامت دولة اسرائيل ، أما الســفينة (بات جاليم) فقد صودرت وضمتها مصر الى بحريتها (١٣) ٠

العلاقات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية :

لم يكن للانســحاب التدريجى للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس ، أو لاصرار مصر على رفض السماح للسفن الاسرائيلية باستخدام القناة أثرا ملحوظا قبيل يوليو ١٩٥٦ على أداء الشركة البحرية العالمية لقناة السويس أو على ادارتها ، فقد ظلت الشركة تعمل بموجب شروط الامتيازات ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ ومختلف القوانين المصرية والعديد من الاتفاقيات اللاحقة ، وآخرها اتفاقية ٧ مارس ١٩٤٩ التى كان متوقعا أن تظل سارية المفعول حتى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ حين ينتهى مفعول امتياز الشركة (١٤) ٠

كما ان التطورات السياسية التى حدثت منذ عام ١٩٥٢ فى مصر لم تؤثر كثيرا على شركة قناة السويس ٠

وفى سبتمبر ١٩٥٤ نشرت الصحف المصرية ان الحكومة المصرية قد قررت تشكيل لجنة خاصة للاعداد لنقل ملكية الشركة بيسر وسلاسة حين تنتهى امتيازها بعد ١٤ عام (١٥) ٠ وقد أبلغ ممثل الشركة الســفير الأمريكى فى القاهرة ، أنه لا يحتمل أن توافق مصر على تجديد امتياز الشركة بعد عام ١٩٦٨ (١٦) ٠

---

(١٣) برقية سرية من تل أبيب رقم ٢٩٧ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ ملف رقم ٩٧٤ ـ ٢٦٥٦/٩/٧٣٠١

(١٤) انظر نصوص امتيازات ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ ، والاتفاقيات الأخرى الهامة فى مجموعة وثائق مشكلة قناة السويس ، المصدر السابق ص ٩ ــ ٢٠ ، انظر أيضا ملخصات الاتفاقيات والقوانين الهامة الخاصة بشركة قناة السويس فى : Lenczowski, George, The Middle East in World affairs, 2nd ed., Cornell University Press, 1956, pp. 497-499.

(١٥) تقرير اخبارى فى صحيفة الاجبشيان جازيت عدد ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ مرفق برقية رقم ٦٦٩ من القاهرة فى ٨ أكتوبر ١٩٥٤ سرى ، ملف ٩٧٤ ـ ١٠/٧٣١ ـ ٩٤٥ ٠

(١٦) برقية محظورة من القــاهرة رقم ٧٦ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٤ ، ملف ٩٧٤ ـ ٩٥٤/١٠/٥٣٠١ ٠

بل ان جمال عبد الناصر ألقى خطابا فى ٨ نوفمبر ١٩٥٤ تحدث فيه عن علاقات الصـــداقة بين الشركة والحكومة ، وعن عزم مصر على الاســتعداد للنهــوض بالالتزامات التى ســوف تضــطلع بها فى عام ١٩٦٨ (١٧) ٠

الا انه خلال عام ١٩٥٥ وقعت بعض المشكلات الطفيفة بين الشركة المصرية فقد كانت الحكومة تصر على توظيف الشركة للمرشدين المصريين على الرغم من قلة المتوفر منهم ، كما لم تكن الحكومة تسمح للشركة بتوظيف المرشدين الذين تحتاجهم الحكومة المصرية فى بحريتها التجارية ، كما حدثت خلافات بين الشركة والحكومة حول المسائل المتصلة باخطار الملاحة وعلاقاتها بالسكك الحديدية المصرية (١٨) ، وكان أخطر خلاف بين الشركة والحكومة حول الأمور المالية ، فقد كانت الشركة وهى تنتظر تصفيتها عام ١٩٦٨ تقوم بشراء ما تبقى من الأسهم الأصلية من حملة السندات بالقيمة المعادلة للقيمة الحالية للأسهم مضافا اليها الايرادات المتوقعة قبل التصفية ، وكانت الحكومة تريد أن تستثمر الشركة نصف احتياطياتها على الأقل فى مصر ، لكن الشركة شعرت أن ذلك سوف يؤدى الى فقدانها لسيطرتها (١٩) ٠

وفى حـــديث بين رئيس الشركـــة فرانســـوا شـــارل رو Francois Charles-Roux والقنصل الأميركى فى بور سعيد ، أعرب رئيس الشركة عن عدم الارتياح لاتجاه الأحداث فى مصر وقد رأى أنه بعد أن خفت حدة التوتر التى كانت سائدة من قبل بعد توقيع اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤ ، ظهرت حـــالة جديدة من الغليان والهستيريا نجمت عن معارضة مصر القوية للحلف العراقى التركى الموقع فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وقال شارل رو ان الشركة لا تســـعى للاستقلال بوجودها ، ولكن كفاءتها فى التشغيل تتطلب الحد الأدنى من التدخل فى شؤونها ، الا أن التدخل والضغوط من جانب مصر تزداد بشكل مزعج ، وأضاف الرئيس الفرنسى للشركة ، أنه وان لم يكن يتوقع اتخاذ اجراء متطرف مثل انهاء امتياز الشركة قبل موعده ، لسبب بسيط ، هو أن الحكومة تعلم عدم قدرتها على ادارة القناة ، فانه يتوقع المزيد من

---

(١٧) برقية من القاهرة رقم ٩٦٣ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ملف ٧٧٤ ـ ١١/١٣ ـ ١٩٥٤ ٠

(١٨) مذكرة ادارة الشرق الادنى بالخارجية الامريكية عن حديث بين الان مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، وممثل شركة قناة السويس فى أول ديسمبر ١٩٥٥ ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ وانظر برقية سرية من بورسعيد رقم ٤٧ فى ١٤ مارس ١٩٥٥ ، وبرقية من القاهرة رقم ١٧٧٧ فى ١٥ مارس ١٩٥٥ ، نفس الملف ٠

(١٩) مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية السابق الاشارة اليها ٠

المضايقات من الحكومة فى القاهرة بأكثر مما يتوقعها من صغار الموظفين فى منطقة القناة ، على نحو ما كان يحدث فى الماضى (٢٠) ٠

لكن السفير الأمريكى فى القاهرة (هنرى بايرود) كانت له وجهة نظر مختلفة على نحو ما وضعه فى تقييم منفصل للموقف ، فقد رأى أن الشركة قد اعتادت أن تنظر بعين السخط للوضع فى منطقة القناة ، وقال ان ادارة الشركة تتمتع بموهبة فذة فى التنبوء بالمشكلات والصعوبات ، وأضاف السفير الأمريكى أن شركة القناة تعمل بشكل يبعث على الارتياح ويحقق الربح ، وتنجز من الأعمال ما لم تنجزه من قبل فى تاريخها ، كما أن الحكومة قد تركت الشركة تؤدى عملها ، أما المتاعب والصعوبات التى تشكو منها الشركة فهى تعود الى الثمن الذى تدفعه لأداء عملها فى مصر بأكثر مما يعود الى وجود مؤامرة خبيثة ضد وجودها (٢١) ٠

وفى ديسمبر ١٩٥٥ بحث الوزير المفوض الفرنسى فى واشنطن مع الخارجية الأمريكية مشكلة استثمارات شركة قناة السويس خارج مصر ، وأعرب عن أمله أن تمارس الولايات المتحدة نفوذها لمساعدة الشركة على الاحتفاظ بها بشكلها القائم ، وأجابت الخارجية الأمريكية بأنها مهتمة بمسار المباحثات الجارية بين مصر والشركة ، وترى من الأفضل انتظار نتائجها قبل تقرير أى اجراءات جديدة (٢٢) ٠

قلق الدول الغربية من نتائج انتهاء سريان امتياز شركة قناة السويس :

كانت الدول الغربية المنتفعة بقناة السويس تحاول التكهن بالنتائج التى يمكن أن تحدث بعد انتهاء سريان امتياز الشركة ، ففى الثامن عشر من ابريل ١٩٥٥ ، أبلغ أحد أعضاء السفارة الايطالية فى واشنطن الخارجية الأمريكية ، أن حكومته تشعر بقلق بالغ ، وترى أن الدول الرئيسية المنتفعة بالقناة يجب أن يكون لها رأى فى تقرير طبيعة التنظيم الذى سوف يخلف الشركة القائمة ، وقال المسؤول الايطالى انه ما من شك أن المصريين سوف يتولون أمر ادارة القناة ، الا انه من الضرورى أولا توفير بعض الضمانات للدول البحرية الرئيسية عن صيانة القناة وكفاءة تشغيلها فى المستقبل ٠

---

(٢٠) برقية سرية من القنصلية الأمريكية فى بورسعيد رقم ٤٧ فى ١٤ مارس ١٩٥٥ المصدر السابق ٠

(٢١) برقية من القاهرة رقم ١٧٧٧ فى ١٥ مارس ١٩٥٥ ، ملف رقم ٩٧٤ ـ ٧٣٠١

(٢٢) مذكرة سرية من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية Wilkins مع شارل لوسيه Charles Lucet فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥ ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

وقد أجابت الخارجية الأمريكية أنه من السابق لأوانه بكثير بلورة أي أفكار محددة عن مستقبل القناة ، وان كان الموقف الأمريكي يتأسس على مبادىء اتفاقية ١٨٨٨ ، لا سيما فيما يتصـــل بحرية الملاحة فى القنـــاة (٢٣) ٠

وبعد ذلك بقليل ، أبلغ أحد المسؤولين بالخارجية البريطانية عضوا بالسفارة الأمريكية فى لندن ، أن مجلس الوزراء البريطانى يولى اهتمامه لمستقبل شركة قناة السويس وتعهد بتبادل المعلومات مع السفارة حول الموضوع بانتظام (٢٤) ٠

تدهور علاقات الدول الغربية مع مصر ، وتأميم مصر لشركة قناة السويس :

فرضت مشكلة مستقبل قناة السويس نفسها بشكل شديد الالحاح عام ١٩٥٦ بصولة مفاجئة ، ولم تكن الخلفيات المباشرة لتفجير المشكلة هى الخلافات بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس بقدر ما كانت هى ذلك التدهور الخطير فى علاقات مصر مع الغرب بشكل عام ، وقد تمثل هذا التدهور أوضح ما يكون فى المظاهر التالية :

(أ) النقـد المصرى العنيف لاتجاهات الغرب ومواقفه من النزاع المصرى الاسرائيلى ٠

(ب) اعتراضات مصر الشديدة على التحركات الغربية نحو اقامة دفاع اقليمى فى الشرق الأوسط ٠

(جـ) الخطوات العديدة التى اتخذتها مصر وزادت من تقاربها مع دول الكتلة الشرقية ، كما كانت ثمة صعوبات أخرى فى علاقات مصر مع الغرب تتصل بالمرور فى قناة الســـويس ، ففى مايو ١٩٥٦ ، منعت السلطات المصرية السفينة اليونانية (باناجيا Panagia) من عبور القناة من احدى الموانى الاسرائيلية الى ميناء آخر ، الأمر الذى أدى الى احتجاج اسرائيل فى الأمم المتحدة (٢٥) ٠

وفى يوليو ١٩٥٦ احتجت السفارة الأمريكية فى القاهرة على اشتراط مصر فى يونيو أن توفر لها سفن الولايات المتحدة بعض البيانات كشرط

---

(٢٣) مذكرة سرية لادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن حديث بين مستر هارت Hart بالادارة ، ومستر سان سرفيرينو السكرتير الأول بالسفارة الايطالية فى واشنطن ١٨ أبريل ١٩٥٥ (ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١) ٠

(٢٥) برقية من تل أبيب رقم ١٢٧٣ فى ٢٤ يونيو ١٩٥٦ وبرقية رقم ٨٣٥ فى ٢٥ يونيو من بورسعيد ، وبرقية أخرى رقم ٥ فى ٢٢ يوليو سرى ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١ ، ٢٤ يونيو ، و ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، ٢٢ يوليو ١٩٥٦ ٠

لعبورها القنـاة ، وهو الشرط الذى إعترضت عليه السفارة واعتبرته انتهاكا لاتفاقية ١٨٨٨ ، ولحقوق الولايات المتحدة المعترف بها فى المذكرة المصرية المؤرخة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ ، ومناقضا للاعفاء المعتاد للسفن من أى شروط تقضى بالافضاء بمعلومات عسكرية (٢٦) ٠

ومع ذلك ظلت الدول الغربية تقدم لمصر المساعدة الاقتصادية الى أن أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في يوليو ١٩٥٦ سحب العرض الذى سبق أن تقدمتا به في ديسمبر ١٩٥٥ م للمساعدة فى تمويل مشروع السد العالى فى مصر (٢٧) ٠

وقد شرح وزير الخارجية الأمريكي دالاس للسـفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين ، أسباب اتخاذ هذا القرار فى حديث طويل ، أشار فيه الى ضخامة حجم المشروع ، والتعقيدات القانونية المتصلة بمياه النيل ، واجراءات التقشف التى سيفرضها تنفيذ المشروع على الشعب المصرى ، والمعارضة القوية للمشروع فى الولايات المتحدة ، وأكد دالاس مع ذلك أن القرار لا يعكس عدم الصداقة مع مصر ، وأن الولايات المتحدة ستظل مع ذلك تتعاون مع الحكومة والشعب المصرى (٢٨) ٠

وفى خطاب للرئيس جمال عبد الناصر ألقاه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، يفسره المؤرخون بأنه بمثابة الرد على القرار الأمريكى البريطانى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى ، أعلن قرارا بتأميم الشركة العالمية البحرية لقناة السويس التى أدانها عبد الناصر بأنها (شركة نصب) اغتصبت حقوق مصر ، وأكد ان التاريخ لن يعيد نفسه ، وأن يوجين بلاك ، رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير لن يلعب نفس الدور الذى لعبه دى ليسيبس من قبل ، وأن مصر سوف تبنى السد العالى وتستعيد حقوقها

---

(٢٦) رسالة من القاهرة رقم ١١٥٣ فى ١٢ مايو ١٩٥٦ مع مرفقاتها ، برقيات سرية رقم ٣٦ فى ٩ يوليو ، رسالة رقم ٧٨ فى ٢٦ يوليو ، ملف ٧١١ ـ ٥٨٧٤ ، ملف ٧٤٤ ـ ٥٤١١ ٠

(٢٧) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٦ ص ١٠٥٠ ٠

(٢٨) مذكرة الحديث فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ سرى ـ ملف ٨٧٤ ـ ٢٦١٤ ، وانظر البرقية رقم ٥٢ فى ٩ يوليو ١٩٥٦ الى القاهرة (سرى للغاية) ملف ٨٧٤ ـ ٢٦١٤ ، ومذكرة السفارة البريطانية فى واشنطن ١٠ يوليو ١٩٥٦ ، نفس الملف ٠ فى حقيقة الأسباب وراء سحب عرض تمويل مشروع السد العالى ، انظر الفصل العاشر فى تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٦) دكتور رضا أحمد شحاته ، ١٩٩٥ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

المغتصبة ، ولذلك فمصر سوف تقوم بتحصيل الدخل السـنوى لقناة السويس الذى يقدر بمائة مليون دولار ، بدلا من أن تحصله شركة القناة مقابل عملياتها (٢٩) ٠

وبعد ذلك بعدة شهور ، صرح دالاس وزير الخارجية الأمريكى ، ردا على أحد الأسئلة فى مؤتمر صحفى ، أن وزارة الخارجية الأمريكية ، وان لم تتوقع ان يكون رد فعل عبد الناصر لسحب عرض تمويل مشروع السد العالى « الاستيلاء » على قناة السويس ، فقد علمت من قبل ، أنه قد خطط « للاستيلاء » على القناة منذ فترة من الزمن ، وقد أشار دالاس الى خطاب ألقاه الرئيس اليوغوسلافى تيتو فى نوفمبر ١٩٥٦ قال فيه تيتو ، أن عبد الناصر قد أبلغه فى فبراير ١٩٥٥ بنيته « الاستيلاء » على شركة القناة ، لأن مصر كدولة مستقلة لا يمكن أن تقبل مثل هذه الممارسـة للسلطة من قبل الأجانب على أراضيها ، وذكر دالاس أن هذه النية قد أبلغت الى تيتو حين كان موضوع السد العالى محل بحث من البنك الدولى وقبل اتخاذ القرار بعدم المضى قدما فى تمويل مشروع السد العالى بعام تقريبـا (٣٠) ٠

---

(٢٩) انظر مجموعة وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ص ٥ ٢ـ ٣٢ ٠

(٣٠) نص تصريحات دالاس فى المؤتمر الصحفى فى ٢٢ أبريل ١٩٥٧ ، انظر السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ـ المصدر ص ٣٧٥ ـ ٣٨٢ ٠

الفصل الأول
من التأميم إلى التدويل

الفصـــل الأول

من التاميم الى التدويل

يوليو ـ اغسطس ١٩٥٦

١ ـ رد الفعـل الأول لقرار مصر تاميم شركة قنـاة الســويس فى لندن وباريس وواشنطن :

بعد أن وصلت أنباء تأميم شركة قناة السويس أسماع لندن مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، استدعى ايدن رئيس الوزراء البريطانى اندرو فوستر Andrew Foster القائم بالأعمال الأميركى لحضور اجتماع عاجل لمجلس الوزراء البريطانى ، حضره كذلك السفير الفرنسى فى لندن ورئيس هيئة أركان الحرب البريطانية ، وخيم على مجلس الوزراء البريطانى جو شديد الكآبة فى بحثه للموقف الناجم عن قرار التأميم ، وقال ايدن أنه يتعين الحيلولة دون مضى عبد الناصر فى تنفيذ ما اتخذه من قرار لتأميم الشركة ، واتفق الجميع فى مجلس الوزراء البريطانى على أن عبد الناصر قد انتهك الامتيازات الممنوحة للشركة ، ولكنهم لم يتفقوا فيما اذا كان قد انتهك بقرار التأميم اتفاقية ١٨٨٨ ، ولو أنه من المفترض أن يكون قراره بتأميم الشركة بمثابة انتهاك لتلك الاتفاقية لو أن قراره ذلك قد أدى من الناحية العملية الى اعاقة صيانة القناة واعاقة عملها ⋅ كما اتفق مجلس الوزراء البريطانى على أن احالة الأمر الى مجلس الأمن فى الأمم المتحدة ينطوى على اغراق المشكلة فى بحر من المناقشات ، وأنه يتعين لذلك على الدول الغربية المعنية أن تبحث اتخاذ تدابير اقتصادية وعسكرية وسياسية ضد مصر بغض النظر عن الجوانب القانونية الدولية ⋅

وكانت آراء مجلس الوزراء البريطانى تقـــول بأن تنصرف تلك

الاجراءات الى ضمان حرية المرور في القناة ، وسداد الرسوم المعقولة ، وصيانة الممر المائي الحيوى ، ولذلك فقد استفسر مجلس الوزراء البريطاني من القائم بالأعمال الأمريكي الذى كان حاضرا ذلك الاجتماع عن المدى الذى يمكن أن تصل اليه الولايات المتحدة في دعم موقف حازم تتخذه بريطانيا وفرنسا ضد عبد الناصر ، بما فى ذلك فرض عقوبات اقتصادية ، وحتى شن عمل عسكرى ضد مصر ، اذا لزم الأمر ، وقد أجاب القائم بالأعمال الأمريكى أنه سوف يطلب تعليمات بذلك من واشنطن ، واقترح فى نفس الوقت المبادرة باجراء مشاورات بين الحكومات الصديقة المعنية .

وفى نفس الاجتمـــاع صدرت التعليمات الى هيئة أركان الحرب البريطانية بأن ترفع درجة استعداد القادة فى منطقة البحر المتوسط ، وأن تعد دراسة عن القوات اللازمة للاستيلاء على القناة ، وعن أسلوب نشرها فى حالة القيام بعمل عسكرى (١) .

وفى صباح اليوم التالى ٢٧ يوليو ، أبلغ ايدن مجلس العموم ، أن الولايات المتحدة تتشاور مع الحكومات الأخرى حول الموقف الخطير الناجم عن الاجراء المصرى (٢) .

وقد صدرت بيانات مماثلة فى كل من فرنسا والولايات المتحدة (٣) .

وقد قام (هوفر) مســاعد وزير الخارجية الأمريكية على الفور بالتشاور مع الرئيس أيزنهاور وتحدث تليفونيا مع وزير الخارجية دالاس فى مدينة ليما فى بيرو ، ثم أصدر تعليماته بعد ذلك الى السفارة الأمريكية فى لندن تقول : (أن الولايات المتحدة تحبذ عقد اجتماع ثلاثى أولا ، ثم اجتماع موسع بعد ذلك ، وأن تحضر الاجتماع الأخير دول منظمة حلف الأطلنطى) ، وكان رأى دالاس أنه قد لا يكون من الملائم أن يحضر بنفسه الاجتماع فى المرحلة الحالية ، وأنه سوف يقتصر على ايفاد أحد كبار المســئولين .

وكان موقف الولايات المتحدة يتمثل فى تفضيلها بحث المقترحات المطروحة للتحرك بأكثر مما كان تفضـــل المبادرة باقتراح من جانبهـا ، أما فيما يتعلق بقرار تأميم القنـــاة ذاته فقد كانت وجهة نظر الخارجية الأمريكية من حيث المبدأ ، أنه يختلف اختلافا بينا عن مصادرة احدى

---

(١) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٤٨١ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .

(٢) برقية مفوحة من لندن رقم ٤٨٣ فى ٢٧ يوليو ، نفس الملف .

(٣) انظر البيان الأمريكي فى ٢٧ يوليو ، فى وثائق مشكلة قناة السويس بالمصدر السابق ص ٣٢ .

المؤسسات مثل مصادرة شركة بترول ، وأنه من الأرجح أن يكون موقف عبد الناصر مستندا الى أساس قانوني فيما اتخذه من قرار ·

وقد نقل القائم بالأعمال الأمريكي هذه النقاط في اجتماع عقده بعد ظهر ٢٧ يوليو ١٩٥٦ مع وزير الخارجية البريطاني (سلوين لويد) ومع السفير الفرنسي (شوفيل Chauvel) وفي ذلك الاجتماع ، أعرب السفير الفرنسي أيضا عن موقف حكومته على النحو التالي :

ان فرنسا قد احتجت على القرار المصري وتريد أن تعرف ماذا ستفعله المملكة المتحدة بالنسبة لتجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر ، وذكر كذلك ، أن فرنسا تتخذ الاجراءات لحماية مواطنيها ومصالحهم في شركة القناة ، وأن فرنسا تؤيد شحن طائرات عسكرية الى اسرائيل وتساءل عن وجهات النظر البريطانية فيما يتصل باحتمال اتخاذ عمل عسكري ضد مصر ، ومضى السفير الفرنسي يقول أن الأزمة الحالية تجعل التضامن بين الحكومات الغربية أمرا ضروريا ، وأن فرنسا تأمل في عقد اجتماع ثلاثي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، في أقرب وقت ممكن ·

أما وزير الخارجية البريطاني (سلوين لويد) فقد عارض ارسال الطائرات الى اسرائيل دافعا بأنه من الأصوب ابعاد اسرائيل خارج تلك المسألة ، ومضى يقول أن الحكومة البريطانية تشعر أنه لا جدوى من البدء باتخاذ أي اجراءات ، ما لم تكن على استعداد في نهاية المطاف لاتخاذ تدابير عسكرية ضد مصر اذا اقتضت الحاجة ·

وكان رأي (لويد) انه لن يكتب النجـــاح للتدابير السياســـية والاقتصادية ، وانه يتعين على الدول الغربية أن تخطط لاتخاذ تدابير عسكرية كأجراء أخير ، أما بالنسبة لما طرحه السفير الفرنسي من استفسار عن تجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر ، فقد قال لويد أن المملكة المتحدة قد جمدت فعلا حوالي مائة مليون جنيه استرليني ، وأن هنالك ما بين عشرة ملايين الى عشرين مليون جنيه استرليني سوف تحجب عن مصر بطريقة أو بأخرى ·

وقد طرحت في الاجتماع بعض مسائل أخرى بطريقة عامة ، مثل وضع موظفي شركة القناة من الموظفين الفرنسيين أو الانجليز ، وتفاصيل خطط تجميد الأرصدة المصرية ، وطبيعة التدابير الأولية التي سوف تتخذها الدول الغربية ، وكان لويد يفكر في تقديم مذكرة الى مصر ، تطرح فكرة تقول ، بأن الدول الغربية الثلاثة ترى من الضروري حماية الطابع الدولي للقناة ، بما في ذلك أمن القناة ، والحق في حرية المرور ، وأن الدول الغربية الثلاثة لا توافق على مصادرة شركة القناة ، وأنها تسعى لتحقيق أهدافها من خلال انشاء نوع من الهيئة (الكونسورتيوم) الدولية ، قد

تكون بمثابة وكالة تابعة للأمم المتحـــدة وكان رأى لويد وزير الخارجية البريطانية ، أنه اذا رفضت مصر الخطة ، فان الحكومات الثلاثة ، بالاشتراك مع أى دولة أخرى قد تنضم اليها ، سوف تتخذ ضد مصر اجراءا حازما ، وأن مثل هذه الخطة سوف تحل عام ١٩٥٦ المشكلة التي سوف يواجهها الغرب عام ١٩٦٨ ، بعد انتهاء سريان امتياز شركة القناة .

وقد أكد لويد أن خطته تلك مجرد اقتراح ، وأكد أيضا ضرورة الحفاظ على سرية تفكير الدول الثلاثة في احتمال استخدام القوة (٤) .

وفى مساء الثامن والعشرين من يوليو ، طرح السـفير الأمريكى (ديللون Dillon) فى وزارة الخارجية الفرنسـية ، أبعاد الموقف الأمريكى بنفس المعانى التى طرحها القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن مساء اليوم السابق ، وبالاضافة لذلك ، ذكر أن الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسالة شحن الطائرات العسكرية لاسرائيل ، تدرك وتفهم ما يختلج فى نفوس الفرنسيين من مشاعر ، وأن رأت أن الهدف الأساسى هو عزل عبد الناصر بقدر الامكان ومن ثم فان الولايات المتحدة تفضل عدم الخلط بين مشكلة قناة السويس والنزاع العربى الاسرائيلى .

وكان رد سـكرتير وزارة الخارجية الفرنسـية (لوى جوكس Louis Joxe) أن فرنسا ترى بالفعل مزايا الفصل بين المشكلتين ، وأن قدرت ضرورة اتخاذ عمل ايجابى دون ابطاء وأنه ما لم تتفق الدول الغربية على اجراء فورى ما ، فانه من المحتوم ان يقوى فى فرنسا التيار الداعى لحث اسرائيل على دخول الحرب كوسيلة غير مباشرة للتخلص من جمال عبد الناصر .

ومضى سكرتير عام الخارجية الفرنسية يقول فى الاجتماع مع السفير الأمريكى ، ان فرنسا لن ترسل بطبيعة الحال طائرات الى اسرائيل دون موافقة الدول الثلاثة المشتركة فى اللجنة الخاصة بتنسيق الأسلحة فى الشرق الأدنى .

Near Eastern Arms Coordinating Committee

وأن تلك المسألة سـوف تطرح للبحث فى الاجتماع الثلاثى المزمع عقده فى لندن في اليوم التالى ، وأعرب جوكس عن أنه يأسف لعدم تمكن وزير الخارجية الأمريكى دالاس من الحضور الى لندن على الفور ، وان كان (روبرت ميرفى) وكيل الخارجية الأمريكية بالنيابة هو الذى سوف يمثل الولايات المتحدة فى الاجتماع ، مشيرا الى أن الاجتماع بذلك سوف يفقد بعض الأهمية ، وأن ذلك قد يدفع عبد الناصر للاحسـاس بأن الولايات

---

(٤) برقية سرى للغاية رقم ٥١٠ من لندن فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .

المتحدة لا تولى أهمية كبيرة للمشكلة ، على نحو ما توليها فرنسا ، والمملكة المتحدة (٥) ٠

٢ ـ المباحثات الثلاثية بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فى لندن (٢٩ يوليو ـ ٢ أغسطس ٥٦) :

بدأت المباحثات الثلاثية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٦ ، مثل فيها فرنسا (كريستيان بينو Christan Pineau) وزير الخارجية الفرنسى ، ورأس الجانب البريطانى فى بعض الجلسات (أنطونى ايدن) رئيس وزراء بريطانيا ، كما أن سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مثل بريطانيا فى جلسات أخرى ، ومثل الولايات المتحدة فى الفترة ٢٩ ـ ٣١ يوليو (روبرت ميرفى) وكيل الخارجية الأمريكية بالنيابة ، ثم دالاس وزير الخارجية فى الفترة من ١ ـ ٢ أغسطس (٦) ٠

أفتتح الوفدان الفرنسى والبريطانى المباحثات بالقول أن مكانة الغرب كله فى الشرق الأوسط قد تنهار اذا ترك الحبل على الغارب لعبد الناصر ، ودعا الوفدان للسيطرة الدولية على قناة السويس ، وأن تكون تلك السيطرة للأمم المتحدة ، كأحدى السبل الممكنة ، وقد قدم الوفد البريطانى ورقة عمل بهذا المعنى فى جلسة المباحثات ٠

أما الموقف الأمريكى ، الذى طرحه (ميرفى) فمع اعرابه عن الأسف للاجراء التعسفى الذى اتخذته مصر ، فقد قال ، أن الولايات المتحدة تعتقد ان التصرف الأمريكى لا ينصب بالضرورة على حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس ، بقدر ما ينصب على الحق فى حرية استخدام ذلك الممر المائى الدولى الحيوى ، وينصب على حرية الملاحة فيه ، تلك الحرية التى ضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ ، وشرح ميرفى ، أن القرار المطروح للدراسة يجب أن يأخذ فى اعتباره تماما ما سوف يترتب على الرأى العام من أثر ، وأنه يجب أولا السعى للحصول على أوسع تأييد ممكن لأى قرار يتخذ فى هذا السبيل ، واستطرد ميرفى أن مسألة التدخل العسكرى لا تطرح نفسها ، ويجب ان تستبعد فى الوقت الحاضر كما أنه يتعين فصل النزاع العربى الاسرائيلى عن المشكلة الحالية ٠

وقال ميرفى فى معرض شرحه للموقف الأمريكى أيضا ان الولايات المتحدة تدرك مشكلة مكانة وهيبة الغرب فى الشرق الأوسط ، ومع تأكيد

---

(٥) برقية سرى للغاية من باريس رقم ٤٩٢ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ، نفس الملف ٠

(٦) وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ١٢ من المقدمة ٠

أهمية تأييد الرأى العام العالمى ، فانه يرى ضرورة دراسة نصوص اتفاقية ١٨٨٨ ، دراسة دقيقة للاستناد اليها فى الدفاع عن المصالح الغربية .

وقد أجاب « لويد » على الموقف الأمريكى ، وأيده فى ذلك فيما بعد « بينو » ، بأنه لا يحتمل أن تحقق الضغوط السياسية والاقتصادية الأثر المرغوب ، ما لم يعرف عبد الناصر أن فرض العقوبات العسكرية أمر وارد أيضا ، وطالب لويد بضرورة البدء فى الاستعدادات العسكرية اذا اقتضى الأمر فيما بعد اتخاذ قرار باستخدام القوة ، كما دعا فى الوقت نفسه الى عقد مؤتمر فى لندن فى أول أغسطس أو الثانى منه للدول المتضررة من قرار تأميم شركة قناة السويس .

وشرح وزير الخارجية الفرنسى (بينو) ان قرار عبد الناصر بتأميم شركة شركة قناة السويس جاء نتيجة مباشرة لسحب الولايات المتحدة لعرض تمويل مشروع السد العالى ، وقال ان الدول الثلاثة لا تواجه مسألة قانونية ، بل تواجه مشكلة سياسية ، وانه لم يكن من المتوقع ان يلتزم عبد الناصر بقرار قانونى يصدر ضده فى القضية المطروحة ، كما لم يلتزم من قبل بقرار سابق من مجلس الأمن ، يحظر على مصر ألا تمنع مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس وصارح الولايات المتحدة ، بأنها اذا لم تكن على استعداد للاشتراك فى العمل العسكرى فان فرنسا والمملكة المتحدة لابد وأن تعدا الخطط العسكرية ، وكشف للاجتماع أن فرنسا تفكر فى احتلال منطقة قناة السويس ، وانه يتعين على الدول الثلاثة ، بعد الاجتماع الحالى أن ترسل مذكرة مشتركة لعبد الناصر ، يتلوها عقد مؤتمر للدول المنتفعة بقناة السويس (٧) .

وجرت فى الاجتماعات التالية مناقشات مستفيضة عن الدول التى سوف تدعى لحضور المؤتمر المقترح للمنتفعين ، والاجراءات التى سوف تتخذ لسـداد رسـوم القناة ، وبقاء أو انسـحاب الموظفين البريطانيين والفرنسيين فى شركة قناة السويس .

وفى ٣٠ يوليو ، وافق الوفدان الفرنسى والبريطانى ، على مضض ، على تأجيل اصدار بيان مشترك ينص على ضرورة وضع اجراءات لادارة القناة تحت سيطرة دولية ، الى أن يحصل ميرفى على تعليمات من الخارجية الأمريكية فى واشنطن (٨) .

---

(٧) نصوص المباحثات الثلاثية فى لندن ٢٩ يوليو ـ ٢ اغسطس ١٩٥٦ م محفوظة بقسم الوثائق التاريخية بوزارة الخارجية الامريكية ، وثيقة سرى للغاية من ٧٠ صفحة .

(٨) نفس المصدر من ص ١٣ الى ص ٤٠ ، نصوص المشروع الأول والمشروع المعدل للبيان المشترك على الصفحات ٤١ ـ ٤٢ سرى للغاية .

وفى ٣٠ يوليو ، أصدرت الخارجية الأمريكية تعليماتها الى ميرفى تقول ، ان الموقف الأمريكى الأساسى هو انه لا يجب ان يقدم لعبد الناصر أى شيء يشبه الانذار النهائى ، فالأرجح أنه سوف يقف موقفا متشددا ، وعندئذ لن يكون ثمة مفر من الحرب ، والرئيس الأمريكى لا يستطيع ان يلزم الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكرى دون موافقة الكونجرس ، والكونجرس حاليا ليس فى حالة انعقاد ، كما انه ليس ثمة دليل فى الوقت الحاضر على ان عبد الناصر سوف يوقف المرور فى القناة ، ومن ثم فلا سبيل الى ان يطلب الرئيس صلاحيات معينة من الكونجرس ، ونصت التعليمات الواردة من واشنطن ، على أن الولايات المتحدة تفضل العمل بأسلوب أكثر اعتدالا ، لا ينقصه الحزم ، بهدف تحقيق النتائج المرجوة ، من خلال تدابير لا تشمل انذارا نهائيا من فرنسا وبريطانيا ، قد يسيء الجميع فهم الدافع اليه (٩) •

ولذلك فان الولايات المتحدة ، كما شرحت التعليمات ، تعتقد أن الأسلوب الأمثل هو توجيه الدعوة ، للدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ وبعض الدول المختارة الأخرى من أجل العمل على وضع نظام للقناة يمكن الاعتماد عليه ، أما اذا رفضت مصر الحضور ، أو اذا رفضت فى حالة الحضور قبول مقترحات معقولة ، فان الأساس يكون قد اتسع للمزيد من الاجراءات والتدابير ، ومثل هذا الأسلوب من شأنه ان يدحض ما يوجه للولايات المتحدة من اتهامات بانها تتآمر مع بريطانيا وفرنسا لأسباب لا صلة لها بالادارة السليمة لقناة السويس ، كما ان هذا السبيل ، من شأنه ان يتيح ظروفا أفضل لاحتمالات التحرك فى الكونجرس ، كذلك فان الولايات المتحدة لابد وأن تأخذ فى اعتبارها الوضع فى قناة بنما ولا يمكن لها ان توافق فى هذا الصدد أن يكون للأمم المتحدة سلطات تعوق الحقوق التى تتمتع بها الولايات المتحدة فى اتفاقية قناة بنما (١٠) •

وفى اجتماع ٣١ يوليو طرح ممثل الولايات المتحدة (ميرفى) مشروع بيان مقترح مستوحى من تلك التعليمات التى تسلمها من واشنطن ، وقد أعرب لويد وبينو كلاهما عن اعتراضات عديدة ، ووعدهما ميرفى بطرح آرائهما على دالاس الذى عدل عن قراره بعدم الحضور (١١) •

---

(٩) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٥٧٤ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ ، ملف ٧٣٠١ — ٩٧٤) •

(١٠) نفس المصدر •

(١١) حضر دالاس الى لندن بعد ان تباحث مع ايزنهاور حول خطورة التخطيط البريطانى الفرنسى لاستخدام القوة • انظر مذكرة الوفد الأمريكى لمؤتمر لندن الأول — عن الحديث بين دالاس وسير كلود كورى Sir Claude Corea رئيس وفد سيلان ٢٦ أغسطس ١٩٥٦ — الملف السابق •

وقد كان مقررا وصول دالاس الى لندن صباح اليوم التالى (١٢) ٠

وفى أول أغسطس فى اجتماع أمريكى بريطانى ، شارك فيه دالاس لأول مرة ، صرح لويد أن المملكة المتحدة تريد أن تتخذ اجراءات معتدلة بهدف التوصل لحل سلمى ، لكنه لا يستطيع فهم الآراء الأمريكية الداعية لعقد اجتماع موسع ، وأوضح أن هدف بريطانيا هو تجميع أكبر تأييد دولى ممكن وراء هيئة تتولى ادارة قناة السويس ٠

وقال دالاس : ان المشكلة الحقيقيــة تكمن فى تحديد الهــدف من المؤتمر ، وما أن يتضح ذلك الهدف ، فلن يمثل عقد المؤتمر أى صعوبة ، ولن يكون مقبولا لأحد أن يخضع ممر مائى دولى لسيطرة دولة واحدة دون رقابة دولية ، والولايات المتحـدة توافق بدورها على ايجـاد سبيل ترغم عبد الناصر على رفع يده عن القناة ، وان كانت الولايات المتحدة تؤمن أن القوة يجب أن تكون الملاذ الأخير ، وهى لا تستبعد القوة اذا فشلت كل السبل الأخرى ، ولكن استخدام القوة يجب أن يسانده الرأى الدولى ، ويجب على الدول الثلاثة أن تعى الآثار الناجمة عن ذلك على الدول الاسلامية الأخرى ، وأن تتذكر أن الاتحاد السوفيتى حتى وان لم يتدخل علنا ، قد يتصرف بشكل أشد خبثا ، مثل ارسال متطوعين ، ولن تستطيع الولايات المتحدة (كما ذكر دالاس) أن تشترك فى أى عمل عسكرى دون اعداد كاف للرأى العـام ٠

ومضى دالاس يقول فى الاجتماع المشترك ، أنه لا يتصور كيف يمكن استبعاد الاتحاد السوفيتى من حضور مؤتمر دولى ، كما أن أغلبية الحضور فى المؤتمر المقترح قد تؤيد انشاء رقابة دولية على القناة ، ومن ثم سوف يسهل عزل الروس فى المؤتمر ، وعندئذ قدم دالاس قائمة بالدول التى يجب توجيه الدعوة اليها لحضور المؤتمر المقترح ، وناقش الاجتماع الدول المذكورة فى القائمة (١٣) ٠

وفى اجتماع ثلاثى جمع وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فى نفس اليــوم ، شرح دالاس بعض الفروق بين الموقف فى قناة السويس وقناة بنما ، وأوضح ايدن وزير الخارجية البريطانى ، أنه اذا تدهور الموقف فى نهاية الأمر ، واندلع القتال فى منطقة البحر المتوسط ، فان فرنسا والمملكة المتحدة سوف تتوليان أمر القوات العربية ، اذا ما تولت الولايات المتحدة أمر الدب الروسى (١٤) ٠

---

(١٢) نصوص المباحثات الثلاثية من ص ٤٤ الى ص ٥٢ ، نص المشروع الأمريكى ص ٥٢ سرى للغاية — المصدر السابق ٠

(١٣) نفس المصدر السابق من ص ٥٣ الى ص ٦٠ ، سرى للغاية ٠

(١٤) نفس المصدر السابق من ص ٦١ الى ص ٦٣ ، سرى للغاية ٠

وعاد دالاس فى اجتماع أمريكى فرنسى مشترك أول أغسطس ليكرر الموقف الأمريكى من ضرورة بذل جهد جاد ومخلص لحل مشكلة قناة السويس على أساس الخطة التفصيلية للادارة الدولية للقناة ، واذا لم يوافق عليها عبد الناصر ، فان الرأى العام العالمى ، والرأى العام الأمريكى بصفة خاصة يكون قد استنار ، وعندئذ يكون من الممكن بحث اجراءات أشد اذا اقتضى الأمر ٠

وقد أجابه وزير الخارجية الفرنسى (بينو) فأشار الى الموقف فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، وقال ان فرنسا مستعدة ، اذا اقتضى الأمر ، لأن تقوم بعمل عسكرى ضد عبد الناصر ، حتى ولو قامت بالعمل بمفردها ، ومضى يقول أن الفرنسيين يقبلون بانشاء تنظيم دولى يرغم عبد الناصر على التخلى عن تأميم القناة ، والا فان العمل العسكرى لا مفر منه ، وتأمل فرنسا لو لجأت الى العمل العسكرى أن تحظى بالتأييد المعنوى الأمريكى ، وأن توضح الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتى ضرورة عدم الزج بنفسه فى المشكلة ، حتى لا تضطر الولايات المتحدة للتصدى لأى تدخل سوفيتى ٠

وأجابه دالاس بأنه يرى اتفاقا عاما حول المبادىء ، وان كان من المهم بلورة الصيغة الخاصة بالنظام الدولى على وجه السرعة ، ثم عاد دالاس وشرح الصعوبات الدستورية فى اشتراك الولايات المتحدة فى أى عمل عسكرى ، وأكد الحاجة للحصول على تأييد كامل من الرأى العام الأمريكى لأى اجراء تتخذه فرنسا ، أو المملكة المتحدة ولن يتحقق ذلك اللهم الا اذا قدمت لمصر أولا صيغة معقولة للادارة الدولية ، تحظى بتأييد عدد كبير من الدول المعنية ٠

ثم ذكر دالاس مرة أخرى ، أن الولايات المتحدة توافق كل الموافقة على ضرورة ارغام عبد الناصر على أن يتخلى عن انفراده بالسيطرة على قناة السويس (١٥) ٠

وقد وافقت الدول الثلاثة فى اجتماعات لاحقة ١ ، ٢ أغسطس ، على بعض الاجراءات العملية للمؤتمر المقترح ، وعلى اصدار بيان بمباحثاتهم الثلاثية ، وعلى اقتراح بانشاء سلطة دولية لقناة السويس ، تبلغ به الدول فى ٦ أغسطس (١٦) ٠

بالاضافة الى ذلك ، فان وزير الخارجية الفرنسى بينو ، سعى

(١٥) نفس المصدر السابق من ص ٤٦ الى ص ٦٧ ، سرى للغاية ٠

(١٦) نص الاقتراح فى وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ ص ٤٤ ٠
نفس المصدر السابق ٠

للحصول على موافقة الولايات المتحدة على بروتوكول سرى ينص على أن وزراء الخارجية الثلاثة قد قرروا عقد مؤتمر لبحث وضع القناة تحت سيطرة ادارة دولية لفترة غير محدودة ، وإذا ما أقر المؤتمر هذا الاقتراح ، فان وزراء الخارجية (طبقا لمشروع البروتوكول السرى) يوافقون على أن يطلب من مصر قبول المقترحات المطروحة عليها ، أما اذا رفضت مصر ، فانه يكون لكل حكومة من الحكومات الثلاثة الحرية فى اتخاذ الاجراء الذى تراه ملائما .

وقد أجاب وزير الخارجية دالاس ، بأنه لا يريد أن يضع نفسه فى موقف يلتزم فيه بنتيجة غير متوقعة من المؤتمر ، وان كان يود على كل حال أن يطرح هذا الاقتراح على مصر .

وقد عقب (لويد) وزير الخارجية البريطانى على ذلك ، بأن الدول الثلاثة لا تريد الزام نفسها بعدم العمل فى هذا الاتجاه ، ولكن (دالاس) تساءل عما يعنيه وزير الخارجية الفرنسى بحرية العمل فى مثل تلك الظروف ، ومع موافقة دالاس على ضمان حرية العمل ، فانه لا يرى سببا يمنع أن تبحث الدول الثلاثة الأمر فيما بينها أو يمنعها من محاولة اقناع بعضها البعض ، أو اثناء بعضها البعض عن مسلك من المسالك أو اجراء من الاجراءات .

وقد اقترح لويد اضافة تعبير جديد على الاقتراح الفرنسى يقول فيه : « ليس ثمة التزام بين الدول الثلاثة ، سواء لاتخاذ اجراء معين ، أو للامتناع عن اتخاذ أى اجراء » .

أما دالاس الذى دفع بأنه لا يستطيع الموافقة على بروتوكول يتضمن اتفاقية سرية ، فقد تلا بيانا يحدد معالم الموقف الأمريكى ، وأعلن فى البيان أن الولايات المتحدة تشارك فى تأييد الدعوة لعقد مؤتمر دولى ، يمكن الرأى العالمى من ابداء آرائه تجاه موضــــوع الادارة الدولية للقناة ، وان الولايات المتحدة سوف تتعاون مع فرنسا والمملكة المتحدة فى تأييد حل دولى من شأنه أن يحمى الدول التى تنتفع بالقناة وتعتمد عليها ، ومن شأنه أن يكون عادلا بالنسبة لمصر ، أما اذا لم يتوصل المؤتمر لحل مقبول ، فان ذلك سوف ينشىء موقفا جديدا يمكن علاجه فى ضوء الظروف السائدة آنئذ ودون التزام مسبق .

أما وزير الخارجية البريطانى (سلوين لويد) فقد قرأ بيانا باسم الحكومة البريطانية يرحب فيه ببيان دالاس ، ويقول فيه ، ان المملكة المتحدة لا تعتبر نفسها ملتزمة بأى قرار يصدر عن المؤتمر يتعارض مع فكرة تدويل قناة السويس .

أما وزير الخارجية الفرنسى (بينو) فقد احتفظ كذلك بحق الحكومة الفرنسية فى اتخاذ أى تدابير تراها ملائمة اذا رفضت مصر مقترحات المؤتمر (١٧) ٠

وقد أعربت الدول الثلاثة فى البيان الذى أعلنته للصحف فى أعقاب المباحثات ، أنها تعتبر الاستيلاء على شركة قناة السويس (ما يتجاوز عملا مسبقا من أعمال التأميم) لانه يهدد حرية القناة وأمنها ، على نحو ما ضمنته اتفاقية ١٨٨٨ ، وعلى ذلك فقد اقترحت الدول الثلاثة عقد مؤتمر فى لندن يبدأ فى ١٦ أغسطس ، يهدف لاتخاذ الخطوات نحو اقامة ترتيبات لادارة القناة فى ظل نظام دولى ، وقد حددت ٢٤ دولة لتوجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر ، وهى الدول الثمانية الموجودة منذ توقيع اتفاقية ١٨٨٨ (١٨) ، بالاضافة الى ستة عشرة دولة أخرى (١٩) مهتمة فى معظمها باستخدام القناة ، سواء بمعيار ملكية حمولات السفن ، أو بمعيار حجم التجارة فى القناة (٢٠) ٠

٣ ـ المشكلات اللاحقة للمباحثات الثلاثية :

وما أن انتهت المباحثات الثلاثية ، حتى ظهرت ثلاثة مشكلات رئيسية يتعين مواجهتها على الفور :

(أ) ما اذا كانت مصر سوف تحضر المؤتمر أم لا ٠

(ب) ما اذا كان الاتحاد السوفيتى سوف يحضر المؤتمر المقترح أم لا ٠

(جـ) ما هى الاجراءات الفورية التى سوف تتخذها مصر والدول الأخرى حيال التدابير العملية مثل تحصيل رسوم القناة ، وادارة عملياتها ، وحيال وضع الموظفين من شركة قناة السويس ٠

---

(١٧) نصوص المباحثات الثلاثية فى لندن من ص ٨٦ الى ص ١٢٢ سرى للغاية ـ المصدر السابق ٠

(١٨) وهى مصر وفرنسا وايطاليا وهولندا ، واسبانيا وتركيا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ٠

(١٩) وهى استراليا ، سيلان ، الدنمارك ، أثيوبيا ، ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، الهند وأندونيسيا ، ايران ، اليابان ، نيوزيلندا ، النرويج ، باكستان ، البرتغال ، السويد والولايات المتحدة ٠

(٢٠) نص البيان الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٥٦ ، انظر وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٤ ـ ص ٣٦ وانظر فى تفسير معايير اختيار الدول التى توجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر ، البرقية رقم ٦٥١ الصادرة من لندن فى ٢ أغسطس ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

أما موقف مصر تجاه المؤتمر المقترح ، فسرعان ما اتضحت معالمه ، ففي ٣ أغسطس أبلغ الرئيس جمال عبد الناصر السفير الأمريكي في القاهرة (هنرى بايرود) ، أنه لن يقبل السيطرة الدولية التى لن تعدو أن تكون في الواقع سوى شكلا من أشكال الاستعمار ، كما أبلغه أن مصر لا يمكن أن تشارك في مثل هذا المؤتمر المقترح ، وقال له أنه يشعر أن جدول أعمال المؤتمر ، بل وقراراته النهائية قد أعدت سلفا ، ومصر بذلك انما تشارك - اذا شاركت - تحت تهديد الغزو والتجويع . وقال عبد الناصر ، أن معظم الدول التى سوف توجه اليها الدعوة ، انما هى دول عميلة تابعة للدول الثلاثة الكبرى ، وبذلك يفرض على مصر أن تقف بمفردها ، أو أن تقف الى جوارها روسيا على أحسن الفروض .

وقال عبد الناصر للسفير الأمريكي ، أنه لم يقرر بعد الخطوة التالية، الا أنه يفكر في مناشدة الأمم المتحدة حيث تلتمس مصر المزيد من الأصدقاء ، وأكد عبد الناصر ، أنه على استعداد للانضمام الى أى أحد فى اتفاقية لضمان حرية المرور في القناة ، وإن ذلك قد يكون في شكل تحديث لاتفاقية ١٨٨٨ خاصة وأنه لم تقع أى حوادث تؤثر في حركة المرور في القناة ، وتوقع عبد الناصر ألا يحدث ما يعطل حركة المرور .

أما السفير الأمريكي (بايرود) فقد أحجم عن تقديم أى مشورة لعبد الناصر ، اللهم الا محاولة حثه على ألا يذكر قناة بنما في الأمم المتحدة ، اذا نقل مسألة قناة السويس الى منابرها ، أما اذا وقفت مصر الى جانب الاتحاد السوفيتي في الدعوة للسيطرة الدولية على كافة الممرات المائية ، فان ذلك سوف يثير ثائرة الشعب الأمريكي (٢١) على حد قول السفير الأمريكي .

وفي ١٢ أغسطس أصدر جمال عبد الناصر بيانا مطولا ، يرفض فيه الدعوة لحضور المؤتمر في لندن ، واعترض على حق مثل هذا المؤتمر في التدخل في الشئون الداخلية لمصر وصرح أن مصر سوف تحترم كافة التزاماتها الدولية ، وأنها لذلك على استعداد للاجتماع مع الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية في عام ١٨٨٨ ، ومع الدول الأخرى التى تنتفع بالقناة في اطار مؤتمر يؤكد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس (٢٢) .

---

(٢١) برقية سرى من القاهرة رقم ٢٤٠ فى ٤ أغسطس ، ملف ٩٧٤ - ٧٣٠١ .

(٢٢) انظر نص البيان في وثائق مشكلة قناة السويس ، المصدر السابق ص ٤٧ - ص ٥٢ ، ومن بين الاجراءات التى قد تقبلها مصر ما كان موضع حديث جرى بين على صبرى مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للشئون السياسية ونقلته البرقية رقم ٣٨٢ من القاهرة في ١٥ أغسطس (الملف السابق) .

أما الموقف السوفيتي تجاه المؤتمر فكان أكثر تعقيدا (٢٣) ٠

ففي بيان صدر في ٩ أغسطس ، اعترض الاتحاد السوفيتي على صلاحية واختصاص المؤتمر وعلى تشكيله ، وان قال أنه سوف يوفد ممثلا لحضوره ، وان تحفظ ، بأن الاتحاد السوفيتي لن يكون خاضعا لأى قيد أو التزام ناتج عن المبادرة المعلنة فى البيان الثلاثى الصادر فى ٢ أغسطس، أو من شأنه أن يؤثر على حقوق السيادة المصرية أو على كرامة مصر ٠

وأكد الاتحاد السوفيتي ان ذلك المؤتمر قد تمت الدعوة اليه بمبادرة من بريطانيا وفرنسا وهى أكبر الدول صاحبة الأسهم فى شركة قناة السويس ، وبمبادرة من الولايات المتحدة التى لم تشارك فى اتفاقية ١٨٨٨ ، كما أن اختيار الدول التى دعيت للاشتراك فى المؤتمر كان اختيارا مغرضا بهدف الحصول على أغلبية تؤيد مقترحات بريطانيا وفرنسا ، وكانت وجهة النظر السوفيتية أنه يجب دعوة ٢٢ دولة أخرى (بما فيها دول لم تعترف بها الولايات المتحدة ، وليس من بينها اسرائيل) ٠ وأنه من الأصوب أن ينعقد المؤتمر فى القاهرة وفى نهاية شهر أغسطس ، كما انتقد الاتحاد السوفيتي تجاهل الأمم المتحدة فى الدعوة لعقد المؤتمر ، كذلك انتقد الموقف السوفيتي المملكة المتحدة وفرنسا واتهمهما باتخاذ اجراءات من شأنها أن تخلق تهديدا لصون السلم والأمن ، وأوضح ان الاتحاد السوفيتي يؤيد الموقف المصرى تأييدا كاملا ، خاصة وان مصر قد تعهدت باحترام حرية الملاحة فى قناة السويس ، وبدفع تعويض لحملة الأسهم ، وانتقد الاتحاد السوفيتي أيضا الحكومات الغربية لمحاولة التشكيك فى شرعية اجراء تأميم شركة القناة ، وأكد أن الاجراء المصرى ليس له تأثير أو مساس بضمان حرية الملاحة فى القناة ، وهو ما تحكمه اتفاقية خاصة هى اتفاقية ١٨٨٨ ٠

ومضى الاتحاد السوفيتي – فى بيانه – يقول أنه بسبب تشكيل المؤتمر وطبيعته وأهدافه فان الاتحاد السوفيتي يعتبر أن المؤتمر لا يمكن أن يكون مؤتمرا دوليا مفوضا باتخاذ أى قرارات تتعلق بقناة السويس (٢٤) ٠

وقد عقب السفير الأمريكى فى موسكو (بوهلين Bohlen) فى برقية الى الخارجية الأمريكية أن البيان السوفيتي قد صيغ بأسلوب أبعد

---

(٢٣) فى ٦ أغسطس بعث الرئيس أيزنهاور رسالة شخصية وسرية الى بولجانين رئيس الوزراء السوفيتي يحثه على اشتراك الاتحاد السوفيتي – انظر برقية مرسلة الى موسكو رقم ١٤١ سرى فى ٦ أغسطس (نفس الملف السابق) ٠

(٢٤) انظر رسالة من موسكو رقم ٧٤ فى ١٠ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) ، وانظر النص أيضا فى النيويورك تايمز ١٠ أغسطس ١٩٥٦ ٠

مايكون عن الاسلوب الهادىء الذى استخدمته الحكومة السوفيتية فى حث المملكة المتحدة وفرنسا ، وأنه اذا ما فسرت بعض أجزاء البيـــان تفسيرا حرفيا ، فلن يكون ثمة ما يؤثر فى قناة السويس ويستوجب مؤتمرا دوليا أو مناقشة دولية • وكان اعتقاد السفير الأمريكى (بوهلين) أنه يرجح حضور الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر ، لأنه بذلك يمكن أن يفعل الكثير من أجل مصر ومن أجل احباط خطط الغرب ، خاصـــة وأن مصر نفسها لن تحضر المؤتمر (٢٥) •

وقد ظهرت المشكلة الثالثة الرئيسية بعد المباحثات الثلاثية ، بعد « الاستيلاء » على القناة على الفور ، وكانت تتصل بالموقف الفعلى السائد فى مصر لتأثيره على سير عمليات القناة وعلى موظفيها ، والموظفين البريطانيين والفرنســيين المقيمين فى مصر ، ومع أن الحكومة المصرية حرصـــت على استمرار تدفق حركة العبور فى القناة وتقليل الأعطال فى حركة السفن بل وتمكنت من الاستمرار فى معدل الحركة بقافلتين نحو المدخل الجنوبى للقناة ، كما كان متبعا من قبل ، فان النقص فى عدد المرشـــدين اقتضى تخفيض عدد القوافل المتجهـــة الى المدخل الشـــمالى من قافلتين الى قافلة واحـــدة (٢٦) •

وقد بذل المصريون جهودا خارقة لتجنيد مرشدين مصريين وأجانب ، وفى العاشر من أغسطس كان خمسة عشر مرشدا جديدا يمارسون عملهم فى بورسعيد ، مع أنهم بمقاييس الشركة القديمة كانوا يفتقدون الى الخبره ، كما قيل ان المرشدين الجدد يحتاجون تدريبا يستغرق من شـــهرين الى ثلاثة شهور على الأقل على الطبيعة قبل تأهيلهم لارشاد السفن المتوسطة الحجم بطريقة آمنة (٢٧) •

أما بالنسبة لرسوم المرور ، فقد قبلت مصر مؤقتا سداد الرســوم بأكثر من طريقة ، بما فى ذلك الســـداد فى الحساب المجمـد للشركة القديمة ، وسحب شيكات على البنــوك فى لنــدن لصالح الشركة المؤممة ، أما بالنسبة لليابانيين فقد أتفق على أن يتم الدفع فى الحسابين بشرط السداد فيما بعد (٢٨) •

ونصحت الحكومة الأمريكية ملاك السفن الأمريكية أن يدفعوا الرسوم

---

(٢٥) برقية سرى من موسكو رقم ٣٤١ فى ١٠ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) •

(٢٦) رسالة من بورسعيد رقم ١٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) •

(٢٧) رسالة من بورسعيد ـ سرى ـ رقم ١٤ فى ١٠ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) ، وبرقية من القاهرة رقم ٤٦٢ (سرى) فى ٢٥ أغسطس (نفس الملف) •

(٢٨) برقية من القاهرة رقم ٢٣٧ فى ٣ أغسطس سرى ، ملف ٣٩٦ ـ ١ •

لمصر مع الاحتجاج (٢٩) لكن المصريين رفضـــوا خطابات الاحتجاج ، وان سمحوا لتلك السفن بالعبور فى القنـــاة (٣٠) . الا أنه بالنسبة لموظفى شركة القناة والذين طالبتهم الشركة بالبقاء فى مواقعهم أثناء بحث وضعهم بعد قرار التأميم ، فقد واجهوا موقفا أشد خطورة (٣١) .

فعلى الرغم من المحاولات التى بذلها المصريون لجعل ظروف العمل مقبولة لهؤلاء الموظفين فقد تصاعد التوتر بين المرشـــدين الذين لم تكن تربطهم بالشركة القديمة علاقات طيبة ، كما لم تكن لديهم الرغبـــة فى العمل مع الهيئة الجديدة للقناة (٣٢) .

وبموجب قرار التأميم ، كان يشترط على الموظفين الاســـتمرار فى العمل ، بل وقيل لهم أن التغيب عن العمل يعرضهم لمسؤولية المحاكمة العسكرية ، وان كان المسؤولون المصريون قد أنكروا فيما بعد صــــدور مثـــل تلك التهديدات ، وان لم يكن للتهديد أو للانـــكار أى تأثير على التطورات (٣٣) .

وقد أبلغت شركة قناة السويس من باريس الموظفين ، ان التهديدات الموجهة ضدهم تتعارض مع حقوق وحريات الانسان (٣٤) .

وقالت الحكومة الايطاليـــة ان أوامـــر جمـــال عبد الناصر تتناقض وميثاق حقوق الانسان (٣٥) . ومن الأسباب الأخرى للتوتر ، أنه برغم التصريحات العلنية بالسماح للموظفين الأوربيين بمغادرة البلاد دون عائق، فان المواد ٤ ، ٥ من قرار التأميم كانت سارية المفعول (٣٦) وكانت تلك المواد تحظر على أى شخص مغادرة عمله والا طبقت عليه عقوبة الغرامة أو الحبس أو مصادرة كل حقوقه فى التعويض والمعاش أو المكافأة (٣٧) .

ولم يمض وقت طويل حتى أصبح الاجـراء المستقر هو الا يسمح للموظفين بالاجازة الا بعد تواجد من ينوب عنهم أو يحل محلهم ، ومن ثم

---

(٢٩) برقية الى اوسلو رقم ٢٠١ سرى فى ١٤ أغسطس ، ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١ .

(٣٠) رسالة من بورسعيد ــ سرى ، رقم ١٤ فى ١٠ أغسطس ، ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١ .

(٣١) برقية الى لندن رقم ٥١٠ ــ سرى للغاية ــ فى ٢٧ يوليو ، ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١ .

(٣٢) برقية من القاهرة رقم ٤٦٢ ــ سرى ــ فى ٢٥ أغسطس (نفس الملف) .

(٣٣) رسالة من بورسعيد ــ سرى ــ رقم ٩ فى ٢ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) .

(٣٤) برقية من لندن ــ سرى ــ رقم ٥٤٦ فى ٣٠ يوليو (نفس الملف) .

(٣٥) برقية من روما ــ سرى ــ رقم ٥٢٩ فى ٣ أغسطس (نفس الملف) .

(٣٦) برقية من بورسعيد رقم ٩ فى ٥ أغسطس ، (نفس الملف) .

(٣٧) نصوص تلك المواد ، انظر وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٢ ، (المصدر السابق) .

فقد اضطر كثير من المرشدين لتأجيل أجازاتهم ، أما من بقى من الموظفين ، فقد ازداد اقتناعهم يوما بعد يوم أن الذين ذهبوا لقضاء أجازاتهم لن يعودوا للعمل ، ومع ازدياد حدة النقص فى المرشدين الأكفاء ، ألقى مزيد من العبء على كاهل المرشدين المتواجدين فى مصر ومنهم من لم يكن يرغب فى القيام بأعمال اضافية ، وازداد عدد المرشدين المرضى ، وقل حماس الكثير منهم فى العمل بعد ان ازداد قلقهم على مستقبلهم (٣٨) ٠

وفى نفس الوقت ، كان الرعايا البريطانيون والفرنسيون فى مصر ، يوجهون مشكلات مماثلة (٣٩) اذ انهم استجابة لنصائح من حكوماتهم بدأوا فى خروج كبير من مصر مستخدمين كل وسائل الانتقال (٤٠) ٠

ووسط هذا التوتر كله ، بقيت الجالية الأمريكية هادئة ، يغلب عليها احساس عام بالانتظار والترقب (٤١) ٠

٤ ـ محاولة تدويل مشكلة التأميم ، واعداد المسرح الدولى للحرب ضد مصر :

مؤتمر لندن الثانى للدول الاثنين والعشرين فى الفترة من ١٦ الى ٢٣ أغسطس ١٩٥٦ م :

حضرت مؤتمر لندن الثانى كل الدول المدعوة فيما عدا مصر واليونان ، وبدأت اجتماعاته ١٦ أغسطس برئاسة (لويد) وزير الخارجية البريطانى ، وبحث المؤتمر اقتراحين رئيسيين احدهما قدمته الولايات المتحدة ، وقدمت الهند الاقتراح الثانى (٤٢) ٠

وقد ركز الاقتراح الأمريكى على ضرورة وضع نظام دولى فعال يحقق الفصل بين ادارة قناة السويس وبين تأثير سياسات أى دولة من الدول ، كما أولى الاقتراح الأمريكى نفس القدر من الاعتراف لكل من حقوق السيادة المصرية ولسلامة القناة بوصفها ممرا مائيا دوليا تخضع لاتفاقية سنة ١٨٨٨ م ٠ كما نص على التفاوض مع مصر من أجل اتفاقية جديدة

---

(٣٨) رسالة من بورسعيد رقم ١٨ فى ١٦ أغسطس (الملف السابق) ٠

(٣٩) لمزيد من التفاصيل ، انظر الرسالة رقم ٩ سرى من بورسعيد فى ٢ أغسطس

(٤٠) برقية من بورسعيد رقم ١٠ فى ٥ أغسطس ، ورسالة سرية رقم ١٤ فى (نفس الملف) ٠

(٤١) برقية سرية من القاهرة رقم ٢٦٨ فى ٦ أغسطس (نفس الملف) ٠

١٠ أغسطس ، وبرقية سرية رقم ٢٦٨ من القاهرة فى ٦ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) ٠

(٤٢) انظر نص الاقتراح الأمريكى الأصلى والمعدل ، ونص الاقتراح الهندى فى وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ٢٨٨ ـ ص ٢٩٢ ٠

تقيم اجراءات مؤسسية تشارك فى ظلها مصر وغيرها من الدول المعنية فى هيئة أو مجلس لقناة السويس ، تكون أو يكون مسئولا عن ادارة وتطوير القناة من أجل منفعة التجارة العالمية ومن أجل منفعة مصر ، كما دعا الاقتراح الأمريكى كذلك الى لجنة للتحكيم ولفرض عقوبات رادعة ضد انتهاك أحكام تلك الاتفاقية الجديدة ٠

أما الاقتراح الهندى فقد اختلف عن الاقتراح الأمريكى فى عدة وجوه (٤٣) ٠

فقد أعطى الأولوية للاعتراف بقناة السويس جزء لا تتجزء عن مصر ، وكممر مائى له أهميته الدولية ، ثم دعا الاقتراح الهندى الى ضمان حرية الملاحة لكافة الدول ، وبالاعتراف الملائم بمصالح الدول المنتفعة بالقناة ، لكن الاقتراح بدلا من النص على انشاء هيئة للقناة تتمتع بصلاحيات أو تتحمل مسئوليات معينة ، فقد اقترح انشاء هيئة استشارية تمثل مصالح الدول المنتفعة ، تناط بها مهام الاستشارة والاتصال فحسب ٠

وخلال المناقشات المستفيضة (٤٤) صرح (شبيلوف Shepilov) وزير الخارجية السوفيتى بأن حكومته تؤيد الاقتراح الهندى ، لأنه يعكس الاقتراح الأمريكى ينظر الى سيادة مصر بعين الاعتبار (٤٥) ٠

وعلى الرغم من الاعتراض السوفيتى ، فقد أيدت الاقتراح الأمريكى ثمانية عشرة دولة من جملة اثنين وعشرين دولة ، بعد ادخال تعديلات طفيفة (٤٦) ٠

وقد طلبت الحكومات الثمانية عشرة من ممثلى ٥ دول (استراليا ، أثيوبيا ، ايران ، السويد ، والولايات المتحدة) أن تقدم بيانا بآرائها للحكومة المصرية لاستطلاع امكانية موافقتها على الدخول فى مفاوضات للتوصل لاتفاق بشأن قناة السويس (٤٧) ٠

---

(٤٣) فى الخامس عشر من أغسطس أبلغ كريشنا مينون رئيس الوفد الهندى ، دالاس وزير الخارجية الأمريكى أنه يأمل الاضطلاع بدور الوسيط فى المؤتمر ، انظر برقية صادرة من لندن ، سرى ، فى ١٦ أغسطس (نفس الملف) ٠

(٤٤) وثائق مشكلة قناة السويس ــ الخارجية الأمريكية ــ (المصدر السابق) من ص ٥٥ الى ص ٢٩٣ ٠

(٤٥) المصدر السابق ص ٢٦٣ ، انظر أيضا برقية سرية رقم ٦ من لندن فى ١٦ أغسطس وهى تسجل حديثا بين دالاس وشبيلوف ، (الملف السابق) ٠

(٤٦) الدول التى لم تؤيد الاقتراح الامريكى هى سيلان ، أندونيسيا ، الهند ، الاتحاد السوفيتى ، وثائق مشكلة قناة السويس ــ الخارجية الأمريكية ــ ص ٣٢٨ ٠

(٤٧) نفس المصدر السابق ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ص ٢٩٣ ٠

وقد اقترحت أسبانيا ، وهى احدى الدول الثمانية عشرة ، أن يقدم الإقتراح الأمريكى المعدل الى مصر ، وان أشارت الى أنه اذا لم توافق عليه الحكومة المصرية فيمكن أن يعرض عليها كبديل ، خطته لتمثيل دولى ملائم فى الهيئة المصرية التى تتولى ادارة قناة السويس (٤٨) .

واختتم مؤتمر لندن الثانى أعماله فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥٦ م .

٥ ــ أعمال لجنة قناة السويس ، ومقابلاتها مع جمال عبد الناصر :

اجتمعت لجنة قناة السويس ، والتى عرفت بذلك الاسم ، فى لندن ، دون ابطاء ، ورتبت من خلال اتصال رئيسها (منزيس) رئيس وزراء استراليا مع السفارة المصرية فى لندن الاجتماع مع عبد الناصر فى الثالث من سبتمبر فى القاهرة (٤٩) .

وان كانت اللجنة تفضل اتمام اللقاء فى مكان آخر غير القاهرة (٥٠) .

وعندما اجتمعت اللجنة مع عبد الناصر ، قدمت له مذكرة قامت باعدادها ، أشارت الى المصالح الاقتصادية الحيوية للدول المنتفعة الرئيسية بالقناة ، وقالت أنه يجب ابعاد قناة السويس عن السياسة ، وقالت المذكرة المقدمة لمصر ، انها اذ تنفى أى روح عداء لمصر من جانب الدول الثمانية عشرة ، فهى لا تنوى أى انتقاص من سيادة مصر أو كرامتها الوطنية ، وأن تلك الدول تسعى ، على العكس من ذلك ، الى تحقيق تسوية سلمية على أساس من العدل للجانبين ، بحيث تنأى بالقناة بعيدا عن معترك الصراع السياسى (٥١) .

---

(٤٨) نفس المصدر السابق من ص ١٩٨ الى ص ٢٠١ ، ص ٢٩٢ ، ص ٢٩٣ ، ومن ص ٣١٦ الى ص ٣١٧ .

(٤٩) انظر وثائق مشكلة قناة السويس ــ الخارجية الأمريكية ــ من ص ٣٠٣ الى ص ٣٠٦ ، (المصدر السابق) ، انظر برقية سرية من لندن رقم ١١١٤ فى ٢٨ أغسطس ، ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١ فيما نقله العضو الأمريكى فى لجنة قناة السويس من أن السفير الفرنسى فى لندن ووزير الخارجية البريطانى (لويد) كانا يشعران بنفاذ الصبر والريبة تجاه لجنة قناة السويس .

(٥٠) انظر برقية سرية من لندن رقم ٥٥ فى ١٤ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) .

(٥١) انظر النص فى وثائق مشكلة قناة السويس ــ بالخارجية الأمريكية ــ المصدر السابق من ص ٣٠٦ الى ص ٣٠٩ ، وانظر البرقيات السرية الصادرة من لندن أرقام ١٢٥٢ ، ١٢٥٥ فى أول سبتمبر نفس الملف ، وبرقية سرية رقم ٦٢٦ الى القاهرة ، وبرقيات سرية أرقام ٥٦٩ ، ٥٧١ من القاهرة فى ٣ سبتمبر نفس الملف ، وانظر وثيقة لجنة قناة السويس فى رسالة لندن رقم ٥٩٢ سرى أول سبتمبر بنفس الملف .

وقد قدمت لعبد الناصر مع المذكرة صـورة من البيان الذى أقرته الدول الثمانية عشرة فى لندن فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٦ ٠

ومع تعدد اجتماعات لجنـــة قنـــاة السويس ، مـــع الرئيس جمال عبد الناصر ، اتضحت استحالة التوصل لاتفاق حقيقى (٥٢) ٠

ولذلك ، اجتمعت اللجنة صباح ٦ سبتمبر ، وقررت تقديم مذكرة الى جمال عبد الناصر تشرح فى هدوء تام النقاط المثارة ، وتعرض للحجج المؤيدة لوجهات نظر الدول الثمانية عشرة (٥٣) ٠

وقد قدمت تلك المذكرة لعبد الناصر فى ٧ سبتمبر فى شكل خطاب من رئيس الوزراء الاسترالى (منزيس) ، وذكر الخطـــاب ان الجانبين لم يتمكنا من الاتفاق حول الاقتراحين الرئيسيين المطروحين من مؤتمـــر الدول الثمانية عشرة فى لندن وهما :

(أ) ابعاد ادارة قناة السويس عن تأثير سياسة أى دولة ٠

(ب) أنه لتحقيق هذا الهدف ، فلابد من اقامة هيئة دولية (تضم ممثلين مصريين لتتولى ادارة وصيانة قناة السويس) ٠

وذكر الخطاب ، أن عبد الناصر قد أجاب مرارا وبكل قوة ووضوح ، أن مصر تعتبر مثل تلك الهيئة ، انما تمثل السيطرة الأجنبية أو الاستيلاء على قناة السويس ، واختتم الخطاب بالاستفسار ، عما اذا كان ذلك الفهم للموقف من قبل اللجنة صـــحيحا ، ومن أن عبد الناصر قد رفض هذين الاقتراحين الأساسيين المطروحين عليه ، واذا كان الأمر كذلك ، فان اللجنة ترجو أن يستقبلها عبد الناصر للاستئذان فى مغادرة مصر ٠

وفى التاسع من سبتمبر ، أجاب عبد الناصر ، بأن هيئة دولية من ذلك النـــوع الذى طرحتـــه مقترحات اللجنـــة لا تنأى بالقناة بعيـــدا عن السياســـة ، بل يقذفها قذفا فى دوامتها ، وقال أن خير سبيل لتجنب هذا الموقف ، هو اعادة تأكيد ، أو تجديد اتفاقية ١٨٨٨ ، وأن كلا الأمرين

---

(٥٢) برقيات سرية من القاهرة ارقام ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ فى ٣ سبتمبر — ورقم ٥٨٨ فى ٤ سبتمبر ، ٥٩٦ فى ٥ سبتمبر ، ٦٠٩ ، ٦١٣ فى ٥ سبتمبر ، ٦١٤ فى ٦ سبتمبر الملف السابق ، وفى ٣ سبتمبر أبلغ منزيس رئيس الوزراء الاسترالى عبد الناصر انه يستحيل تقديم ضمانات بعدم استخدام القوة ما لم يتم التوصل لتسوية سلمية ، وان هذا التصريح ليس معناه التهديد ، بل مجرد ذكر للحقائق ، نيابة عن الدول الثمانية عشرة المعنية بالتوصل لتسوية سلمية ، ومع ان عبد الناصر أعرب عن تقديره ، لقد قال لمنزيس ، أنه لا يزال هنالك خطر اللجوء لاستخدام القوة — برقية رقم ٥٧٥ من القاهرة (نفس الملف) ٠

(٥٣) برقية سرية من القاهرة رقم ٦١٨ فى ٦ سبتمبر (نفس الملف) ٠

مقبولان لمصر ، وكان رد عبد الناصر بمثابة رفض كامل لمقترحات لجنة قناة السويس ، وان كرر ان سياسة حكومته ستظل هى ضمان حرية المرور فى القناة ، واستخدامها استخداما آمنا دون تمييز أو تفرقة ، وادارتها باسلوب يتسم بالكفاءة والانصاف (٥٤) .

وفى نفس اليوم ، وقع أعضاء اللجنة تقرير عن أعمالها ، وقدموه بعد يومين الى ممثلى الدول الثمانية عشرة فى لندن ، واختتم التقرير بالقول : أننا قد واجهنا بكل أسف مقاومة صلبة تجاه أى رقابة أو ادارة للقناة بواسطة أى هيئة غير الحكومة المصرية ذاتها ، وأن اللجنة قابلت ما بدا لها عدم الاستعداد لمقابلة العقل بالعقل (٥٥) .

٦ ـ فكرة هيئة المنتفعين بقناة السويس ، دالاس يقود الغرب فى التحرك الدولى :

فى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة ، وغيرها من الحكومات ، تبحث السبيل الذى تسلكه لو فشلت المباحثات مع المصريين ، ولم تكن الولايات المتحدة راضية عن المسلك الذى حبذه البريطانيون ، الذين فكروا فى احالة مسألة قناة السويس الى مجلس الأمن فى الأمم المتحدة ، وكان الهدف البريطانى الواضح من وراء هذا المسلك ، أنه يجب طرقه قبل اتخاذ أى اجراء أشد عنفا تجاه مصر (٥٦) .

وفى معرض تعقيب دالاس على رسالة وردت اليه من لويد وزير الخارجية البريطانى (٥٧) تشرح تلك الخطة ، أثار دالاس فى ٢٩ أغسطس العديد من التساؤلات حول امكانية تنفيذ مثل هذه الخطة عمليا ، وهى ما اذا كانت بريطانيا سوف تطرق مشكلة قناة السويس على مجلس الأمن بوصفها (نزاعا) أم بوصفها حالة تهدد السلم والأمن الدوليين ؟ وفى

---

(٥٤) نص خطاب عبد الناصر فى وثائق مشكلة قناة السويس (المصدر السابق) من ص ٣١٧ الى ص ٣٢٢ .

(٥٥) نص التقرير فى نفس المصدر ـ من ص ٣٢٣ الى ص ٣٢٦ .

(٥٦) تحدث ايدن رئيس الوزراء البريطانى بهذا المعنى مع لوى هندرسون نائب وكيل الخارجية الأمريكية وممثلها فى لجنة قناة السويس فى ٢٨ أغسطس قائلا أن الفيتو السوفيتى ضد مشروع قرار ايجابى يتخذه مجلس الأمن ، سوف يتيح للمملكة المتحدة حرية الحركة التى تحتاجها وعندما أجابه هندرسون ، بأن استخدام القوة قد يطلق سلسلة رهيبة من ردود الفعل ، رد ايدن ، بأن عدم الحركة فى مثل هذه الظروف لا تقل فى المخاطر عن الحركة .

انظر برقية سرية من لندن رقم ١٣١ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٦ .

(٥٧) نقل القائم بالاعمال البريطانى كولسون Coulson فى واشنطن الى دالاس رسالة لويد السرية المؤرخة فى ٢٨ أغسطس .

كل حالة من الحالتين ، كيفية تناول المسائل الاجرائية ؟ وعما اذا كانت بريطانيا متأكدة من عدد الأصوات فى المجلس الى جانبها ، وعما اذا كان يمكن استبعاد دول أخرى معنية بالأمر من بحث المشكلة ؟

وبعد أن ألمح القائم بالأعمال البريطانى الى شيء من التفكير البريطانى فى الموضوع استرعى الاهتمام الى العديد من الدراسات التى تجرى فى لندن حول امكانية حجب رسوم القناة عن مصر ، وحول فرض العقوبات الاقتصادية عليها ، وان مثـــل تلك الاجـــراءات قد تعجـــل بالنتيجة المرجـــوة (٥٨) ٠

وعند هذه المرحلة من تطور الأحداث كانت الخارجية الأمريكية قد بدأت تتلمس منهجا جديدا نحو مشكلة قناة السويس ، وعندما ســـأل دالاس (وليام راونترى) مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ٣٠ أغسطس، عما اذا كان يظن ان البريطانيين والفرنسيين ينـــاورون بتحركاتهـــم العسكرية ، أجابه وليام راونترى ، أنه يعتقد بوجود احتمال قوى باعداد خطط محددة لبدء القتال فى ١٥ سبتمبر ، مالم :

(أ) يستسلم عبد الناصر ٠

(ب) أو مالم يحدث تطور جديد ، مثل توقيع اتفاقيـــة دفاع سوفيتى مصرى مشترك ٠

(جـ) أو اذا اتخذت الولايات المتحدة خطوات قوية وفورية لثنى البريطانيين والفرنسيين عن عزمهم القيام بعمل عسكرى ضد مصر (٥٩) ٠

اســـتنادا الى هذا التقدير والى غيره من المعلومات المتاحة ، بدأت الخارجية الأمريكية بحث امكانية حل مشكلة قناة السويس من خلال نوع من الاتحاد يجمع المنتفعين الرئيسيين بقناة السويس ، وبعد ان بحثت الخارجية الأمريكية المشكلات القانونيـــة والعملية والسياسية (٦٠) ، بعثت فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ ببرقية الى لوى هندرسون Loy Hendrson الذى كان موجودا فى القاهرة آنئذ ، ممثـــلا للولايات المتحـــدة فى لجنـــة قناة السويس ، تطرح فيها وجهة النظر الأمريكية حول ما يجب عمله ،

---

(٥٨) انظر المذكرة التى أعدها راونترى Rountree من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن الحديث بين دالاس والقائم بالأعمال البريطانى كولسون فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٦ ٠

(٥٩) انظر مذكرة مقدمة من راونترى الى دالاس سرى للغاية فى ٣١ أغسطس ١٩٥٦ بعنوان (النوايا البريطانية والفرنسية تجاه قناة السويس) ٠

(٦٠) مذكرة سرى للغاية من راونترى الى دالاس ، غير مؤرخة ، بعنوان (اقتراح جديد حول قناة السويس) ، والمذكرة مستقاة من مسودات مؤرخة ٢ ، ٣ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

اذا فشلت المباحثات مع عبد الناصر فى أن تسفر عن حل مقبول ، وكان الرأى مازال سائدا أنه من الأهمية البالغة الحيلولة دون استخدام القوة ، اللهم الا اذا كانت هى الملاذ الأخير ، واللهم الا اذا نشبت الحرب نتيجة لموقف تختلقه مصر اختلاقا ، كما أن الولايات المتحدة من جانبها لن تؤيد احالة الأمر الى مجلس الأمن ، الا بهدف الاسهام فى حل سلمى ، كما أن الموقف الأمريكى كان يرى أن اصدار قرار يعنى بالمطالب الدنيا للدول المنتفعة بالقناة من شأنه ان يبطل أى اعتراض سوفيتى ، كما ان الصعوبات الاجرائية قد تطيل المناقشة الى حد يتجاوز ما يتوقعه البريطانيون وخلال هذا الوقت ، ربما تسارعت الأحداث فى القناة الى حد الصدام والمواجهة ٠

لهذا كله ، فان الولايات المتحدة قد آثرت فى حالة رفض عبد الناصر لمقترحات لجنة قناة السويس ، ان تركز الاهتمام على الخطوات التى قد تتخذها الدول المتنفعة لضمان حقوقها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ٠ ولما كان فرض اتفاقية جديدة على مصر أقرب الى المستحيل ، فان أيسر السبل هى الاصرار على تلك الحقوق التى أقرتها الاتفاقية القديمة ، وهذا يأتى بتكوين اتحاد من المنتفعين بالقناة ، بحيث تقيم ، حماية لحقوقهم ، ولتيسير المرور فى القناة هيئة رقابة دولية على الملاحة فى القناة ، ذات نظام دائم يحكم المرور والأموال والرسوم ، ولن تنص تلك الخطة على سداد الرسوم لمصر ، وستكون كل مطالبات التعويض محل تفاوض فى المستقبل ، كما لن تكون من حقوق مصر المسلم بها ، فاذا كانت مصر قادرة وراغبة على الاضطلاع بمهمة الصيانة العادية للقناة ، فان الهيئة الجديدة سوف تدفع لمصر مقابل خدماتها ، ولكن اذا فشلت مصر فى أداء تلك المهمة ، سيكون من حق الدول المنتفعة اتخاذ التدابير اللازمة بنفسها (٦١) ٠

ولقد شرح دالاس هذه الخطة فى خطوطها العامة للقائم بالأعمال البريطانى كولسون فى ٤ سبتمبر ، الذى أبلغ بدوره وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، وفى اليوم التالى أطلع راونترى مساعد وزير الخارجية الأمريكى كولسون القائم بالأعمال البريطانى ، على مضمون البرقية المرسلة الى (هندرسون) ، واستفسر القائم بالأعمال البريطانى عما اذا كانت الضرورة سوف تقتضى استخدام القوة لاقامة تلك الهيئة

---

(٦١) برقية سرى للغاية رقم ٦٤٠ الى القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٣٠ ـ ٧٩٤) وقد أجاب هندرسون فى ٦ سبتمبر ان فكرة اتحاد المنتفعين لا تبدو فكرة عملية ، حيث يتوقع أن يرفضها المصريون مثلما رفضوا مقترحات الدول الثمانية عشرة من قبل ، كما انها قد تؤدى الى المزيد من الخلاف ـ برقية هندرسون من القاهرة رقم ٦٢٣ سرى للغاية فى ٦ سبتمبر ـ نفس الملف ٠

الجديدة ، واجابة راونترى ، أن الخطة الجديدة ليست الا خط رجعة لاتستخدم الا عند الضرورة (٦٢) ٠

وبعد ثلاثة أيام ، عاد القائم بالأعمال البريطاني كولسون ، الى الخارجية الأمريكية ليقدم الى دالاس من (لويد) وزير الخارجية البريطاني، ستة رسائل ، تكون البرنامج الفرنسي البريطاني الجديد ، وقد طرح لويد في ضوء ما يتوقعه من رفض عبد الناصر لمقترحات لجنة قناة السويس، طرح أن تنسق كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خطواتها في اتجاهين :

الاتجاه الأول هو اللجوء الى مجلس الأمن ٠

والاتجاه الثاني ، اتخاذ اجراء بالنسبة لرسوم قناة السويس ، مع انشاء وكالة دولية للمنتفعين بقناة السويس ، وهو جوهر الاقتراح الذى تقدم به دالاس ٠

وقد نوقشت تلك المقترحات في اجتماعين ثلاثيين في واشنطن في السابع من سبتمبر ١٩٥٦ ، حيث طرح دالاس ، في الاجتماع الثلاثي الأول ، انطباعاته الأولية ، وقدم في الاجتماع الثلاثي الثاني ، اجاباته الرسمية ، وكانت حجة وزير الخارجية البريطاني (لويد) فيما يتصل باللجوء الى مجلس الأمن ، هو أن الوقت قد حان لاحالة الأمر الى المجلس ومن المفضل أن يكون بحث الأمر بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وهو ذلك الفصل الذى يتناول تهديدات السلم بأكثر مما يتناول المنازعات ٠

وقد شرح (لويد) أنه اذ يدرك أن رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيته ، مع ترددهما في اللجوء الى المجلس ـ سوف يقبلان بذلك في نهاية الأمر ـ ، فقد أكد ان لجوء بريطانيا للمجلس ، انما يستهدف بصدق تحقيق تسوية سلمية ، دون أى تفكير في استغلال المداولات كتغطية للعمليات العسكرية ، ولن تكون المداولات سوى شكل آخر من أشكال الضغط الدولي على عبد الناصر كي يقبل نوع الحل الذى طرحه دالاس في المؤتمر الأخير في لندن وقال لويد ، أننا متفقون على ألا نؤيد أى قرار أو تعديل يهدف الى الحد من حريتنا من التحرك كملاذ أخير اذا استمر عبد الناصر على عناده ورفضه ٠ ولذلك فقد اقترح البريطانيون والفرنسيون ادراج بند في جدول أعمال مجلس الأمن يشير الى الموقف الذى ترتب على الاجراء المنفرد الذى اتخذته مصر بانهاء الادارة الدولية

---

(٦٢) مذكرة أعدها كل من راونترى وروكويل من ادارة شئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن الحديث الذى دار بين رانترى وكولسون القائم بالأعمال البريطاني في ٥ سبتمبر ١٩٥٦ (سري للغاية) ٠

لقناة السويس بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ، ودعا لويـد وزير الخارجيـة البريطانى الولايات المتحدة للانضمام الى الحكومتين البريطانية والفرنسية فى الدعوة لعقد اجتماع لمجلس الأمن وفى تبنى قرار يعرب عن الأسف لرفض مصر التفاوض على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة ، مع تأكيد وجود تهديد للسلم ، وفى نفس الوقت تأكيـد مبدأ حـرية الملاحة فى قناة السويس (٦٣) ٠

ويطلب القرار من مصر فى نفس الوقت التفاوض على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة (٦٤) ٠ وكان رد الفعل الأول عند دالاس يتلخص فى أن اتخاذ أى خطوات مقترحة ، قبل أن تتحدى مصر فعـلا الحقوق الثابتة فى اتفاقيـة ١٨٨٨ ، انمـا يعنى التسرع فى اللجوء الى مجلس الأمن ، دون الاستناد الى أساس متين ، كما تساءل عما اذا كان تأميم مصر لشركة قناة السويس هو الذى يمثل تهديدا للسلم ، وعما اذا كان الذى يهدد السلم فعلا هو عمل آخر ، يجرى الاعداد له ، لاسـيما تلك الاستعدادات العسكرية التى تقوم بها حكومات أخرى ٠

وقد أجابه (كولسون) القائم بالأعمال البريطانى أن المملكة المتحدة ازاء خشيتها من أن تحيل دولة أخرى نزاع السويس الى مجلس الأمن ، فقد قررت الاحتفاظ بزمام المبادرة فى المجلس فى حالة فشل مباحثات القـاهرة ٠

وقد عقب دالاس على ذلك بقوله ، أنه كان يجب ادخـال تعديلات جوهرية على الاقتراح قبل أن توافق عليه الولايات المتحدة ، وكان رأى دالاس ان اللجوء الى مجلس الأمن سوف يجلب المتاعب لو لم يثبت ان مصر قد انتهكت ما لبريطانيا وفرنسـا من حقوق ، والمشكلة تكمن فى أنه اما ان يكون للغرب حقوق فى القناة أو لايكون ، وتساءل دالاس هل نحن موافقون على المرور فى القناة بالاستعانة بمرشدين من اختيارنا ، وهل وافقنا على ان نحصل الرسوم بأنفسنا ؟ ومن ناحية أخرى ، اذا كانت مصر هى صاحبة كل تلك الحقوق ، فما الجدوى من المناقشة أصلا ؟ وقال دالاس ، ان الغرب هو صاحب تلك الحقوق ، وأنه لو استطاعت فرنسا

(٦٣) حصل لويد وزير الخارجية البريطانى على موافقة فرنسا على حذف أى اشارة لمرور السفن الاسرائيلية ٠

(٦٤) وضع خطاب القائم بالأعمال البريطانى كولسون المؤرخ ٦ سبتمبر ١٩٥٦ ، المرفق به الرسائل الستة من (لويد) ثم تعليقات دالاس على تلك الرسائل مع مذكرة ولكنز Wilkins من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن حديث دالاس مع السفير الفرنسي الجديد ومع القائم بالأعمال البريطانى ، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ـ سرى ـ ملف ٧٣٠١ ـ ٧٩٤ ٠

وبريطانيا صياغتها فى شكل قانون ، فان مصر لن تتورع عن الاعتراض عليهـــــا (٦٥) ٠

وعقد الاجتماع الثلاثى الثانى في ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، وقد صرح السفير الفرنسى المعين حديثا فى واشنطن (هرفيه الفان (Herne Alphand) أن حكومتـــه لا تحبذ بصفة خاصـــة دعوة مجلس الأمن للانعقاد ، ولكنها سايرت الحجج البريطانية ومنعا لسوء فهم محتمل ، فقد استفسر السفير الفرنسى من الولايات المتحدة :

(أ) هل توافق الولايات المتحدة على رفض أى قرار أقل أو أضعف من اقتراحات الدول الثمانية عشرة ؟

(ب) هل توافق الولايات المتحدة على رفض أى اقتراح مضاد من الجانب الآخر من شأنه أن يحد من حرية فرنسا على الحركة ؟

أجاب دالاس بأن الولايات المتحدة توافق على تأييد مقترحات مؤتمر لندن ، لكنها لاتستطيع ضمان النتائج ، وقد فسر السفير الفرنسى ذلك بأن دالاس وافق بالايجـاب على الاستفسار الأول ، لكنــه لم يوافق على الاستفسار الثانى ، وعقب (كولسون) القائم بالأعمال البريطـــانى ، أن السؤال الثانى هو ما يهم الحكومة البريطانية ، وحتى يزيد دالاس من وضوح موقفه ، قرأ من التعليقات التى أعدها على المقترحات البريطانيـــة فقرة مؤداها أنه يحتمل ان يدعو مجلس الأمن الأطراف للامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ، حيث أن تلك هى الوظيفة الأساسية لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق ٠

وردا على سؤال من السفير الفرنسى (آلفان) أجاب دالاس ، أن الولايات المتحدة لاتريد الالتزام بالتصويت ضد مثل هذه الصيغة ، وقد تفضل الامتناع ٠ وعندما عقب كل من آلفان ، كولسون ، بأن حكومتيهما قد تفضلان اللجوء الى استخدام القوة حماية لمصالحهما الحيوية ، أجاب دالاس بأن قرارا يدعو مصر والأطراف الأخرى للامتنـــاع عن استخدام القوة ، قد يكون مرضيا ، ولن تستطيع الولايات المتحدة الموافقـــة على التصويت ضد قرار يدعو الأطراف للامتناع عن استخدام القوة ، وقد عقب آلفان ، بأن سبعة أصوات تكفى لاعتماد القرار ٠

وفى سياق استعراض دالاس لبقية تعليقاته المعدة سلفا ، وافق على أنه من الأصوب حذف الاشارة الى مرور السفن الاسرائيلية ، فرد عليه

---

(٦٥) انظر مذكرة سرية أعدها (وليكينز) من ادارة الشرق الأدنى ـ بالخارجية الأمريكية ـ من حديث بين دالاس والقائم بالاعمال البريطانى والقائم بالاعمال الفرنسى ، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، حول الاقتراح البريطانى الفرنسى عن مسالة قناة السويس ٠

آلفان ، بأن فرنسا تفضل الاشارة الى قرار مجلس الأمن الصادر فى عام ١٩٥١ ، الا أنه بعد أن أوضح (كولسون) أن المملكة المتحدة لاتعارض الحذف أو الابقاء ، رد دالاس بأن اقحام النزاع العربى الاسرائيلى فى المناقشة من شأنه أن يضاعف من تعقيدات المشكلة ، فاقترح السفير الفرنسى آلفان أن يشار فى البيانات التى ستلقى امام مجلس الأمن الى قرار عام ١٩٥١ بدلا من وضعه فى القرار الجديد ، وقد رحب دالاس وكولسون بهذا الرأى •

وكانت الخلاصة العامة لتحليل دالاس لاقتراح (لويد) وزير الخارجية البريطانى باللجوء الى مجلس الأمن هى ان الولايات المتحدة لاتشعر بالميل لمشاركة البريطانيين والفرنسيين فى دعوتهما لعقد الاجتماع أو لتبنى قرار من المجلس فى الوقت الراهن ، ومضى دالاس يقول أنه مع أن الولايات المتحدة سوف تؤيد خطة لندن لاتعديلها ، فهى لن تلزم نفسها مقدما بعدم تأييد قرار يشتمل على عناصر أخرى مع تلك الخطة (٦٦) •

بالتوازى مع تلك المباحثات عن احتمال احالة مشكلة قناة السويس الى مجلس الأمن فقد بحث الاجتماع فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ أيضا مسألة رسوم المرور ، وهيئة المنتفعين ، وكان (لويد) فى رسالة الى دالاس قد طرح أن الرفض المصرى لمقترحات لجنة قناة السويس يعتبر اهانة كبرى للدول الثمانية عشرة ، ومضى يقول ، أن هدف عبد الناصر هو تقييدنا جميعا وتشديد قبضته على القناة ، ولذلك فان اللجوء الى مجلس الأمن قد ينطوى على خطر الوقوع فى مكائد عبد الناصر وللحيلولة دون مثل هذا الاحتمال ، فمن الضرورى ان يكون من الواضح بشكل علنى أنه لن يسمح لعبد الناصر – قبل مناقشات مجلس الأمن – أن يستفيد من قراره المنفرد بمصادرة قناة السويس ، لذلك اقترح (لويد) مطالبة كافة الدول الصديقة المنتفعة بالقناة باصدار بيان عاجل يقول :

(أ) أنها لاتعترف بتأميم قناة السويس •

(ب) انها سوف تتخذ اجراءات لحرمان الحكومة المصرية أو الهيئة المصرية الجديدة من رسوم المرور •

(ج) ان تلك الحكومة سوف توجه ملاك السفن للتصرف على هذا الأساس •

---

(٦٦) انظر المذكرة السرية التى أعدها (وليكينز) من ادارة الشرق الأدنى – بالخارجية الأمريكية – فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، عن المباحثات بين دالاس والسفير الفرنسى الجديد (آلفان) والقائم بالأعمال البريطانى (كولسون) فى واشنطن ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، (المصدر السابق) •

ومضى (لويد) فى رسالته يصف اقتراح دالاس بانشاء وكالة للمنتفعين بالقناة ، بأن له مزايا مؤكدة ، ولكن من الصعب صياغته فى وقت نحتاج فيه الى اتخاذ اجراءات بأسرع ما يمكن ، وأنه لذلك يطرح ما سبق من مقترحات كخطوة أولى نحو وضع مشروع دالاس موضع التنفيذ، وقد تناول (لويد) فى تفصيل أكبر تعليقه على الاقتراح الأمريكى فى رسالة مستقلة ، وكان رأيه أن ذلك الاقتراح يتفق تماما مع خطة الدول الثمانية عشر ، وان لاحظ أنه بدون موافقة مصر فسوف تكون هنالك قيود على السلطة التى يمكن أن تمارسها بشكل فعال جماعة المنتفعين ، ولذلك كان تصور (لويد) أن دالاس يخطط لانشاء هيئة مؤقتة خارج مصر تحصل رسوم المرور من هيئة المنتفعين • وأشار الى أن المستشارين القانونيين فى الخارجية البريطانية يبحثون المقترحات الأمريكية من حيث الأساس القانونى للوكالة المقترحة ، وكان (لويد) يرى فى نفس الوقت ان ديباجة اتفاقية ١٨٨٨ تتيح أساسا متينا لمثل هذا العمل ، وافترض أن الباب سيظل مفتوحا فى المستقبل لاشتراك مصر فى عضوية تلك الوكالة ، وان الاعتراف بالوكالة المقترحة سوف ينتهى بها فى نهاية الأمر الى الاضطلاع بكافة المهام التى وضعت لهيئة الرقابة الدولية على الملاحة ، التى وضعتها مقترحات لندن (٦٧) •

كما نوقشت فى اجتماع ٧ سبتمبر ١٩٥٦ رسائل (لويد) عن رسوم القناة وجمعية المنتفعين مثلما نوقشت مسألة اللجوء الى مجلس الأمن •

وفى الاجتماع الأول ، حين قال (كولسون) ان الحكومة البريطانية تفضل الاتفاق العام على حرمان مصر من الرسوم قبل احالة النزاع الى مجلس الأمن ، أجاب دالاس ، أنه يتصور أن مثل هذا الاجراء قد يؤدى الى منع مصر للعبور فى قناة السويس ، الأمر الذى يؤدى الى أزمة فى البترول فى أوروبا الغربية ، وأوضح دالاس للقائم بالأعمال البريطانى ، أنه يريد أن يتأكد من أن البريطانيين الفرنسيين يدركون النتائج الاقتصادية التى قد تنجم عن سلوب هذا السبيل ، بدءا من حرمان مصر من رسوم المرور ، وقد رد القائم بالأعمال البريطانى ، بأن تلك النتائج الاقتصادية تعتبر سببا آخر يبرر ضرورة تكتيل المنتفعين بالقناة للتأكيد من قدرة ناقلات النفط على المرور (٦٨) •

---

(٦٧) انظر مقترحات لندن فى موضع سابق •

(٦٨) المذكرة السرية التى أعدها (ويلكنز) من ادارة الشرق الأدنى ــ بالخارجية الأمريكية ــ عن حديث دالاس مع القائم بالأعمال البريطانى والقائم بالأعمال الفرنسى فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٩٤ ــ ٧٣٠١) المصدر السابق •

وفى الاجتماع الثانى ، وفى سياق قراءة دالاس لبعض تعليقاته المعدة على سلسلة مقترحات (لويد) وزير الخارجية البريطانى ، أعرب عن تعاطفه مع الفكرة الداعية لضرورة اتفاق كبار المنتفعين بالقناة على حقوقهم المنصوص عليها فى اتفاقية ١٨٨٨ ، واتخاذ اجراءات موحدة لممارسة تلك الحقوق ، » وأن ذلك لابد وأن يشمل تطوير نظام موحد لتحصيل رسوم المرور ، والتعامل مع مشكلة المرشدين ومع مشكلة العبور والاشارات والمساعدات الملاحية وتعميق القناة • وترى الولايات المتحدة أن اتفاقية ١٨٨٨ قد كفلت نوعا من الحق الدولى للعبور فى أراضى مصر وبتأكيد حق المنتفعين ، بل وتأكيد التزامهم بصيانة القناة وادارتها بموجب هذا الحق المكفول لهم فى الاتفاقية ، ومضى دالاس يقول ، أنه من الخطأ الرضوخ لممارسة مصر لمهام من المفروض أنها من حقوق المنتفعين لا من حقوق الدولة صاحبة السيادة التى تمر فى أراضيها القناة والتى كفلت الاتفاقية حق العبور فيها ، لكن ذلك كله يحتاج الى وقت ، وربما أدى الى الصدام مع مصر ، وهو وان أتاح أساسا أقوى وأوضح للجوء الى مجلس الأمن ، الا أنه سوف يؤدى الى نتائج اقتصادية اضافية قد لا تكون الدول الغربية على استعداد لمواجهتها » •

ثم وصف دالاس الاقتراح الأمريكى القاضى بانشاء وكالة للمنتفعين بأنه جهد لتنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ بأكثر منه جهد لتنفيذ امتزاج الدول الثمانية عشرة ، الذى كان يستهدف التوصل لاتفاقية جديدة مع مصر • واستطرد دالاس يقول : أنه وان كان من غير العملى ــ على المدى الطويل ــ استخدام القناة دون تعاون من مصر ، فانه لما كانت اتفاقية ١٨٨٨ هى مصدر حقوق الدول الغربية ، فمن غير المتصور ، أن تلغى مصر مثل هذه الحقوق أو لا يكون ثمة سبيل اللهم الا الرضوخ للشروط المصرية أو السعى بالقوة لفرض شروط الدول الغربية ، أما اذا اتخذت مصر إجراء عنيفا لمنع الدول الغربية من الانتفاع بحقوقها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ، فان مصر ستكون عندئذ فقط هى الدولة المعتدية وهى المسئولة عن تهديد السلم •

وبعد أن فرغ دالاس من تعليقاته على مقترحات (لويد) ، أشار السفير الفرنسى من جديد الى رغبة بريطانيا وفرنسا فى الاحتفاظ بحرية الحركة ، مضيفا أن دالاس قد تحدث بصوت العقل ، وان قرار مجلس الأمن سيكون معيبا لدرجة خطيرة لو لم يثبت أن مصر قد انتهكت ميثاق الأمم المتحدة ، وتساءل دالاس ، ماذا لو بحث البريطانيون والفرنسيون ادراج مشكلة قناة السويس فى جدول أعمال مجلس الأمن مع ارجاء طلب مناقشتها الى وقت لاحق •

وفى نفس الاجتماع قرأ (كولسون) القائم بالأعمال البريطانى برقية تلقاها لتوه من لندن تقول ، بأنه لما كان من المتوقع أن تعلن لجنة

قناة السويس فشل مباحثاتها مع عبد الناصر فقد اقترحت المملكة المتحدة بعض الاجراءات المحددة ، وهذه الاجراءات المقترحة لم تكن فى الواقع سوى البرنامج المطروح فى سلسلة رسائل (لويد) الى دالاس ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد احتوت البرقية على المزيد من التفاصيل والحجج التالية :

(أ) أنه حتى تلك الدول التى تشعر أنه ليس بمقدورها الطعن في مشروعية قرار التأميم ، فهى لا توافق على وجوب دفع الرسوم للهيئــة المصرية الجديدة بعد أن رفض عبد الناصر مقترحات الدول الثمانية عشرة ، ومن حق تلك الدول أن تحجب الرسوم عن عبد الناصر الى أن تتم تسوية المشكلة ٠

(ب) أنه لا يلزم وجوبا دفع الرســـوم للشركة القـديمة لقناة السويس ، اذ أن أى حســاب خاص لا سيطرة لعبد الناصر عليه يفى بنفس الغرض ٠

(ج) ان الصعوبات المتمثلة فى وجود اتفاقيات مقاصة خاصة مع مصر ، قد أمكن لحكومة هولندا التغلب عليها بعد أن رتبت سداد الرسوم فى حساب مجمد مع الالتزام التــام بشروط اتفاقية المقاصة ٠

وبعد ذلك قال دالاس ، بعد أن أبرز المشكلات الاقتصادية العملية التى ستواجهها مصر اذا حرمت من رسوم القناة ، أنه لا يوافق على الحجج القانونية البريطانية ، مضيفا أنه للدول البحرية الانتفاع بحق العبور فوق أراضى مصر ولها الحق في أن تتلقى الخدمات التى تحصل مصر على الرسوم مقابلها ، فضلا عن أنه يجب أن تقوم ادارة قناة السويس على أساس التكلفة ولا يجب أن ترضخ الدول البحرية لانتزاع مصر لتلك الحقوق منها ، فاذا أصرت مصر على انتزاع تلك الحقوق واستخدمت مرشدين ســوفيت فى القناة ، فهل تقبل الدول الأخرى هؤلاء المرشدين فوق سفنها ، وفى ضوء تلك الاعتبارات ، طلب دالاس المزيد من التعمق فى بحث المشكلة ٠

وقال (راونترى) مســاعد وزير الخارجيـــة الأمريكى أن الرأى البريطانى ــ من الوجهة السياسية ــ يطعن فى قرار التأميم المصرى ، ومن ثم فالاقتراح غير مقبول له ، وقد وافق دالاس على هذا التحليل قائلا أنه من المبالغ فيـــه طــرح حجـــة أو رأى يؤدى الى اطالة أمد امتيـــاز قنــاة الســويس ٠

فعقب السفير الفرنسى (آلفان) بقوله ، انه اذا ما أنهى الامتيــاز

قسرا ، فان ذلك يمثل انتهاكا لاتفاقية ١٨٨٨ ، لكن دالاس كان يرى ان اتفاقية ١٨٨٨ تظل قائمة وسارية بحكم المادة [١٤] (٦٩) •

وفي أعقاب تلك الاجتماعات الثلاثية ، تحدث دالاس مع الرئيس ايزنهاور حول الطلب البريطاني الفرنسي بموقف الولايات المتحدة تجاه التعديلات التي سوف تدخل على قرار مجلس الأمن بحيث تشمل اقتراح الدول الثمانية عشرة عن قناة السويس ، وكانت بريطانيا وفرنسا قلقتان بشكل خاص من احتمال طرح تعديل يدعو الأطراف لعدم اللجوء الى استخدام القوة • وقد كلف دالاس (روانترى) مساعد وزير الخارجية ابلاغ كل من فرنسا وبريطانيا أنه بعد مزيد من التفكير ، فلا يفضل تجاوز ما قد صرح به في تعليقه على المقترحات البريطانية (٧٠) •

٧ — خطوات جديدة في اتجاه تشكيل هيئة المنتفعين :

مساء اليوم التالى ٨ سبتمبر اجتمع السفير البريطانى سير روجر ماكينز Roger Makins مع دالاس لبحث الخطوات القادمة المحتملة ، وأبلغه أن رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) قد طلب من رئيس الوزراء الفرنسى (موليه) ووزير الخارجية الفرنسى (بينو) الحضور الى لندن فى ١٠ سبتمبر ، حيث أن لندن تشعر أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة يتباعدان في مواقفهما حول ما يجب اتخاذه من خطوات بعد أن تقدمت بريطانيا باقتراحين ردت عليهما الولايات المتحدة ردا سلبيا ، ومع أن بريطانيا تعتقد أن الوقت قد حان للقيام بعمل سريع وفعال ضد عبد الناصر ، فهى تدرك أن القوة يجب ألا تستخدم الا كملاذ أخير • وبريطانيا ، كبديل لاستخدام القوة ، تؤيد مقترحات دالاس لانشاء هيئة للدول المنتفعة بقناة السويس وتستطلع رأيه فيما اذا كان قد أعد خطة مجددة للعمل ، وبريطانيا على استعداد لقبول اقتراحه بالاكتفاء بابلاغ مجلس الأمن عن الموقف فى قناة السويس دون دعوته لاتخاذ اجراء فى تلك المرحلة •

وفي معرض الاجابة ، دعا دالاس الى انتهاج مسلك يتجنب اللجوء الى

---

(٦٩) المذكرة السرية التى أعدها (ويلكينز) من ادارة الشرق الأدنى عن حديث بين دالاس والسفير الفرنسى المعين (آلفان) والقائم بالأعمال البريطانى (كولسون) عن الاقتراح البريطانى الفرنسى عن مسالة قناة السويس فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ مرفقا بها مقترحات وزير الخارجية البريطانى (لويد) وتعليقات دالاس ، وبرقية من لندن فى ٧ سبتمبر •

ملف ٧٩٤ ، ٧٣٠١ المصدر السابق •

(٧٠) المصدر السابق •

استخدام القوة أو الرضـوخ لعبد الناصر ، وشرح دالاس أن الرئيس ايزنهاور يشعر بالقلق البالغ ويخشى من أن يكون هنالك ما يكفي من القوات لاخماد كل النيران التى قد تندلع لو نشبت الحرب فى مصر .

ومضى دالاس فى اجابته يقول ، انه كان يدرك ان ترك عبد الناصر يحقق النصر أمرا غير وارد ، فهو يعتقد أن السبيل لتجنب هذا الخطر يكمن فى التخطيط بعيـد المدى لا فى العمل المتسرع ، واعترف بان الاستعدادات البريطانية والفرنسية باهظة التكاليف وتواجه صعوبات حقيقية ، ولكن اذا كانت تلك الاستعدادات هى العامل الحاسم ، فان احتمالات اتخاذ تدابير معاونة سوف تتضاءل الى أقصى حد .

الا أن السفير البريطانى (ماكينز) أوضح وهو يبدى التقدير لآراء دالاس ، أن حكومته فى لندن تواجه أيضا العديد من المشكلات لا سيما وان البرلمان ينعقد خلال أربعة أيام ولا شك ان التنوية باحتمال اتخاذ اجراء ما فى الأمم المتحدة سوف يساعد كثيرا ، وفى هذا السياق اطلع السفير البريطانى ماكينز دالاس على مشروع خطاب ، ووافق عليه دالاس بشكل عام ، يتضمن احالة الموقف فى قناة السويس الى مجلس الأمن دون طلب اتخاذ اجراء محدد .

وقد طرح دالاس على السفير البريطانى مسودة خطته لانشاء هيئة للمنتفعين ، وقد طلب منه السفير البريطانى نسـخة أخرى للحكومة البريطانية ، بعد أن ابدى اعجابه الشـديد بالخطة ووافق دالاس على تزويده بنسخة أخرى فى اليوم التالى بعد المزيد من التنقيح وبشرط ان تكون مجرد خطة توضيحية لا وثيقة أمريكية رسمية .

وما أن غادر السفير البريطانى الاجتماع حتى أعرب دالاس عن قلقه من قيام البريطانيين باطلاع الفرنسيين على المباحثات الخاصة بهيئة المنتفعين فى تلك المرحلة ، وقد شرح السفير البريطانى ان وزارة الخارجية فى لندن قد أساءت فهم رسالة واردة اليها من سفارتها فى واشنطن (٧١) .

أما مسودة الخطوط العامة لاقتراح اقامة هيئة اختيارية للمنتفعين بقناة السـويس والتى أعدها وزير الخارجية الأمريكى دالاس وسلمها للجانب البريطانى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ بعد الاشارة الى الحق الدائم فى حرية استخدام القناة ، فقد دعت الى اقامة مثل تلك الهيئة بهدف تنمية الاستخدام الكفء والمحايد لقناة السويس والتعاون مع مصر فى نهوضها بالتزاماتها فى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ .

---

(٧١) مذكرة سرية أعدها (راونتزى) بادارة الشرق الأدنى ـ بالخارجية الأمريكية ـ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ عن الحديث بين دالاس والسفير البريطانى (الملف السابق) .

وقد اقترحت المسودة ان يكون مقر الهيئة فى روما وأن تكون مفتوحة لكافة الدول التى يستخدم رعاياها أو سفنها قناة السويس الى الحد الذى يتقرر فيما بعد ، كما اقترحت تشكيل لجنة تنفيذية من خمس دول تختار مع المراعاه المناسبة للاستخدام لقناة السويس ولحجم التجارة فيها وللتوزيع الجغرافى وان تكون بعيدة فى سلوكها عن الدوافع السياسية مع الدول المنتفعة أو غيرها ، وان تقدم توجيهات سياسة عامة لمدير الهيئة الذى تتوفر له صلاحيات واسعة فيما يتصل بمرور السفن وتعيين المرشدين وصيانة القناة واصلاحها ، وتقدم تلك المجموعة التنفيذية تقارير دورية للأمم المتحدة وتقوم الهيئة بسداد الرسوم لمصر مقابل أى نفقات تتحملها مصر فيما يتصل بانجاز مصر للاجراءات المطلوبة منها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ لضمان حرية استخدام القناة (٧٢) ·

وفى مساء ٩ سبتمبر ١٩٥٦ قام السفير الفرنسى (آلفان) بزيارة دالاس فى منزله لابلاغه ان الحكومة الفرنسية تستحسن اقتراح دالاس بالاكتفاء باخطار مجلس الأمن عن الموقف فى قناة السويس دون طلب اجراء معين ، وأنه من المحتمل ان توافق الحكومة الفرنسية على مشروع قرار بهذا المعنى يعده البريطانيون ، كما ذكر السفير الفرنسى ان حكومته تستحسن الخطة التى وضعها دالاس ووصفها السفير الفرنسى بانها (هيئة الظل Shadow authority) لتتعامل مع مسألة المرور فى القناة ، وتريد معرفة المزيد عن الخطة ، ووعده دالاس بتزويده بالخطوط العامة فى اليوم التالى · واذ لاحظ السفير الفرنسى أنه سوف تتخلل رفض عبد الناصر لاقتراح الدول الثمانية عشرة ، ثم انشاء (هيئة الظل) تلك فترة زمنية ، تساءل بصفة شخصية عما اذا كان من الأنسب ، من أجل تعبئة الرأى العام العالمى ، الاعلان عن خطة هيئة المنتفعين واتخاذ اجراءات فورية لحرمان مصر من الرسوم ؟ وقد اجابه دالاس بعد أن حذر من أن ذلك قد يتطلب مواجهة موقف بترولى عسير ، بان الاعلان قد يجىء فى شكل خطوة :

(أ) تعلن عن عزم الحكومة الأمريكية عن انشاء هيئة للمنتفعين ·

(ب) توضح أن تلك الهيئة تعنى سداد الرسوم لها ثم اعادة سدادها لمصر مقابل أى مصروفات تتحملها مصر فى خدمة القناة ·

(ج) التصريح بأن الغرب على استعداد لمواجهة أى موقف ناشىء بعدم ارسال ناقلات البترول عبر قناة السويس ، بل بتلبية الاحتياجات

---

(٧٢) نص المشروع السرى الذى أعده دالاس برقم (٤) تحت عنوان (الخطوط العامة لاقتراح انشاء هيئة اختيارية للدول المنتفعة بقناة السويس) ٩ سبتمبر ١٩٥٦ ·

الأوربية بوسائل أخرى ، وهو الأمر الذى يثبت أنه ليس للمصريين اليد الطولى على الدول المنتفعة بالقناة ٠

ولما تساءل السفير الفرنسى عما اذا كانت الولايات المتحدة يمكن ان تقاطع قناة السويس على الفور ، اجابه دالاس بأن ذلك هو فى الأساس ما يجب ان تقرره بريطانيا وفرنسا ، وأضاف أن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون فى برنامج جديد للبترول اذا اقتضى الأمر سواء كنتيجة لقرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، أو كوسيلة للضغط عليه ، ولكنه يتعين على البريطانيين والفرنسيين ان يقرروا مدى استعدادهم لتحمل العواقب الاقتصادية ، وعقب دالاس بأنه لابد من استكشاف كافة البدائل بعد ان أوضح أن اللجوء الى العمل العسكرى قد يسفر عن موقف لا أمل فيه ، ثم وافق على أنه لا يمكن الركون الى الجمود (٧٣) ٠

ولقد بدرت أشارة علنية عن اتجاه التفكير الأمريكى فى ١٠ سبتمبر حين أعرب دالاس فى تصريح له عن خيبة أمله العميقة تجاه رفض عبد الناصر لمقترحات الدول الثمانية عشرة ولاحظ أنه بموجب أحكام اتفاقية ١٨٨٨ فان المنتفعين بها لاتزال لهم الحقوق فى حرية استخدام القناة ٠ وقال دالاس إنه يجب الحفاظ على تلك الحقوق بشكل دائم طبقا لروح ميثاق الأمم المتحدة (٧٤) ٠

وفى نفس اليوم الذى أدلى فيه دالاس بتصريحه ، قدمت الحكومة المصرية مذكرات لعدد من الحكومات منها الأمريكية والى أمين عام الأمم المتحدة تقترح اجراء مفاوضات فورية من أجل تكوين هيئة تفاوضية تمثل مختلف وجهات النظر فيما بين الدول المنتفعة بقناة السويس وقالت المذكرة : أنه يمكن ان يعهد الى تلك الهيئة بمهمة مراجعة اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على نحو ما اقترحت مصر بالفعل (٧٥) ٠

لكن الحكومة الأمريكية بدلا من الموافقة على فكرة عقد مؤتمر جديد على أساس المقترحات المصرية التى اعتبرها الرئيس ايزنهاور خالية من أى جديد تستحق عقد مؤتمر ، فقد رأت الاستمرار فى مباحثاتها مع الدول

(٧٣) مذكرة سرية أعدها (راونترى) من ادارة الشرق الادنى بالخارجية الأمريكية عن حديث دالاس و (آلفان) فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

(٧٤) وثائق مشكلة قناة السويس ـ وزارة الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ٣٢٧ ٠

(٧٥) نص المذكرة المقدمة للخارجية الأمريكية ـ انظر وثائق مشكلة قناة السويس ـ المصدر السابق من ص ٣٢٧ ـ ص ٣٣٠ وانظر برقية السفارة الأمريكية فى القاهرة عن احتمالات قيام الهند بأخذ زمام المبادرة فى الترويج للمقترحات المصرية بين الدول الأخرى ـ برقية سرية رقم ٧١٧ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ ـ ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

الثمانية عشرة بعد ان وصلت تلك المباحثات بالفعل الى قدر كبير من الاتفـــاق ٠

وفى ١٤ سبتمبر أبلغت الخارجية الأمريكية الدول الثمانية عشرة وبعض دول أمريكا اللاتينية ان الولايات المتحدة لا تعتقد ان عقد مؤتمر موسع (على نحو ما تقترح مصر) سوف يساعد على التوصل الى حل عادل لمشـكلة قناة الســـويس المعقدة ، ولذلك فالولايات المتحدة تنوى الاشتراك فى مؤتمر ثان حول قناة السويس يعقد فى لندن ابتداء من ١٩ سبتمبر ٥٦ (٧٦) ٠

والهدف من هذا المؤتمر الذى ستدعو اليه المملكة المتحدة هو :

(أ) بحث تقرير لجنة منزيس ٠

(ب) الاقتراح المصرى لتكوين هيئة تفاوضية ٠

(جـ) اقتراح انشـاء منظمـة مؤقتة لصيانة مصـالح الدول التى تستخدم القناة (٧٧) ٠

وفى نفس الوقت حضر الى لندن كل من (موليـه) رئيس الوزراء الفرنسى ، و (بينو) وزير خارجيته للاجتماع مع (ايدن) رئيس وزراء بريطانيا و (لويد) وزير خارجيته يومى ١٠ ، ١١ سبتمبر ١٩٥٦ لبحث الموقف الناجم عن رفض مصر لمقترحات الدول الثمانية عشرة ، وقد نقلت بعض تفاصيل مباحثاتهم يوم ١٢ سبتمبر الى وزير الخارجية دالاس فى واشنطن عبر السفير البريطانى (ماكينز) الذى قال أن (موليه) و (بينو) و (لويد) قد بحثوا وثيقة دالاس (٧٨) ، التى تحدد خطة لانشاء هيئة للمنتفعين ، وقد أبدى المجتمعون الثلاث اغتباطهم بالاقتراح ووافقوا عليه مبدئيا وقال انهم يحرصون على مشاركة الولايات المتحدة ، وأوضحوا أنهم يولون أهمية خاصة لدفع الرســوم للهيئة بواسطة كل الدول المشتركة بما فى ذلك الولايات المتحدة ، وهم على هذا الأساس قد قرروا عدم احالة الأمر الى مجلس الأمن ، أما اذا فشلت الخطة فسوف يلجأون الى المجلس دون ابطاء ٠ وقد أجاب دالاس السفير البريطانى ، أنه لم يعارض مطلقا

---

(٧٦) طلبت الخارجية الأمريكية من بعثاتهـــا ابلاغ الحكومات المعتمدة لديها هذه المعلومات شفويا كما بعث دالاس برسائل شخصية الى وزارة الخارجية فى الدول الثمانية عشرة لدعوتهم لحضور المؤتمر ــ انظر البرقيات الدورية أرقام ٢٠٩ ، ٢٠٦ فى ١٤ سبتمبر سرى ومحظور ، ملف ٧٩٤ /٧٣٠١ ٠

(٧٧) برقيات سرية الى روما رقم ١١٥٤ فى ١٤ سبتمبر ــ نفس الملف ٠

(٧٨) انظر مذكرة الحديث بين دالاس والســفير البريطانى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ (المصدر السابق) ٠

فى احالة المشكلة (قناة السويس) الى مجلس الأمن ، ولكنه شعر ان واجبه يفترض أن يوضح بعض المخاطر اذ لا تستطيع الولايات المتحدة على سبيل المثال ان تلزم نفسها بمعارضة تعديل يحتمل تقديمه فى مشروع القرار يدعو لعدم استخدام القوة ، ثم قدم دالاس للسفير ورقة تطـــرح الموقف الأمريكى من فكرة هيئة المنتفعين موضحا أنه لايمكن تحقيق التعاون العملى مع مصر الا اذا نظم المنتفعون بالقناة أنفسهم على نحو يمكنهم من التعامل جماعيا مع مصر ، ويفرض على مصر ان تتعامل معهم جماعيـــا ، وبحيث تتلقى هيئة المنتفعين الرسوم من السفن التى تعبر القنـاة وان تستخدم تلك الرسوم فى تغطية تكاليف الهيئة وفى دفع تعويض مناسب لمصر مقابل مساهمتها فى صيانة القناة وتقديم التسهيلات للمرور ، ثم أوضح دالاس بعض الاختلافات عن نص المشروع البريطانى (٧٩) • خاصة ذلك النص الذى يقول بسداد جزء عادل لمصر بعد قيام الهيئة بتحصيل الرسوم • كما لاحظ دالاس أنه من المهم الا تكون هيئة المنتفعين غربية بالكامل ، أما بالنسبة لسداد الرسوم فقد قال دالاس ان الولايات المتحدة لاتملك أن تتعهد الا بالنسبة للسفن المسجلة فى الولايـات المتحـــدة لا السفن المملوكة لأمريكيين وترفع أعلاما أجنبية (٨٠) •

وقد اجتمع دالاس فى وقت لاحق من نفس اليوم مع السفير الفرنسى (آلفان) الذى أبلغ دالاس ان بريطانيا وفرنسا قد وافقتا على :

(أ) نص الاقتراح الخاص بانشاء هيئة دولية ، وعلى الخطوط العامة لورقة دالاس •

(ب) انهما تأملان ان تقـــدم الولايـات المتحدة كامـــل دعمها لتنفيذ تلك الخطة •

(جـ) انهما قررتا ألا تحيلا مشكلة قناة السويس الى مجلس الأمن لاتخاذ اجراء ، وان يقتصرا فى تحركهما على رسالة تحيط رئيس مجلس الأمن فحسب بالموقف فى قناة السويس •

وبعد أن قدم دالاس للسفير الفرنسى نسخة من البيان الذى سبق أن أعطاه للسفير البريطانى لأبلاغه الى رئيس الوزراء (ايدن) عقب بأنه قد أمكن بالفعل اجراء قدر من التقدم ، لكن لايتوقع أن يتعاون عبد الناصر ، ولذلك فقد أصبحت بعض التدابير الاقتصادية التى يحتمل اتخاذها فى حالة اغلاق قناة السويس ، قيد البحث •

(٧٩) نوقشت نصـــوص المشروعات فى اجتماع ٧ سبتمبر بين دالاس والســـفير البريطانى •

(٨٠) مذكرة سرية لادارة الشرق الأدنى بالخارجية الامريكية أعدها (راونترى) عن حديث دالاس مع السفير البريطانى (ماكينز) فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ •

وقد تحدث السفير الفرنسي بعد ذلك فأشار الى التقارير الصحفية التي تقول ان شركة قناة السويس قد أعلنت ان لمرشديهـا الحرية في التصرف بعد ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ . وقد أعرب دالاس عن خشيته من أن تظهر الحكومتان الفرنسية والبريطانية بمظهر من تتحملان مسئولية رحيل المرشدين ، وقد عقب (راونترى) مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذى كان حاضرا في الاجتماع ، أنه من الأفضل ان تقع مسؤولية تعطيل المرور على مصر من أن تقع على فرنسا أو المملكة المتحدة ، وقد وافق دالاس على ان يطلب من الحكومتين البريطانية والفرنسية ان تمارسا نفوذهما لاقناع مواطنيها الاستمرار في العمل الى أن تتمكن هيئة المنتفعين من الاستعانة بهـم (٨١) .

وقد جاء في البيان الصادر في لندن ١١ سبتمبر عن المباحثـات الفرنسية البريطانية :

(أ) أن من المتفق عليه ان رفض الرئيس عبد النـاصر التفاوض حـول مقترحات الدول الثمانية عشرة قد خلق موقفا بالغ الخطورة .

(ب) أنه تم الاتفاق الكامل حول الخطوط الجديدة التي سوف تتخذ .

(جـ) ان الأحداث الأخيرة قد أثبتت تطابق الارادتين البريطانية والفرنسية في الوقوف وراء سيادة القانون في العلاقات الدولية .

(د) تصميم الحكومتين على تطوير التعاون فيما بينهما ، وعلى مقاومتهما بكل السبل الملائمـة ، أى تدخـل متعسف في الحقوق الثابتة المستقرة (٨٢) .

وفي الثاني عشر من سبتمبر ، وهو اليوم التالي لصدور البيان ، أعلن (ايدن) رئيس الوزراء البريطـاني في مجلس العموم أن فرنسـا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد قررت أن تنشيء دون ابطاء منظمة تمكن المنتفعين بالقناة من ممارسة حقوقهم ، وان التفاصيل سوف توضح فيما بعد ، وان كان المقرر ان يقوم ذلك الاتحاد الاختياري بين المنتفعين الرئيسيين بتوظيف المرشدين وتنسيق المرور وتحصيل رسوم المرور ، على ان تعطى مصر قسطا عادلا من الهيئة مقابل التسهيلات التي تقدمهـا بعد ان تحصل الهيئة الجديدة رسوم المرور والتي ستحرم منها الحكومة المصرية (٨٣) .

---

(٨١) مذكرة سرية اعدها راونترى عن حديث دالاس مع السفير الفرنسي (آلفان) في ١١ سبتمبر ١٩٥٦ .

(٨٢) نص البيان في وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٣٠ ـ ص ٣٣١ (المصدر السابق) .

(٨٣) النص في المصدر السابق ـ من ص ٣٣٣ الى ص ٣٣٤ .

وأكد ايدن أنه لـو حاولت الحكومة المصرية التدخـل فى عمليـات الهيئة الجديدة أو رفضت تقديم الحد الأدنى اللازم من التعاون ، فان حكومة مصر تكون بذلك قد خرقت مرة أخرى اتفاقية ١٨٨٨ ؛ وفى تلك الحالة فان الحكومة البريطانية وغيرها من الحكومات المعنية سوف تكون حرة فى اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بالوسائل الأخرى لتأكيد حقوقها (٨٤) ٠

واختتم ايدن بيـانه بالقول ان المملكة المتحدة ستفعل كل ما فى وسعها بالتنسيق مع حلفائها لضمان حقوقهـا بطريقة التفاوض ، ولكن اذا ما أخفقت تلك الجهود ، فسوف تكون الحكومة البريطانية حرة فى اتخاذ أى خطوات متاحة أمامهـا لاعادة الموقف الى ما كان عليـه (٨٥) وعلى الفور أعلنت الولايات المتحدة أنها على استعداد للاشتراك فى هيئة المنتفعين (٨٦) ٠ وفى اليـوم التالى وقبل المؤتمـر الصحفى لدالاس ، استقبل السفير المصرى أحمد حسين الذى نقل الى دالاس رسالة عاجلة من القاهرة تقول ، ان المشروع الذى يريد رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) فرضه على مصر يمثل عدوانا صريحا وصارخـا على سيادة مصر وتنفيذه يعنى الحرب ، واذا كانت الولايات المتحدة تريد الحرب فلهـا أن تؤيد المشروع ، أما اذا كانت رغبتها العمل من أجل حل سلمى ، فلابد من صرف النظر عن هذا المشروع (٨٧) ٠ وقد أوضح دالاس ان رد الفعـل المصرى فيما يبدو ينطلق من سوء الفهم لمقترحات (ايدن) وأعرب عن أمله ان تنظر الحكومة المصرية الى تلك المقترحات من زاوية ما سيقوله فى المؤتمر الصحفى وقال أنه لولا أن الجهود من أجل حل سلمى مثل هذا الجهد قد بذلت وبشكل عاجل لكانت الحرب – فى كل الأحوال قد قامت وبدأت بالفعل (٨٨) ٠

---

(٨٤) المصدر السابق (نفس الموضوع) ٠

(٨٥) انظر النص الكامل للخطاب فى المناقشات البرلمانية لمجلس العموم – التقرير الرسمى

Parliamentary debates, House of Commons, Official Report, 5th Series, Vol. 558, No. 206, Cols. 2-15.

وقد رد هيوجيتسيكل Hugh Gaitskell زعيم المعارضة فى مجلس العموم محذرا من استخدام القوة ، نفس المصدر السابق ، عمود ٢٢ ٠

(٨٦) وثائق مشكلة قناة السويس – ص ٣٣٥ هامش ١٢ (المصدر السابق) ٠

(٨٧) نص مذكرة الحديث بين دالاس واحمد حسين فى ١٣ سبتمبر – ملف ٧٩٤/ ٧٣٠١ ٠

(٨٨) المصدر السابق – نفس الموضوع ٠

وبعد ذلك بدقائق ، فى المؤتمر الصحفى لدالاس ، شرح الفهم الأمريكى لمضمون مقترحات هيئة المنتفعين ، وصرح أنه يأمل ان تتحقق التدابير العملية الواقعية للتعاون دون المساس بحقوق أى طرف ، وربما كان فى ذلك نوع من الترتيب العملى المؤقت الى ان يتم التوصل الى الاتفاق •

وفى معرض اجابة دالاس على الصحفيين قال ، ان استخدام القوة ، كما أكد الرئيس ايزنهاور لن يكون له ما يبرره اذا كان له ما يبرره على الاطلاق ، الا أن يكون هو الحل الأخير ، وأشار دالاس أنه سوف يرسل السفن حول رأس الرجاء الصالح ان لزم الأمر ، وذكر العديد من اجراءات الطوارىء التى قد تتخذ لضمان امداد البترول الى أوربا الغربية ، لكنه نفى أى نية أمريكية فى تنظيم مقاطعة مشتركة لقناة السويس •

ولما سؤل عن التناقض فى الموقف الأمريكى ، أجاب دالاس ، بأنه ليس من المقاطعة فى شىء الامتناع عن استخدام القوة لعبور القناة مؤكدا ان الولايات المتحدة لن تشق طريقها بالقوة فى القناة •

ولما سؤل دالاس اذا كان الموقف الأمريكى يتناقض مع الموقف البريطانى الذى أعلنه ايدن فى اليوم السابق ، أجاب دالاس ، أن لكل دولة الحق فى اتخاذ القرار الذى تراه للدفاع عن الحقوق التى تعتقد انها لها بموجب الاتفاقيات ــ وعندما سؤل عما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تدخل الحرب لمساندة المملكة المتحدة ، أجاب بالاشارة الى تصريح الرئيس ايزنهاور منذ يومين بأن الولايات المتحدة لن تقوم بأى عمل عسكرى فى ظل الظروف القائمة ، ثم أضاف ما قاله الرئيس ايزنهاور من أنه لو استنفذت كل الوسائل السلمية ، ووقع من جانب مصر ما يشبه العدوان ضد الاستخدام السلمى للقناة ، فان الولايات المتحدة سوف تعترف بأنه لم يعد أمام بريطانيا وفرنسا من سبيل الا الاستمرار فى استخدام القناة حتى لو اضطرتا الى المرور بالقوة (٨٩) •

وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٥ سبتمبر ، ندد بمقترحات هيئة المنتفعين التى لا تهدف الا الى سرقة القناة من مصر وحرمانها من الرسوم

---

(٨٩) نصوص تصريحات ايزنهاور ودالاس ــ انظر وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٣١ ــ ٣٣٣ ، من ٣٣٢ الى ص ٣٤٥ ــ بالنسبة للموقف الايطالى انظر مذكرة سرية أعدها جونز من ادارة غريب أوربا عن حديث بين دالاس والسفير الايطالى بروزيو Brosio فى ١٢ سبتمبر مرفقا بها ترجمة غير حرفية لخطاب من وزير خارجية ايطاليا (ملف ٧٩٤/ ٧٣٠١) •

التي تستحقها ، وحذر من ان مصر سوف تقاوم أي عدوان وتحارب ضد كل من يحاول الانتقاص من سيادتها (٩٠) ٠

وعلى الرغم من هذا كله فقد كانت الاستعدادات لعقد مؤتمر ثان في لندن لمشكلة قناة السويس وتكوين هيئة للمنتفعين تسير على قدم وساق ، وفي مباحثات ثلاثية استطلاعية عقدت في باريس في اليوم التالي لهجوم عبد الناصر في خطابه على مقترحات هيئة المنتفعين أثار (لويد) وزير الخارجية البريطاني عدة مشكلات عملية لطرحها على الخبراء في المؤتمر الموسع المزمع افتتاحه ، وقال انه برغم ما أنجزته لجنة منزيس من أعمال ، فهو لايريد أن يكون في موضع المتفاوض مع مصر مرة أخرى ، كما تساءل وزير الخارجية الفرنسي عما اذا كانت كافة الدول الأعضاء في هيئة المنتفعين سوف ترغم ملاك السفن التابعين لها على العمل من خلالها أم لا ؟ فأجابه (لويد) ان الحكومة البريطانية لاتملك أن تأمر بل توصي مجرد توصية قوية ، وقد أجاب السفير الأمريكي (ديللون) أن الموقف كذلك بالضبط في الولايات المتحدة وكان الاتفاق عاما أن كل دولة لها ان تتصرف في ذلك الأمر طبقا لقوانينها (٩١) ٠

كذلك فقد عبر (بينو) وزير الخارجية الفرنسي عن رأيه بأنه من الضروري اتخاذ موقف حازم نحو الشركة القديمة لقناة السويس قائلا انه يجب ألا تدفع الهيئة الجديدة للمنتفعين بالقناة رسوما لها ، بل ان تكتفي بدفع التكاليف الفعلية لخدماتها وتجنيب باقي الأموال في حساب مجمد للتصرف مستقبلا بعد التسوية السياسية ، وكانت حجته في ذلك أنه لايمكن التفاوض حول التسوية مع كل من مصر وشركة القناة في نفس الوقت ، ورد (لويد) بأنه من الضروري التأكيد على أن تأميم مصر للقناة عمل غير مشروع ، وقال أنه يعتقد ان الهيئة الجديدة للمنتفعين تحتاج لتعاون الشركة القديمة ، وعقب (بينو) انه يفضل تقديم تعويض سخي للشركة في اطار تسوية نهائية ، لكنه لايريد لها ان تربح أكثر مما يجب من الموقف الراهن ٠

وفي ١٧ سبتمبر ، قبل ان يغادر دالاس واشنطن مباشرة لحضور اجتماع لندن، أصدر بيانا يقول فيه ان الولايات المتحدة لن توافق ولا تسعى لأن توافق غيرها من الدول على نظام لادارة القناة لايعترف بالحقوق المكفولة للمنتفعين بالقناة في اتفاقية ١٨٨٨ ، وقال دالاس في تصريحه

---

(٩٠) نص الخطاب في وثائق مشكلة قناة السويس (المصدر السابق) من ص ٣٤٥ الى ص ٣٤٩ ٠

(٩١) برقية سرية صادرة من باريس رقم ١٢٧٢ في ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٣٠١/٧٩٤) المصدر السابق ٠

أيضا ، ان الولايات المتحدة لن تحاول تنظيم أى مقاطعة للقناة ، الا أنه ادراكا منها لاحتمال توقف المرور فقد اتخذت خططا على سبيل (الاحتياط الحذر) لضمان نقل الامدادات الحيوية ، لاسـيما البترول الى أوربـا الغربية (٩٢) .

٨ ـ المؤتمر الثانى لقناة السويس ـ ١٩ ـ ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ والمحاولة الثانية للتدويل :

فى بداية المؤتمر صباح ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ ، وصف دالاس الخطوط العامة لاقتراح انشاء هيئة المنتفعين (٩٣) .

كما وزعت فى نفس اليوم بناء على طلب وفد المملكة المتحدة مذكرة بعنوان (الأساس القانونى لمشروع المنتفعين بالقنـاة) ، حيث فصلت المذكرة الحجج ، بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ، التى تجيز للدول المنتفعة رفض الهيئة العامة المصرية بوصفها جهاز الادارة الذى يحل محل قناة السويس، بل تجيز لها الحق فى انشاء تنظيم خاص بها لادارة المرافق الرئيسـية للقناة ، وتحصيل الرسوم من السفن العابرة للقناة (٩٤) .

على ان دالاس حصل على انطباع عام أبرق به الى الرئيس ايزنهاور ، بأن المملكة المتحدة وفرنسا معزولتان بشكل واضح حتى عن أقرب الدول اليهما ، وأن الولايات المتحدة كانت بمثابة الجسر الوحيد الذى يصل بين بريطانيا وفرنسا وبين الدول الأخرى فى المؤتمر ، بل وقال دالاس فى برقيته تلك ، انه لايعرف ما اذا كان هذا الجسر سيعمر طويلا ، وذكر دالاس ان الدعـاية المصرية التى تقول بأن البريطانيين والفرنسيين يستخدمون هيئة المنتفعين كوسيلة لدفع الدول الأخرى فى طريق الحرب قد حققت أثرها (٩٥) .

بيد أنه على الرغم من الشكوك التى ساورت عددا من الوفود فقد تمكن

---

(٩٢) نص التصريح فى وثائق قناة السويس ص ٣٥٠ ـ ص ٣٥١ ـ المصدر السابق .

(٩٣) نفس المصدر ص ٤٥٣ ـ ص ٣٥٦ ـ انظر التفاصيل الأخرى فى وثيقة المؤتمر.
Suez II/56/V/1 Sept. 1956.
Suez II/56/D/3 Sept. 1956

(٩٤) وثيقة المؤتمر (المصدر السابق)

(٩٥) برقية دالاس من لندن (سرى رقم ٢) ، ملف ٧٣٠١/٩٧٤ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ .

المؤتمر من الاتفاق على بيـــان عام أرفق به اعلان ينص على انشـاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس (٩٦) ٠

والى جانب ما تضمنه بيـــان المؤتمـــر من وصف وظائف الهيئة الجديدة ، فقد ذكر أنه (يلاحظ بالأسف) ان الحكومة المصرية قد رفضت المقترحات المقدمة من لجنـــة منزيس ، كما انها لم تتقدم بأى مقترحات مضـــادة ٠

وقال ان مقترحات الدول الثمانية عشرة لاتزال تتيح أساسا لحل سلمى لمشكلة قناة السويس مع أخذ مصالح الدول المنتفعة بالقنـــاة ومصالح مصر بعين الاعتبار ، وأن الحكومات الثمانية عشرة سوف تواصل جهودها للتوصل لحل سلمى ، أما بالنسبة للاقتراح المصرى فقد قال بيان المؤتمر انه قد درس ذلك الاقتراح المعلن فى ١٠ سبتمبر ، وان اعتبره غير دقيق ولا يتيح أساسا مفيدا للمناقشة ٠ وبالنسبة لاحالة الأمر الى مجلس الأمن فان مؤتمر لندن الثانى ذكر انه مـن الضرورى اللجوء الى الأمم المتحدة كلما كان ذلك طريقا للوصول الى التسوية ، مع اسـتمرار الحكومات الثمانية عشرة فى التشاور فيما بينها من أجل التسوية السلمية طبقا لمبادىء العدل والقانون الدولى على نحو ما هو وارد فى المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة ٠

وقبل مغادرة دالاس لندن ، أبلغ (لويد) بأن الولايات المتحـــدة توافق على الاعلان الذى ينص على انشاء هيئة المنتفعين (٩٧) ٠

ولدى عودته الى واشنطن عقب علنا على نتائج المؤتمـــر بقوله ، أنه لاينظر بعين الانتقام الى الماضى ، بل بعين الأمل الى المستقبل ، وان الباب للحل السلمى والعادل لا يزال مفتوحا على مصراعيه لو اختارت الحكومة المصرية هذا السبيل (٩٨) ٠

ولقد دأبت السفن الأمريكية منذ قرار التأميم ، بنـــاء على ما صدر اليها من تعليمات ، أن تدفع الرسوم سواء لحساب شركة القناة القديمة

---

(٩٦) فضلت معظم الوفود اللجوء الى الأمم المتحدة ، واقترحت ايران وأسبانيا اجراء مباحثات مع مصر على أساس مقترحات عبد الناصر بعقد مؤتمر جديد موسع ــ انظر التفاصيل فى السجل الحرفى للمؤتمر Suez II,56,V,1-5 من ١٩ الى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

(٩٧) انظر برقية صادرة من لندن سرية رقم ١٧٨٥ فى أكتوبر ١٩٥٦ ــ ملف ٧٩٤/ ٧٣٠١ ٠

(٩٨) وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٦٩ ــ ص ٣٧٠ (المصدر السابق) ٠

أو لحساب الهيئة المصرية بعد الاحتجاج (٩٩) وفى ٩ أغسطس فوضت وزارة الخزانة الأمريكية بنك الاحتيـــاطى الاتحادى فى نيويورك فى السماح لشركات الملاحة الأمريكية بدفع رسوم القناة بأى شكل ضرورى بشرط أن تكون الحكومة المصرية قد رفضت أولا قبول السداد مع الاحتجاج مع تسجيل كل تلك الوقائع فى سجل أحوال السفينة • وفى ٣٠ أغسطس وفى خطوة موجهة ضد الاجراء البريطانى بارسال السفن للمرور فى قناة السويس مع سداد الرسوم فى حسابات مجمدة فى لنــدن أو باريس ، أصدرت الحكومة المصرية منشورا دوريا خاصا بالرقابة على النقد الأجنبى يطلب الدفع فى مصر بالجنيهات المصرية فى حساب مدين خاص بالدولة التى تتبعهـــا السفن ، مع اشتراط الحصـــول على موافقة مسبقة من الرقابة المركزية على النقـــد الأجنبى لاستخدام العمـــلات الاسـترلينية أو الفرنكات الفرنسية (١٠٠) •

وقد أبلغت السفارة الأمريكية فى القاهرة واشنطن فى ٣ سبتمبر ان السلطات المصرية بدأت تســـمح بشراء النقــد المحلى مقابل عملات استرلينية أو فرنكات فرنسية مجمدة لتقوية الحسابات الملاحية ، وحيث ان الصرف من تلك الحسابات المجمدة يسدد لحساب الحكومة المصرية فى لندن أو باريس ، فان الأثر الناتج عن ذلك هو فقدان شركة القناة القديمة لرسوم القناة التى كانت تحصلها (١٠١) •

وفى أعقاب المؤتمر الثانى لقنـــاة السويس فى لنـــدن ، أبلغت الولايات المتحدة فى ٢٦ سبتمبر تعليمات الى بعثاتها لاخطار الحكومتين البريطانية والفرنسية بمذكرة كتابيـــة انه لوارادته تلك الحكومتان ، فان الحكومة الأمريكية سوف تعدل اجراءات الموافقة الممنوحة من وزارة الخزانة الأمريكية على النحو التالى بهدف :

(أ) ألا يسمح قانونا للسفن الرافعة للعلم الأمريكى بدفع رسوم العبور فى القناة مباشرة الى مصر •

(ب) السـماح للسفن بدفع الرســوم لهيئة المنتفعين كوكيـل عن تلك

---

(٩٩) خطاب وزارة الخزانة الامريكية الى بنـك الاحتياطى الاتحادى فى نيويورك ، ٩ اغسطس ١٩٥٦ مرفق مع تعليمـــات وزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة المرســـلة للقاهرة CA-1417-August-14-1956 سرى ــ ملف ٧٩٤/٠١:٧٣ •

(١٠٠) برقية سرية صادرة من القاهرة رقم ٥٥٦ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٦ ، ورسالة رقم ١٨٥ فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ (نفس الملف) •

(١٠١) برقية سرية من القاهرة رقم ٥٧٢ فى ٣ سبتمبر ١٩٥٦ (الملف السابق) •

السفن مع تفويض الهيئة صلاحيات الدفع للحكومة المصرية حسبما تراه مناسبا ٠

وفى نفس الوقت ، فان الولايات المتحدة تتوقـــع تعـديل اللوائح والاجراءات البريطانية والفرنسية لالغاء السـداد لشركة قناة السويس القديمة لصالح سداد الرسوم لهيئة المنتفعين الجديدة ٠ وأوردت المذكرة الأمريكية انه بسبب هذه الاجراءات فقد يتطور موقف يتطلب اعادة توجيه خط سير جزء كبير من حركة العبور الذى يستخدم قنـاة السويس فى المعتاد ، الأمر الذى قد يفرض عبء اقتصاديا ثقيلا على مختلف الدول ، وأشارت المذكرة انه قبيل المضى فى ذلك السبيل فان الولايات المتحدة تود أن تعرف ما اذا كانت فرنسا والمملكة المتحدة تفضلان هذا السبيل وما اذا كانت ستضعان الاجراءات اللازمة لتنفيذه ٠

ولما كانت السفن الرافعـة للعلم الأمريكى تمثل أقل من ٣٪ مـن الحمولات التى تعبر القناة فان الأثر الاقتصادى للاجراء الأمريكى على مصر سوف يكون طفيفا ، ولذلك فالولايات المتحدة سـوف تشـجع السفن المملوكة لمواطنين أمريكيين وان لم تكن مسجلة فى الولايات المتحدة على اتباع تلك الاجراءات وان لم تكن متأكدة من حسن الاسـتجابة لتلك الاجراءات ، لاسيما وان تعاون أو قبول دول بنما وليبيريا سوف يكون أمرا ضروريا وان كان موقفهما فى مثل هذه الأمور محاطا بالشكوك (١٠٢)٠

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه التعليمات التى تحتوى على تلك المذكرة ، قال دالاس انه ليس لدى الولايات المتحدة السلطة القانونية التى تقضى بتوجيه السفن الى رحلات معينة ٠

ومضى يقول ، أنه من المفترض انه لو لم تمكن تلك السفن من عبور قناة السويس بشروط معقولة وفى ضوء قرار الولايات المتحدة بألا تشق السفن طريقها فى القناة بالقوة ، فسوف يكون أمامهـا فى حقيقة الأمر الدوران حول رأس الرجاء الصالح (١٠٣) ، الأمـر الذى يتطلب زيادة الصادرات من النفط من نصف العالم الغربى ٠

---

(١٠٢) برقية سرية الى لندن رقم ٢٢٤٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ (الملف السابق)، أرسل نفس النص الى باريس برقم ١١٤١ ٠

(١٠٣) فى التاسع عشر من سبتمبر ١٩٥٦ ، بعثت السفارة الأمريكية فى القاهرة تقريرا عن حديث عبد الناصر والسفير الأثيوبى يقول فيه ، أنه لو وصلت احدى القوافل التابعة لهيئة المنتفعين لاستخدام القناة فلن يطلق عليها النار بل سوف يكتفى بتحريك قافلة ثانية ، بحيث يكون الاغلاق الناتج عن الصدام خطأ الهيئة بعدم الحصول على التصريح بالعبور من الهيئة المصرية لقناة السويس ٠ انظر برقية من القاهرة رقم ٨١٥ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ ، ملف ٩٧٤ /٧٣٠١ (نفس التاريخ) ٠

وفي سياق آخر ، قال دالاس ان الولايات المتحدة تعتقد ان اتفاقية ١٨٨٨ تدول حق الانتفاع بالقناة بما يخلق نوعا من حق العبور عبر أراضي مصر ، وهو حق يجوز للمنتفعين بالقناة الاستفادة منه ، وان كان من حقهم أيضا تنظيم ممارسة حقوقهم تلك بموجب الاتفاقية ٠ وقد نفى دالاس أن تكون الولايات المتحدة بصدد بحث انشاء خط أنابيب لتجنب العبور في القناة ، أو انها تجرى مباحثات مع الاتحاد السوفيتي ، ونفى ان تكون هنالك أى نيـة فى بسط الولايات المتحدة سلطة على السفن المملوكة لأمريكيين ولا تكون مسجلة فى الولايات المتحدة ، أما السفن المسجلة فى الولايات المتحدة فالحكومة الأمريكية لا تستطيع ارغامها على السداد لهيئة المنتفعين ، اذا كان السداد لمصر محظورا ولكنها فى واقع الأمر قد تجد من الصعب عبور القناة ما لم تدفع لمصر (١٠٤) ٠

وفي أول أكتوبر حين انشئت هيئـة المنتفعين بقنـاة السويس رسميا (١٠٥) ٠ أجابت الحكومة الفرنسية على المذكرة الأمريكية المؤرخة ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ ، التى سلمت لها فى ٢٧ من نفس الشهر ، وقد كان الرد الفرنسى قد أخذ فى اعتباره فى نفس الوقت المؤتمر الصحفى لدالاس، وجاء الرد الفرنسى مصرا على الرغبـة فى ان تتخذ الولايات المتحدة كل التدابير الممكنة لانهاء سداد الرسوم لمصر من قبل السفن الخاضعة لأفراد أمريكيين ، حتى وان لم تكن مسجلة فى الولايات المتحدة ، وذكرت ان السفن الفرنسية لن تسدد رسوم العبور لمصر ٠

أما بالنسبة للاقتراح الذى يطالب فرنسا بأن تدفع الرسوم لهيئة المنتفعين بدلا من أن تدفعها لشركة قناة السويس القديمة ، فقد أجابت بانها سوف تبحث الأمر ٠

وقد أكد المسؤول الفرنسى الذى نقل رد الحكومة الفرنسية ان فرنسا تأمل صادقة فى اجراء امريكى فعال بارغام السفن المسجلة فى بنما أو ليبيريا بسداد الرسوم لهيئة المنتفعين (١٠٦) ٠

وفي الثانى من أكتوبر سؤل دالاس فى مؤتمره الصحفى عن التقارير المتواترة عن وجود خلاف فى الرأى بين الولايات المتحدة من جهة ، وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، حول هيئة المنتفعين (١٠٧) ، وقد أجاب

---

(١٠٤) انظر المؤتمر الصحفى فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط سبتمبر ١٩٥٦ ، يوليو ١٩٥٧ ــ وثائق الخارجية الأمريكية ص ٨٧ ــ ص ٩٨ ٠

(١٠٥) برقية سرية من باريس رقم ١٢٥٩ فى أول أكتوبر (الملف السابق) ٠

(١٠٦) برقية سرية من باريس رقم ١٢٥٩ فى أول أكتوبر (الملف السابق) ٠

(١٠٧) برقيات سرية للغاية ١٥٥٨ من باريس فى ٢ أكتوبر (ملف ٢١/١٠١ ورقم ١٩٠٥ من لندن فى ٨ أكتوبر (ملف ٧٣٠١/٩٧٤) ٠

بأنه لا يلمس تغيرا كبيرا بين الخطة الأصلية وبين النظام المتبع ، ونفى دالاس ان تكون تلك الخطـــة قد نصت على استخدام القوة أساســـا لتنفيـــذها ٠

ومضى دالاس يقول ، ان قناة السويس تقع فى منطقة لا ترتبط الولايات المتحدة باتفاقيات حيالها مع دول أخرى ، على نحو ما هى مرتبطة فى منطقة حلف الأطلنطى ، فضلا عن أن الولايات المتحدة تتبع سياسة مستقلة فى افريقيا وآسيا بالنسبة لمشكلة الاستعمار ، وأكد ان الدور الأمريكى فى تلك المناطق ولسنوات قادمة يجب ان يكون المســاعدة فى ضمان التحول والانتقال من عصر الاستعمار الى عصر الاستقلال بأسلوب تدريجى وبناء ، وبحيث لا تتوقف تلك العملية أو تتخذ مسارا ثوريا عنيفا يدمر كل ما هو خير ، وقال دالاس ان الولايات المتحدة عليها دور يجب ان تضطلع به ولا يجب ألا ترتبط ارتباطا كاملا مع أى من الأطراف (١٠٨) ٠

وفى الخامس من أكتوبر قدمت الخارجية البريطانية الى السفارة الأمريكية مذكرة ردا على الاقتراح الأمريكى الذى كانت فرنسا أيضا قد ردت عليه ٠ وقد رحبت بريطانيا بالاقتراح الأمريكى بسداد الرسوم لهيئة المنتفعين ، واعربت عن أملها أن تحرم الولايات المتحدة مصر من رسوم القناة بأسرع ما يمكن ، وبحيث تتسق خطوات الولايات المتحدة مع خطوات بريطانيا وفرنسا ، لكن السفارة الأمريكية عقبت على الآراء البريطانية بانها فيما يبدو لا تتطابق مع الأفكار الأمريكية التى اقترحت ان تغير بريطانيا وفرنسا من لوائحهما بحيث تدفع الرسوم لهيئة المنتفعين لا للشركة القديمة لقناة السويس ، فأجابت الخارجية البريطانية بانها لم تضع بعد الخطط التفصيلية لذلك (١٠٩) ٠

وقد نوقشت فى ١٢ أكتوبر مشكلة التعامل مع الشركة القديمة لقناة السويس فى اجتماع ثلاثى أميركى فرنسى بريطانى ، ولما كان بعض أعضاء هيئة المنتفعين بالقناة قد اعترفوا بتأميم القناة ، ولم يعترف البعض الآخر ، فقد اعتقدت بريطانيا انه من المستحيل على الهيئة الجديدة التوصل لاتفاق مع الشركة القديمة وفقا لرغباتها (١١٠) ٠

---

(١٠٨) انظر المؤتمر الصحفى فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط (المصدر السابق) من ص ١٠٠ الى ص ١٠٤ ٠

(١٠٩) برقية سرية من لندن رقم ١٨٨٨ فى ٥ أكتوبر (الملف السابق) ٠

(١١٠) انظر رسالة جورج بيكو فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ مدير عام شركة قناة السويس القديمة الى مدير عام الشئون الاقتصادية بالخارجية الفرنسية والمذكرة المرفقة معها هيئة المنتفعين المقترحة وشركة قناة السويس فى شركة قناة السويس وقرار الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ — الجزء الثانى — أغسطس ١٩٥٦ ، مايو ١٩٥٧ ، نشر الشركة فى مايو ١٩٥٧ ٠

لكن الحكومة الفرنسية التي تعتبر التأميم لاغيا وباطلا فقد اعتقدت انه لا يمكن ان تتوقع موافقة الشركة على الهيئة المقترحة ما لم تقدم لها تنازلات حقيقية لا سيما الافراج عن حساباتها المجمدة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولم تكن فرنسا التي تعتبر الشركة القديمة هي الكيان الوحيد صاحب الحق في تحصيل الرسوم ، توافق على توجيه شركاتها الملاحية لسداد الرسوم لهيئة المنتفعين ٠

أما المندوب الأمريكي فقد تحفظ على ابداء موقفه لحين وصول تعليمات له من واشنطن (١١١) ، وقد أبلغته الخارجية الأمريكية في واشنطن في ١٥ أكتوبر ان شركة قناة السويس قد بالغت في تقدير موقفها وقوتها ، وان الخارجية الأمريكية كانت تأمل في موافقة الشركة على الاجراءات المقترحة ولكنها لم تنظر الى موافقتها على انها أمر حيوي (١١٢) ٠

وقد ازداد الخلاف بين الآراء البريطانية والأمريكية الفرنسية وضوحا في رسالتين متبادلتين بين وزير الخارجية البريطاني (لويد) ووزير الخارجية الأمريكي (دالاس) وهما مؤرختان في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ ، وقد كتب لويد يقول ، انه على استعداد لأن يستمر (بعض الوقت) ليحاول التوصل لأساس للتفاوض مع مصر من خلال مشاورات غير رسمية تحت اشراف أمين عام الأمم المتحدة ولكن تلك المفاوضات لن تنجح الا اذا توفرت لنا وسائل للضغط توازن سيطرة مصر الفعلية على القناة وما لم يظهر توازن معقول في القدرة على التفاوض فلن يكون ثمة حافز يدفع عبد الناصر على تقديم أي تنازلات ٠ وقال (لويد) في رسالته ان هيئة المنتفعين تلك تتيح بالفعل قوى التفاوض الضرورية ، لكنه يأسف ويشعر بخيبة الأمل لتباعد الموقفين وقال (لويد) أن المملكة المتحدة لا تعترف أولا بشرعية قرار التأميم ، كما أنها ثانيا لا تعترف بحق مصر في تحصيل رسوم عن عبور القناة بعد ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، وحتى لا تؤثر في التسوية النهائية فقد كان رأى بريطانيا ، ألا تدفع تلك الأموال للشركة القديمة أو لمصر وكان الاعتبار الثاني الذي يحكم موقف بريطانيا هو ان تصبح هيئة المنتفعين دعما

---

(١١١) برقية سرية من لندن رقم ٢٠٣٦ في ١٢ أكتوبر (الملف السابق) ٠

(١١٢) برقية سرية الى لندن رقم ٢٧١١ في ١٢ أكتوبر (نفس الملف) ٠

للموقف البريطانى لا زعزعة له ، فلو كان الأمر هو دفع الرسوم لهيئة المنتفعين لتقوم بسدادها فيما بعد لمصر ، فان حصيلة عبد الناصر من القناة سوف تزداد وتزداد مكانة هيئة المنتفعين ضعفا ، وقال (لويد) ان هذا الموقف سوف يسفر عن نتيجة مرفوضة جملة وتفصيلا وهو ما لا يتوقع ان تكون تلك هي نوايا دالاس بالفعل ٠

واختتم (لويد) رسالته بقوله ، انه يدرك ان ذلك الوقت هو وقت اختبار للعلاقات الانجليزية الأمريكية ، وانه قد فعل كل ما يستطيع لمنع استفحال الخلاف بينهما ، لكنه حذر من أن كشف مثل هذا الخلاف الخطير ستكون له آثاره الخطيرة فى بريطانيا ، وأعرب عن أمله فى ان تساعد حكمة دالاس وحصافته على علاج الخلاف ، والا فان هيئة المنتفعين ستوأد فى مهدها وسوف تنهار الآمال فى تحقيق تسوية سياسية مع مصر (١١٣) ٠

وقد حاول دالاس فى رسالته الى (لويد) فى ٥ أكتوبر ان يوضح موضوع الرسوم فى قناة السويس وحاول أيضا شرح دور هيئة المنتفعين فى التعاون مع مصر بالحلول محل الشركة القديمة ، كما جاء فى مذكرته المؤرخة ١١ سبتمبر ١٩٥٦ (١١٤) ، والتي وافق عليها (ايدن) فى مجلس العموم فى اليوم التالى (١١٥) ، وكانت فكرة دالاس التى شرحها أن هيئة المنتفعين سوف تكون شكلا من أشكال (المشاركة الدولية) فى ادارة القناة دون حرمان مصر من الرسوم ، والا خلقت موقفا يؤدى الى حرمان السفن من عبور القناة ، وأن تستعد لمواجهة النتائج الاقتصادية للدوران حول رأس الرجاء الصالح مادامت الولايات المتحدة أعلنت وأوضحت انها لن تشق طريقها فى قناة السويس بالقوة ، وافترضت ان بريطانيا تشاركها نفس الرأى ، وأختتم دالاس رسالته بالحث على بذل المزيد من الجهد بالعمل معا وتبديد أى انطباع بأن الدولتين مختلفتان فى الأهداف (١١٦) ٠

---

(١١٣) نص الرسالة فى برقية سرية الى لندن رقم ٢٧٨٥ فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٦ (نفس الملف) ٠

(١١٤) انظر وثائق مشكلة قناة السويس بالخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ٠

(١١٥) نفس المصدر السابق ص ٣٣٤ ٠

(١١٦) برقية سرية الى لندن رقم ٢٧٥٣ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ (الملف السابق) ٠

٩ ـ مشكلة قناة السويس أمام الأمم المتحدة
من ١٢ سبتمبر الى ١٣ أكتوبر ٥٦
اقرار المبادىء الستة للتسوية

تحركت الدبلوماسية المصرية فى مجلس الأمن ، فقد بدأ عمر لطفى يتصدى واستعد محمود فوزى ليقود المعركة منذ ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ حيث كانت قضية قناة السويس قد طرحت على الأمم المتحدة ، فبعد يوم واحد من استكمال المباحثات الانجليزية الفرنسية فى لندن ، وجه مندوبا المملكة المتحدة وفرنسا لدى الأمم المتحدة رسالة الى رئيس مجلس الامن حول الموقف الناجم عن اجراء الحكومة المصرية فى محاولة الانفراد بانهاء نظام الادارة الدولية لقناة السويس وقالت الرسالة المشتركة ، أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ، تعتبران رفض مصر التفاوض على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة ، بمثابة تفاقم فى الموقف ، واذا استمر على هذا النحو فسوف يشكل خطرا بينا على السلم والأمن (١١٧) .

وبعد ٥ أيام وجه المندوب المصرى بالمثل رسالة الى رئيس مجلس الأمن ، يعارض فيها ما قالته الرسالة البريطانية الفرنسية مدافعا عن اجراءات مصر بوصفها اجراءات مشروعة وبوصف موقفها ، بأنه موقف مسالم ومتعاون ، ومدينا هيئة المنتفعين المقترحة ، بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين (١١٨) .

وقال عمر لطفى ، مندوب مصر ، فى رسالته ان القناة قد أديرت بنجاح تام منذ تأميم شركة قناة السويس ، وحذر من ان الاجراءات

---

(١١٧) انظر وثيقة مجلس الأمن س/٣٦٤٥ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ .

(١١٨) وثيقة مجلس الأمن رقم س/٣٦٥٤ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦ .

البريطانية الفرنسية تستهدف الاستيلاء الفعلي على القناة والقضاء على استقلال مصر ، وطالب مجلس الأمن ، بالسهر على مراقبة الموقف (١١٩) ٠

وفى ٢٣ سبتمبر ، طالب المندوبان البريطانى والفرنسى بعقد اجتماع لمجلس الأمن فى ٢٦ سبتمبر لبحث الأمور الواردة فى رسالتيهما فى ١٢ سبتمبر ، فطالب عمر لطفى بدوره بعقد اجتماع عاجل للمجلس ، لبحث الاجراءات ضد مصر من قبل بعض الدول خاصة فرنسا والمملكة المتحدة ، الأمر الذى يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ، ويمثل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة (١٢٠) ٠

وفى اجتماع المجلس فى ٢٦ سبتمبر تقرر بحث طلب فرنسا وبريطانيا ثم طلب مصر بترتيب تقديمهما ودعوة مندوب مصر للتحدث أمام المجلس وتأجيل النظر فى طلب اسرائيل المشاركة فى المناقشة (١٢١)٠

وفى ٥ أكتوبر قدم مندوبا بريطانيا وفرنسا مشروع قرار الى مجلس الأمن يدعو مصر للتفاوض من أجل نظام لادارة القناة على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة ، وان تتعاون مع هيئة المنتفعين بقناة السويس ، حتى تنتهى تلك المفاوضات ، وقد عارض الدكتور محمود فوزى مشروع القرار ، كما عارضه ديمترى شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، وأيدته الولايات المتحدة (١٢٢) ٠

وفى ٩ ، ١١ ، ١٢ أكتوبر ، اجتمع مجلس الأمن فى جلسات غير رسمية (١٢٣) ٠ وجرت فى نفس الوقت مباحثات استطلاعية بين بينو وفوزى ولويد فى حضور همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة (١٢٤) ٠

وفى اجتماع علنى لمجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ، صرح (لويد)

---

(١١٩) المصدر السابق ٠

(١٢٠) وثيقة مجلس الأمن رقم س /٣٦٥٦ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦ ، وانظر اجتماع السفير الأمريكى هنرى كابوت لودج فى ٢٤ سبتمبر مع مندوبى بريطانيا وفرنسا بناء على طلبهما لبحث التحضير لاجتماع ٢٦ سبتمبر ، برقية من نيويورك — سرية — رقم ٢٤ (ملف السابق) ٠

(١٢١) حول مشاركة اسرائيل والدول العربية فى المناقشة — انظر برقية من نيويورك رقم ٢٦٠ فى ٢٧ سبتمبر ، وقد تقرر تأجيل اشتراكها جميعا حتى وقت لاحق ٠

(١٢٢) انظر النصوص فى وثيقة مجلس الأمن ، المحضر الحرفى المؤقت ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ما بين ٢٦ سبتمبر ، ٨ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٢٣) أصدر مجلس الأمن بيانات رسمية عن تلك الاجتماعات بدلا من النصوص الحرفية — وثائق مجلس الأمن ٧٣٩ — ٧٤١ فى ٩ ، ١٢ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٢٤) انظر برقية سرية من نيويورك رقم ٣٣٧ فى ١١ أكتوبر ١٩٥٦ ، ملف ٣٣٠ ، حديث بينو عن طبيعة المباحثات ٠

بأن المباحثات قد حددت اطـارا يمـكن من خـلاله وضع أسـاس للمفاوضات (١٢٥) ، وبالتالى فقد قدمت الحكومات البريطانية والفرنسية مشروع قرار جديد يحدد ٦ متطلبات لتسوية قناة السويس ، ويدعـو الحكومة المصرية لأن تعلن عن موافقتها على وضع نظام يعنى بتلك الشروط والمتطلبات وتقدم ضمانات للمنتفعين لا تقل فعالية عن الضمانات المقترحة من قبل الدول الثمانية عشرة ، كما أوصى الجزء الثانى من مشروع القرار بضرورة تعاون هيئة المنتفعين مع السلطات المصرية لادارة القناة بطريقة تبعث على الرضا (١٢٦) .

وقد شرح بينو انه قد تم فى المباحثات غير الرسمية الاتفاق العام على المبادىء الستة وان لم يتم الاتفاق على أسلوب تنفيذها ، وقال ان مشروع القرار الجديد سوف ينشىء نظاما مؤقتا لحين التوصل لتسوية نهائية .

أما الدكتور محمود فوزى الذى أعقب بينو فى التحدث ، فقال ان حكومة مصر تأمل أن يوافق المجلس على الجزء الأول من مشروع القرار (الشروط الستة) وألا يوافق على الجزء الثانى ، وقد وافق شبيلوف على هذا الموقف (١٢٧) .. ثم تحدث بعد ذلك مؤيدا مشروع قرار مقدم من يوغوسلافيا يحذف الجزء المختلف عليه ، لكن دالاس دافع عن المشروع الانجليزى الفرنسى وقال انه يخلو من أى شىء ينتقص من سيادة مصر أو يسىء اليها (١٢٨) .

وقد اعتمد مجلس الأمن بالاجمـاع الجزء الأول من مشروع القرار الأنجلو فرنسى ، واعترض الاتحاد السوفيتى باستخدام الفيتو على الجزء الثانى ، وصوتت يوغوسلافيا أيضا بالاعتراض عليه فتقرر على أثر ذلك ، اعتبـار الجزء الأول هو مشروع القرار كله ، واعتمده المجلس ككل بالاجماع (١٢٩) وقد أورد قرار مجلس الأمن على نحو ما تم اعتماده فى ١٣ أكتوبر ، انه قد اتفق على أن أى تسوية لمشكلة قناة السويس لابد وأن تلبى الشروط التالية : —

١ — ضرورة اتاحة حرية العبور فى القناة دون تمييز معلن أو مستتر وأن يشمل ذلك كافة النواحى السياسية والفنية .

---

(١٢٥) وثيقة مجلس الأمن رقم ٧٤٢ — النص المؤقت فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ .

(١٢٦) وثيقة مجلس الأمن ٣٦٧١ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ .

(١٢٧) وثيقة مجلس الأمن رقم ٧٤٢ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ .

(١٢٨) وثيقة مجلس الأمن رقم ٧٤٣ فى نفس التاريخ .

(١٢٩) وثيقة مجلس الأمن رقم س /٣٦٧٥ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ .

٢ ـ ضرورة احترام سيادة مصر ٠

٣ ـ ضرورة ان تبتعد ادارة القناة عن سياسة أى دولة ٠

٤ ـ ضرورة اقرار طريقة تحديد الرسوم بالاتفاق بين مصر والمنتفعين ٠

٥ ـ ضرورة تخصيص نسبة عادلة من الرسوم للتنمية ٠

٦ ـ فى حالة النزاع ، لابد وأن تحل الأمور المعلقة بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية بواسطة التحكيم بحسب شروط مقبولة لسداد الرسوم المستحقة ٠

وقد اتخذ مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ، اجراء آخر ، يدعو فيه اسرائيل والدول العربية لتقديم بيانات مكتوبة بوجهات نظرها (١٣٠) ، وقد تلقى المجلس بيانات تأييد للموقف المصرى من مندوبي سوريا ، السعودية ، الأردن ، اليمن ، لبنان ، وليبيا (١٣١) ، وقدمت اسرائيل رسالة مكتوبة من ٢٣ صفحة ، وبيانا يستعرض اغلاق مصر للملاحة فى قناة السويس فى وجه السفن الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ ، مع دعوة مصر لانهاء التمييز السافر ضد اسرائيل على نحو ما حدث فى حالة السفينة بات جاليم (١٣٢) ٠

وكانت جولدا مائير وزيرة خارجية اسرائيل قد أوضحت بالفعل فى ٩ أكتوبر للسفير الأمريكى لوسون ، أن حكومتها لن تقبل بأى صياغة عامة للملاحة فى قناة السويس لا تذكر اسرائيل صراحة ، وقالت ان اللجوء لمحكمة العدل الدولية لن يكون علاجا كافيا ، بل سيبقى الموقف على ما كان عليه منذ خمس سنوات ، ونقل السفير الأمريكى (لوسون) عن جولدا مائير قولها ، انها لا تعرف ماذا ستفعل اسرائيل ما لم ينص على اسمها صراحة (١٣٣) ٠

---

(١٣٠) وثيقة مجلس الأمن رقم س/ب ف /٧٤٢ المؤقتة فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٣١) وثائق مجلس الأمن س/٣٦٧٦ ، س/٣٦٨٠ ، س/٣٦٨١ ، س/٣٦٨٣ ، س/٣٦٨٤ ما بين ١٢ الى ١٧ اكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٣٢) وثائق مجلس الامن رقم س/٣٦٧٣ فى نفس التاريخ وانظر عن السفينة بات جليم برقية من تل أبيب رقم ٢٨٧ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ سرى ، ملف ٧٣٠١/٩٧٤ ٠

(١٣٣) برقية رقم ٣٤٧ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ ـ سرى ـ من تل أبيب (الملف السابق) ٠

١٠ ـ مشكلة قناة السويس

بعد اقرار الأمم المتحدة للمبادىء الستة للتسوية

القرار بالحرب ٠٠٠٠٠ رغم قرار السلام فى مجلس الأمن

تحدث (ايدن) رئيس وزراء بريطانيا أمام اجتماع لحزب المحافظين فى ١٣ أكتوبر (اليوم الذى صدر فيه قرار مجلس الأمن) فنفى أن تكون حكومته قد تجاهلت التزاماتها أمام الأمم المتحدة ، وأضاف أنه طوال كافة مراحل المفاوضات « كان السلام نصب أعيننا ، ولكن ليس السلام بأى ثمن ، لأنه فى التعامل مع نظام ديكتاتورى ، فان السلام بأى ثمن يعنى زيادة أخطار الحرب الشاملة درجة بعد درجة » ٠ ومضى يقول ، « انه مهما كانت أهمية قناة السويس ، فقد كان ثمة أمور تفوقها أهمية تتعرض للخطر ، مثل قدسية المواثيق الدولية » ، واستطرد ايدن يقول ، « انه ليس من حقنا فحسب بل من واجبنا ضمان الحفاظ على مبادىء العدالة والقانون الدولى ، ومع ذلك فان المملكة المتحدة باتخاذها الاحتياطيات العسكرية فى شرقى البحر المتوسط ، فقد التزمت بأقصى درجات الانضباط » ، وقال محذرا من أى تقدير متسرع أو مفرط فى التفاؤل ، « أنه لم يحدث سوى تقدم طفيف فى المفاوضات الأخيرة ، ولكن لا تزال هنالك اختلافات كبيرة فى الرأى ، ولا تزال القوة هى الملاذ الأخير ، الا أن الحكومة رفضت القول بأنها لن تستخدم القوة مهما كانت الظروف » ، واختتم ايدن خطابه بأن عبر عن رضاه عن الوحدة فى الموقف بين بريطانيا وفرنسا (١٣٤) ٠

وقد بعث الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر رسالة الى رئيس مجلس الأمن فى ١٥ أكتوبر ، يحتج فيها على تصريحات ايدن ، التى صدرت فى اعقاب اتفاق حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة على المبادىء الستة ،

---

(١٣٤) انظر صحيفة التايمز ـ لندن ـ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

التى اعتمدها مجلس الأمن ، وقال الدكتور محمود فوزى فى رسالته ، ان تصريحات ايدن بدلا من أن تبتعد بالقناة عن السياسة فقد زجت بها فى الدوامات السياسية (١٣٥) ٠

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده دالاس فى اليوم التالى ، أشار الى اقرار المبادىء الستة باعتباره تقدما نحو تحقيق حل عادل وسلمى لازمة قناة السويس ، وقد أجاب دالاس على بعض التساؤلات موضحا ان مصر لم تقدم أى ضمانات بالسماح لسفن اسرائيل بعبور القناة على أساس أن أحد المبادىء الستة عن حرية العبور يغطى تلك النقطة (١٣٦) ٠

ومن القاهرة بعث السفير الأمريكى (ريموند هير) بحديث جرى فى ٢٤ أكتوبر مع الدكتور محمود فوزى ، أكد فيه انه قد قبل دعوة من همرشولد للاجتماع مع الوزيرين الفرنسى والبريطانى فى أواخر أكتوبر ١٩٥٦ ، وكان الدكتور فوزى يرى أن مطالبتهما مصر بتقديم مقترحات محددة ، أمرا غير مقبول ، حيث يرى أنه توجد بالفعل مقترحات كافية يمكن التفاوض حولها اذا رغب الوزيران البريطانى والفرنسى ، وكان رأى الدكتور فوزى أن الموقف البريطانى والفرنسى لا يعكس حسن النوايا ، واذا ما فشلت المباحثـات ، فان اللوم يجب ألا يقع على عاتق مصر ، وقد أجاب السفير (هير) بأنه يمكن أن يفهم آراء الدكتور فوزى لو كان ينظر فقط الى الموقفين البريطانى والفرنسى ، ولكن القضية تهم دولا أخرى كثيرة قد تعتقد أن مصر لا تبادر بالتجاوب ، ورغم معارضة الدكتور فوزى القوية فى البداية ، فقد وافق على أنه من المفيد ابلاغ آراء مصر للدول المعنية أو للأمم المتحدة كأساس للمفاوضات ، وقال الدكتور فوزى انه لم يكن ليمانع لو اقترح البريطانيـون والفرنسـيون ، نشر المحاضر السرية للمفاوضات مع مصر ، وقال السفير (هير) انه من المفيد أن تتخذ مصر خطوة ايجابية بدلا من التشبث بموقفها الثابت (١٣٧) ٠

وفى ٢٤ أكتوبر ، كتب همرشولد سـكرتير عام الأمم المتحدة الى الدكتور محمود فوزى ، عن الترتيبات الممكنة لتلبية الشروط الستة التى

---

(١٣٥) وثيقة مجلس الأمن رقم س/٣٦٧٩ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٣٦) المؤتمر الصحفى لدالاس ، فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، وثيقة الخارجية الأمريكية (المصدر السابق) من ص ١٢٢ الى ص ١٢٧ ٠

(١٣٧) برقية سرية رقم ١٦٦ فى ٢٥ أكتوبر عن حديث السفير الأمريكى مع الدكتور محمود فوزى ملف ٣٧٠١/٧٩٤ ٠

وافق عليها مجلس الأمن ، وذكر امكانية استئناف المباحثات السرية (١٣٥) ٠ وأورد مقترحاته عن التعاون المنظم بين السلطات المصرية وممثلين عن الدول المنتفعة بالقناة (١٣٩) ٠

وقد استمرت جهود همرشولد لاستئناف المفاوضات حول المبادىء الستة فى الوقت الذى كانت فيه اسرائيل قد عبأت قواتها أواخر أكتوبر ١٩٥٦ ، وفى حديث طويل بين (لويد) وزير خارجية بريطانيا ، والسفير الأمريكى فى لندن (اولدرتش) ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ ، قال للسفير أنه يشارك الأمريكيين الانزعاج حيال تعبئة اسرائيل لقواتها ، وقال متأثرا ان قيام اسرائيل بشن هجوم على مصر أو الأردن سوف يضع بريطانيا فى موقف صعب ٠

وقال لويد للسفير الأمريكى ، أنه متفائل بنجاح جهود همرشولد لاقناع مصر بالتجاوب بالاستمرار فى المفاوضات السرية فى نيويورك ، وقال (لويد) انه بينما تميل الحكومة الفرنسية للتحول من طريق المفاوضات الى طريق الاجراءات المتشددة ، ربما تكون اجراءات اقتصادية أكثر مما ستكون اجراءات عسكرية ، فان الحكومة البريطانية ــ مع بعض التحفظات ــ سوف تتيح له فترة معقولة للتوصل الى حل عن طريق التفاوض ، ولو تجاوب المصريون فى وقت معقول ، ربما استطاع بينو اقناع الحكومة الفرنسية بالسير فى طريق المفاوضات ٠ ومضى حديث السفير الأمريكى فى لندن مع وزير خارجية بريطانيا (لويد) يستعرض تفاصيل ترتيبات هيئة المنتفعين وسداد الرسوم فى القناة (١٤٠) ٠

لكنه فى الوقت الذى وصلت فيه برقيات السفير الأمريكى (اولدرتش) الى واشنطن تتضمن نص حديثه مع وزير خارجية بريطانيا ، كان الهجوم الاسرائيلى ضد مصر قد بدأ وتحولت الأنظار الى قضايا أهم ٠

---

(١٣٨) انظر النيويورك تايمز ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ عن احتمالات اجراء مباحثات بريطانية فرنسية مصرية فى جنيف أو نيويورك ، وقد نفى الدكتور محمود فوزى أى احتمال لاجراء مثل تلك المباحثات ٠

(١٣٩) اذيع نص تصريحات همرشولد فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، كمرفق لوثيقة مجلس الأمن رقم س /٣٧٢٨ ٠

(١٤٠) برقيات سرية للغاية من لندن ٢٣٢٢ فى ٢٩ أكتوبر ، ملف رقم ٦٨٤ ١ /٨٦ ، ورقم ٢٣٢٩ فى ٢٨ أكتوبر (نفس الملف) ٠

الفصل الثانى

من التدويل إلى العدوان

الفصــل الثانى

من التدويل الى العدوان

التخطيط للحرب ضد مصر منذ قرار التاميم

قليل من الدبلوماسية .... ثم الحرب .

منذ أن أممت مصر شركة قناة السويس ، صدرت الأوامر للقوات البريطانية والفرنسية للتأهب لاحتمال الحرب ، ففى ١١ أغسطس ١٩٥٦ أبلغ الجنرال سير تشارلز كيتلى Charles Keightley ، القائد العام للقوات البرية البريطانية فى الشرق الأوسط والذى كان مكلفا فى نفس الوقت بالتخطيط للعمليات المحتملة بموجب الحلف الأردنى الانجليزى ، أبلغ بانه بسبب تأميم مصر لشركة قناة السويس ، فان الحكومتين البريطانية والفرنسية تحشدان بعض قواتهما شرقى البحر المتوسط بهدف التدخل المسلح اذا اقتضى الأمر من أجل حماية مصالحهما ، وبانه فى تلك الحالة سوف يكون قائدا عاما للقوات البريطانية والفرنسية المشتركة فى الحرب (١) .

وفى أول سبتمبر بعثت السفارة الأمريكية فى القاهرة تقريرا يصف جو الأزمة فى المنطقة والتوتر المتصاعد بسبب تحركات القوات الفرنسية والبرنامج العاجل لاخلاء الرعايا البريطانيين والفرنسيين من مصر (٢) .

---

(١) انظر رسالة من الجنرال كيتلى فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ فى ملحق لندن جازيت الثلاثاء ١٠ سبتمبر الصادرة ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ ص ٥٣٢٧ .

(٢) برقية سرية من القاهرة رقم ٥٤٥ أول سبتمبر ، ملف ٧٣٠١/٧٫٩٤٠ ، وانظر التقدير القومى الخاص بالمخابرات الأمريكية وكان تقديرا متشائما عن الآثار المحتملة للتدخل العسكرى البريطانى والفرنسى فى أزمة السويس ــ سرى للغاية ــ.
«Special National Intelligence Estimate»

وخلال شهر سبتمبر وأكتوبر بعثت سفارتا الولايات المتحدة من لندن وباريس بتقارير عن شعور سائد باليأس والاحباط والقلق فى البلدين ، مع نقد شديد للسياسة الأمريكية ، وقد ساد العاصمتين لندن وباريس احساس بتخلى الولايات المتحدة عنهما ، مع تصريحات غير رسمية لمسؤولين بريطانيين ، بانه برغم تعهدات دالاس السرية بتأييد بريطانيا وفرنسا ، فقد حنث في وعوده تلك ، وذلك على حد قول المسؤولين البريطانيين ، ما مكن عبد الناصر من تجاهل التهديدات البريطانية والفرنسية باستخدام القوة ، ورفض مقترحات الدول الثمانية عشر (٣) ٠

وكانت السفارة الأمريكية فى لندن وهى تنقل فى تقاريرها هذا النقد ، تشير الى انها تحاول ان توضح للخارجية البريطانية الآثار الضارة للوم الولايات المتحدة دون وجه حق على عدم تحركها فى الوقت الذى تجرى فيه المباحثات على قدم وساق (٤) ٠

وفى نفس الوقت نقلت السفارة الأمريكية فى باريس ١٨ أكتوبر ١٩٥٦ ، أن المسئولين بالخارجية الفرنسية يتكتمون نتائج الزيارة الأخيرة التى قام بها ايدن ولويد الى باريس (٥) ٠

وقد كشف كتاب (بروميرجر Bromberger) أسرار السويس (٦) ، تفاصيل مباحثات ايدن وموليه وبن جوريون فى فرنسا ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ للاتفاق على خطط العدوان ضد مصر ، ومع انه لم ترد الى واشنطن معلومات رسمية على هذا النحو ، فان السفارة الأمريكية فى تل أبيب قد نقلت فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ وجود نشاط دبلوماسى غير عادى بين اسرائيل وفرنسا ، ونقلت عن مصدر موثوق ، ان مركز الهجوم العسكرى الاسرائيلى سوف ينتقل قريبا من الحدود الأردنية الى الحدود المصرية ، وقال المصدر انه لو انتصر عبد الناصر فى معركة السويس ، فان اسرائيل سوف تبادر بالعمل العسكرى لتحرير مضايق تيران (٧) ٠

---

(٣) برقية سرية من باريس رقم ١٣٨٧ فى ٢٤ سبتمبر من لندن رقم ٢٠٧٨ فى ١٦ أكتوبر (نفس الملف) ٠

(٤) برقية سرية من لندن رقم ٢٢٩٧ فى ٢٦ أكتوبر (نفس الملف) ٠

(٥) برقية سرية لن باريس رقم ١٨١٦ فى ١٨ أكتوبر (نفس الملف) ٠

(٦) انظر Brombereger, Merryand Serge, Secrets of Suez London, Pan Books, 1957; pp. 39-45.

(٧) انظر رسالة سرية من تل أبيب رقم ٢٢٩ فى ٢٤ أكتوبر (ملف ٨٤/٦٧٤ أ) تلقتها الخارجية الأمريكية أول نوفمبر ، وانظر تقارير اخرى عن تعبئة القوات الاسرائيلية فى برقيات سرية من تل أبيب رقم ٤١٥ فى ٢٦ أكتوبر (نفس الملف) ورقم ٤١٩ فى ٢٦ أكتوبر ، ٤٢٠ فى ٢٧ أكتوبر (ملف د ٠ ت ج ـ ٣٨٥ ـ × ز ٢٨٠٨٢٨ فى ٢٨ أكتوبر) ، ورقم ز ٢٨٤٠٠٣ فى ٢٨ أكتوبر (ملف رقم ٨٦ أ ـ ٦٨٤) ٠

كذلك ، فان الجنرال (كيتلى) الذى كانت الأوامر قد صدرت اليه فى أوائل أكتوبر باعادة النظر فى خططه ، بحيث يمكن اتخاذ الاجراء اللازم فى أى وقت خلال شهور الشتاء قد قام باتخاذ (احتياطيات معينة) خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر ، خاصة بحالة استعداد القوات (٨) ٠

وبلغ الكذب مداه فى حديث وزير الخارجية البريطانى (لويد) ٢٨ أكتوبر ، وهو يعقب على تعبئة القوات الاسرائيلية التى كانت تثير قلقا واسعا ، حين يقول بصفة قاطعة للسفير الأمريكى (اولدرتش) ان حديثه أخيرا مع الحكومة الفرنسية لا يقدم له أى دليل أو سبب مقنع على أن الفرنسيين يحرضون اسرائيل على الهجوم على مصر ، ويقول (لويد) أنه مع ملاحظته ان الغارات المصرية قد تتخذ ذريعة للانتقام من مصر ، وأن اسرائيل تحصل على طائرات جديدة من طراز الميستير الفرنسية ، فانه أى لويد ، يشعر بقلق أعمق تجاه الوضع المهدد فى الأردن (٩) ٠

وفى ٢٨ أكتوبر أعلن الرئيس الأمريكى ايزنهاوز ، أنه تلقى فى الأيام الأخيرة تقارير مثيرة للانزعاج من الشرق الأوسط ، تتضمن قيام اسرائيل بتعبئة شاملة لقواتها ، وأنه لذلك بعث برسالة شخصية الى بن جوريون ، رئيس وزراء اسرائيل ، يعرب فيها عن قلقه العميق ويحث على عدم اللجوء للقوة بما يهدد السلام ، وأنه بعث اليه برسالة ثانية (١٠)، ودعا لعقد مباحثات ثلاثية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، الدول الثلاثة التى أصدرت اعلان ٢٥ مايو ١٩٥١ عن الحفـاظ على السلام فى الشرق الأوسـط (١١) ٠

ومضـت خطط التضليل الى أقصى مداها ، حين أبلغت الخارجيـة الفرنسية أحد المسئولين بالسفارة الأمريكية فى باريس ظهر ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بانها لم تتلق أى أخبار تثير الانزعاج من اسرائيل ، وأنه من الصعب فهم المخاوف الأمريكية ، وانه من العسير على فرنسا ان تفهم السبب فى اجلاء الرعايا الأمريكيين لمجرد أن اسرائيل تسـتدعى قواتها لمواجهة النشاط المتزايد من الدول العربية (١٢) ٠

وتشارك الخارجية البريطانية فرنسا خطتها فى التضليل ، حين

---

(٨) (كيتلى) ، نفس الموضوع السابق ص ٥٣٢٨ ، ص ٥٣٢٩ ٠

(٩) برقية سرية للغاية من لندن رقم ٢٣٢٢ فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، ملف (٦٨٤ أ/ ٨٦) ٠

(١٠) برقية سرية الى تل أبيب رقم ٣٥٧ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١١) نص تصريح ايزنهاور فى البيان الصحفى للبيت الأبيض فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ ، انظر سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ١٣٤ ٠

(١٢) برقية سرية من باريس رقم ٢٠٢٨ فى ٢٩ أكتوبر (ملف ٦٨٤ أ/٨٦) ٠

يبلغ أحد المسؤولين فيها السفير الأمريكي في لندن ، أن المملكة المتحدة لا تفهم سببا لتعبئة القوات الاسرائيلية ، وأنها كلفت سفيرها في تل أبيب بطلب توضيح من وزير خارجية اسرائيل • وقال المسؤول البريطاني للسفير الأمريكي ، أن التعبئة العامة في اسرائيل قد اكتملت بنسبة ٨٠٪ ، وانه مع احتمال ان تكون حربا نفسية ، فربما تكون استعدادا للهجوم على مصر (١٣) •

وبعد تلك المباحثات في كل من لندن وباريس بوقت قصير ، وبينما المباحثات الثلاثية التي دعا اليها الرئيس الأمريكي ايزنهاور تجري على قدم وساق في واشنطن ، وصلت الأنباء بأن القوات الاسرائيلية تقوم بعمل عسكري ضد مصر ، وفي اسرائيل أصدرت الخارجية الاسرائيلية بيانا تقول فيه ، ان اسرائيل تتخذ اجراءات ضرورية لتدمير قواعد الفدائيين المصريين في شبه جزيرة سيناء ، ومضى البيان يقول ان قواعد الفدائيين ظلت هادئة عدة أسابيع أثناء انشغال مصر بأزمة قناة السويس ، حتى كلف الفدائيين بالتحرش باسرائيل (١٤) •

جاء رد الفعل الأمريكي لتلك الأحداث سريعا حاسما ، ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بعد اجتماع عقده الرئيس ايزنهاور مع بعض كبار مستشاريه ، أعلن البيت الأبيض ، أن الولايات المتحدة سوف تحترم تعهدها بمساعدة ضحية أي عدوان في الشرق الأوسط ، وأنها تتشاور مع الحكومتين البريطانية والفرنسية (١٥) •

وفي نفس اليوم طلب مندوب الولايات المتحدة من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع عاجل لبحث المسألة الفلسطينية ، واتخاذ خطوات للوقف الفوري للعمل الاسرائيلي العسكري في مصر (١٦) •

وفي ٣٠ أكتوبر ، أبلغ ايدن مجلس العموم البريطاني ان الهجوم الاسرائيلي ليس بعيدا عن ضفاف القناة ، وانه ما لم تتوقف الاشتباكات ، فان حرية المرور في قناة السويس سوف تتعرض للخطر ولذلك صدرت

---

(١٣) برقية سرى جدا من لندن رقم ٢٣٣٣ في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ (الملف السابق) •

(١٤) نص بيان الخارجية الاسرائيلية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (المصدر السابق) ص ١٣٥ ـ ١٣٧ •

(١٥) بيان البيت الأبيض (المصدر السابق) ص ١٣٧ •

(١٦) وثيقة مجلس الأمن س/٣٧٠٦ في ٣٠ أكتوبر (المصدر السابق) ص ١٣٧ ـ ١٣٨ ، وانظر تفاصيل مناقشات المجلس (نفس المصدر) •

التعليمات لمندوبى بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع المندوب الأمريكى فى طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن ، وقال ايدن انه بعث للحكومتين المصرية والاسرائيلية برسالتين يطلب منهما وقف أعمال القتال والانسحاب الى مسافة ١٠ كيلو متر من قناة السويس وأن توافق مصر علي تدخل القوات البريطانية والفرنسية الى مواقع فى مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس للفصل بين القوات المتحاربة وحماية عبور السفن فى القناة ، واعطت الرسالتان للدولتين مهلة ١٢ ساعة لتنفيذ ذلك ، والا فان القوات البريطانية والفرنسية سوف تتدخل لتنفيذ التزام مصر واسرائيل بهذه الطلبـــات (١٧) .

وفى بيان مماثل أمام الجمعية الوطنية فى ٣٠ أكتوبر قال موليه رئيس وزراء فرنسا ان الحكومتين البريطانية والفرنسية قد احاطتا الحكومة الأمريكية علما بشواغلهما وقراراتهما وأنه وجه رسالة شخصية الى الرئيس الأمريكى ايزنهاور لشرح القرارات الفرنســية ، وطلب تأييد المبادرة الانجلوفرنسية ، وأكد موليه ان حكومته اذ تدرك خطورة القرارات التى اتخذت ، تدرك بنفس القدر خطورة العواقب الناجمة على عدم اتخاذ القرارات (١٨) .

وفى نفس اليوم أيضا نقلت السفارة الأمريكية فى باريس تقريرا الى واشنطن تقول فيه ان الفرنسيين قد لاذوا بالصمت بحيث تعذر استبيان نواياهم ، وان لم يكن ثمة أى جهد فى اخفاء الاستعدادات العســكرية الضخمة التى تســـتهدف بوضوح الاطاحة بعبد الناصر أو اذلاله على الأقـــل (١٩) .

وقد ســـارع البيت الأبيض فى ٣٠ أكتوبر بان أعلن أن الرئيس ايزنهاور ما ان علم لأول مرة عن طريق التقارير الصحفية بالانذار الانجلو فرنسى الموجه لمصر واسرائيل ، حتى بعث برسالة شخصية عاجلة الى ايدن

---

(١٧) بيان ايدن فى مجلس العموم البريطانى ، انظر سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط (المصدر السابق) ص ١٣٨ ـ ١٣٩ ، نصوص رسالتى فرنسا وبريطانيا لبعثتى مصر واسرائيل فى لندن ، انظر وثيقة مجلس الأمن ٧٤٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ .

(١٨) بيان موليه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية فى ٣٠ أكتوبر (نفس المصدر) ص ١٣٩ ـ ١٤٢ .

(١٩) برقية سرى جدا من باريس رقم ٢٠٥٩ فى ٣٠ أكتوبر ، ملف ٦٨٤ أ ـ ٨٦ .

ومولیه ، یعرب عن أمله الصادق فی أن تتاح الفرصة کاملة للأمم المتحدة لتسوية النزاع بالوسائل السلمية (٢٠) ٠

كما أبلغ الجنرال (كيتلى) القائد العـــام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط (والقوات المشتركة فى حالة الحرب) فى ٣٠ اكتوبر بالانذار البريطانى الفرنسى ، وقيل له بضرورة وضع قواته فى درجة الاستعداد للتحرك في اليوم التالى اذا لم تستجب مصر واسرائيل للشروط ، ولذلك كان يتعين عليه خلال عشر ساعات (لا عشرة أيام كما كان مخططا) ان يستكمل استعداد القوات الجوية المتحالفة ، وان يبدأ فى تحريك قوة الهجوم البريطانية من مالطا وقوة الهجوم الفرنســية من غربى البحر المتوسط ، ثم يأمر بتحريك بقية القوات من مالطا وغربى البحر المتوسط والمملكة المتحدة ، وبعد ذلك يتعين عليه ان ينسق بين قيادات القوات المتحالفة وقيادات القوة الضاربة ، والتشكيلات القتالية ٠ وفى الرابعة والنصف صباحا ٣١ أكتوبر ، أبلغ الجنرال كيتلى ، بأن اسرائيل قبلت الانذار وأن مصر قد رفضته ، وعلى ذلك فقد صدرت اليه التعليمات :

(أ) بان يعمـــل على وقف الاشتباكات بين القـــوات المصرية والاسرائيليـــة ٠

(ب) ان تتداخل قواته بين قوات مصر وقوات اسرائيل ٠

(ج) ان يحتل بور سعيد والاسماعيلية والســـويس ، وان تبدأ العمليات الجوية ضد مصر ٣١ أكتوبر ، ويتوقع ان تنزل قوات الهجوم القادمة من مالطا فى أراضى مصر يوم ٦ نوفمبر وتستولى على الاسماعيلية ٨ نوفمبر والسويس ١١ نوفمبر (٢١) ٠

وفى نفس الوقت كان رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) يدافع فى مجلس العموم عن سياسة فرنسا والمملكة المتحدة شارحا أنهما يعارضان

---

(٢٠) نقلت السفارة الأمريكية فى لندن فى أول نوفمبر ان مستشارا شخصيا لرئيس الوزراء البريطانى (ايدن) أبلغ عددا محددا من المراسلين الأمريكيين بصفة غير رسمية ان الولايات المتحدة قد أحيطت علما بتفكير بريطانيا تجاه الموقف فى الشرق الأوسط ولكنه لم يكن ثمة وقت كاف لابلاغ واشنطن بين الاجتماع الانجلو فرنسى الذى عقد فى لندن بعد ظهر ٣٠ أكتوبر حيث اتخذ قرار استخدام القوة وبين بيان ايدن فى مجلس العموم البريطانى - انظر برقية سرى للغاية من لندن رقم ٢٤٢٠ أول نوفمبر (ملف ٦٤١ - ٧٤) ، وانظر نص رسالة أيزنهاور الى ايدن - برقية سرية من لندن ٢٣٨٣ ، ٣١ أكتوبر ملف (٦٧٤ - أ ٨٤) ونص بيان البيت الأبيض فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط (المصدر السابق) ص ١٤٢ ٠

(٢١) انظر (كيتلى) المصدر السابق ، وقد بدأت أولى الهجمات الجوية ضد مصر بالطائرات تحت قيادة كيتلى بعد ظهر ٣١ أكتوبر ٠

مشروع القرار الأمريكي أمام مجلس الأمن (٢٢) ، حيث انهما لا يمكن ان يعتبرا مصر دولة بريئة يحق اعفاءها من المسئولية في مجلس الأمن بادانة اسرائيل بالعدوان في الوقت الذى تقبل فيه اسرائيل وقف اطلاق النار والانسحاب في مواجهة رفض مصر لذلك كله ، ثم قال معلقا على العلاقات مع الولايات المتحدة ان القرارات الانجلو فرنسية قد اتخذت على مسئوليتنا الخاصة ، وان سلامة الملاحة في القناة ليست مسألة بقاء وحياة للولايات المتحدة مثلما هي لبريطانيا ولفرنسا ، ومضى يقول أنه لا يمكن توقع بريطانيا وفرنسا ان تحصلا على موافقة حليفهما الأمريكي قبل ان تتحركا من أجل ما تعتبراه حماية مصالحهما الحيوية (٢٣) ·

وبعد ذلك بساعات قليلة أعلن الرئيس الأمريكي ايزنهاور في الاذاعة والتليفزيون خلاف الولايات المتحدة مع سياسات اسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة ، موضحا ان الولايات المتحدة لم تستشر بأي شكل عن أي مرحلة من التعبئة الاسرائيلية أو اللجوء للقوة أو التدخل الانجلو فرنسي ، ولم تبلغ مسبقا بهذه التحركات ، وانه من حق الولايات المتحدة ان تخالف تلك الدول ، كما هو من حق تلك الدول ان تتخذ ما تراه من قرارات ، واختتم بيانه بأن الحرب ليست العلاج للمظالم ، ولن يتحقق السلام دون احترام القانون ولا يمكن للقانون ان تقوم له قائمة اذا طبق بمعيارين ، معيار للأعداء ، ومعيار للاصدقاء (٢٤) ·

وفي الحادى والثلاثين من أكتوبر ، سلم عبد الناصر للسفير الأمريكي في القاهرة (ريموند هير) طلبا مصريا للرئيس ايزنهاور يناشده دعم الولايات المتحدة وتأييدها ضـــد العدوان (٢٥) الانجلو فرنسي ، وقال عبد الناصر ان حكومته بعد ان تدبرت الموقف بدقة قررت التوجه للولايات المتحدة بدلا من التوجه الى الاتحاد السوفيتي ، وعندما سؤل الســفير الأمريكي عن رد فعله ، أجاب بانه شخصيا لا يرجح تقديم دعم عسكرى أمريكي مباشر ، وقال لعبد الناصر أنه يرجو الا يكون السؤال مدخلا أو تذرعا للحصـــول على اجابة بالنفي تبرر طلب دعم سوفيتي فأكد له عبد الناصر أنه صادق في طلبه للدعم الأمريكي ، وأنه لم يجر أى بحث للتوجه الى الروس ، وأضاف عبد الناصر ان خروشوف قد اقترح ارسال متطوعين ، لكن المصريين لم يردوا بالرفض أو بالقبول (٢٦) ·

---

(٢٢) وثيقة مجلس الامن س/٣٧١٠ في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ·

(٢٣) بيان (ايدن) في مجلس العموم البريطاني ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ — سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (المصدر السابق) ص ١٤٤ — ص ١٤٧ ·

(٢٤) نص بيان أيزنهاور (نفس المصدر) ص ١٤٨ — ص ١٥١ ·

(٢٥) برقية سرية من القاهرة رقم ١٢٤٠ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ، ملف ٦٤١ — ٧٤ ·

(٢٦) نفس المصدر السابق ·

وفي اليوم التالى أبلغ السفير الأمريكى (ريموند هير) عبد الناصر ، وفقا لما جاءه من تعليمات ، أن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها فى اطار الأمم المتحدة للتوصل لوقف اطلاق النار والانسحاب المبكر للقوات المتجاربة ، وبعد ان أعرب عبد الناصر عن تصميم مصر على القتال حتى النهاية ، طلب نقل تقديره للرئيس ايزنهاور ، قائلا أنه قد أدرك أخيرا ان الولايات المتحدة كانت صادقة فى تحذيرها من أن بريطانيا وفرنسا قد تنتهجان سياسة لا تحظى بتأييد الولايات المتحدة (٢٧) ٠

(٢٧) برقية سرية الى القاهرة رقم ١٣٦٨ أول نوفمبر ١٩٥٦ ، وبرقية سرية من القاهرة رقم ١٢٧٩ فى ٢ نوفمبر (ملف ٨٦/١/٦٨٤) ٠

مجلس الأمن
يبحث العدوان على مصر

الخصوم .. والأصدقاء .

انعقـــد مجلس الأمن فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية ، لبحث التحرك العسكرى الاسرائيلى ضد مصر ، وقد مثل مصر فى الاجتماع مندوبها عمر لطفى ومثل اسرائيل مندوبها آبا أبيان، وصرح السفير الأمريكى لودج فى الاجتماع ، ان التحرك الاسرائيلى الذى وقع برغم مناشدته مرتين من الرئيس ايزنهاور لضبط النفس ، قد جاء صدمة للحكومة الأمريكية ، وطالب المجلس باتخاذ قرار فورى ليقرر آنه قد حدث انتهاك للسلم ، وأن توقف اسرائيل تحركها العسكرى على الفور ، وأن يدعو اسرائيل لسحب قواتها على الفور الى ما وراء خطوط الهدنة .

وفى الساعة الثانية وسبعة عشرة دقيقة صباحا بالتوقيت المحلى فى نيويورك ، قدم همرشولد تقريرا ، بأن رئيس أركان هيئـة الرقابة على الهدنة ، قد طلب من إسرائيل سحب قواتها الى أراضيها ووقف اطـلاق النار ظهرا ، وانه طلب من الحكومة المصرية فى نفس الوقت الإلتزام بوقف اطلاق النار والامتناع عن كافة الأعمال العدائيـــة ، ثم عاد همرشولد ، ليبلغ مجلس الأمن ان مراقبى الأمم المتحدة لم يمكنـــوا من النهوض بواجباتهم ، وقد تحدث المندوب السوفييتى (سوبوليف) فادان نوايا فرنسا وبريطانيا التدخل . وأعرب عمر لطفى عن ثقته فى أن المجلس سوف يعلن ان اسرائيل دولة معتدية . ثم تحدث أبا أبيان عن التهديدات العديدة لأمن اسرائيـل مما دفع حكومتـه لاتخاذ التدابير للدفاع عن نفسها (٢٨) .

وعندما عاد مجلس الأمن للانعقاد الساعة الرابعة ظهرا ، قرأ سير (يرسون ديكسون) مندوب المملكة المتحدة مقتطفات من خطاب (ايدن) فى مجلس العموم البريطانى ، ونصوص الرسائل الأنجلو فرنسية التى

---

(٢٨) انظر مداولات مجلس الأمن ، المحضر المؤقت ٧٤٨ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ .

سلمت للقائم بالأعمال الاسرائيلي والسفير المصرى فى لندن ، ثم قرأ السفير الأميركى (لودج) مشروع قرار للمجلس يعرب فيه عن القلق البالغ ازاء انتهاك اسرائيل لاتفاقية الهدنة ، ويدعو كافة الأعضـــاء للامتنـاع عن استخدام القوة أو التهديد بها فى المنطقة ، ولمساعدة الأمم المتحدة فى ضمان الالتزام باتفاقيات الهدنة • والامتناع عن تقديم أى دعم عسكرى واقتصادى أو مالى لاسرائيل حتى تمتثل للقرار (٢٩) •

وتحدث (بريللى) مندوب يوغوسلافيا مندداً بالانذار الانجلو فرنسى الموجه لمصر ومؤيدا الاقتراح الأمريكى ، أما سوبوليف المندوب السوفيتى ، فقد وصف تحرك المملكة المتحدة وفرنسا بأنه عدوان على مصر قائلا ان الاتحاد السوفيتى سوف يؤيد القرار الأمريكى وان لم يتضمن ادانة اسرائيل لارتكابها هذا العمل العدوانى • وألقى آبا ايبان بيانا مسهبا وصف فيه اسرائيل بأنها ضحية العدوان المصرى ، وأعمـــال العنف التى يرتكبها الفدائيون ، وان الاجراءات التى اتخذتها حكومتـــه تستند الى حقوقها السيادية فى الدفاع عن النفس • ورفض عمر لطفى ، الرد على البيان ، وان قال ان مصر قد طلبت ادراج بند جديد فى جدول الأعمال تحت عنوان (الانذار الانجلو فرنسى) (٣٠) •

وقد جرى التصويت على مشروع القرار الأمريكى بعد تعديله بدعوة مصر واسرائيل لوقف اطلاق النار على الفور • وقد صوتت لصالح المشروع ٧ دول ، وامتنعت دولتان وعارضته فرنسا والمملكة المتحدة مستخدمتان حق الفيتو (٣١) • كما استخدمتا نفس الحق فى الصباح التالى لاسقاط مشروع قرار سوفيتى يدعو لوقف اطلاق النـار على الفور ، وقد تحدث المندوب السوفيتى بعد ذلك فقال أن الغزو الاسرائيلى لمصر قد دبر لتوفير الذريعة للعدوان المشترك من قبل بريطانيا وفرنسا للاستيلاء بقوة السلاح على قناة السويس • وتحدث المندوب المصرى عمر لطفى مفندا اتهـامات بريطانيا وفرنسا بأن حركة الملاحة لم تتوقف فى قنـاة السويس حتى ذلك العدوان ، وانه فى كل الأحوال لم يكن هنـــاك أى مبرر للتهديد باستخدام القوة واحتلال المدن المصرية • وقد دفع (ديكسون) المندوب البريطانى بأن بلاده وفرنســا قد أرغمتهما (الحقائق) على اتخاذ هذا الاجراء الوقائى ، وانه بطبيعته مؤقت ولاينطوى على أى نية للمساس

---

(٢٩) وثيقة مجلس الأمن رقم س/٣٧١٠ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ •

(٣٠) قدم هذا الطلب فى خطاب وزع بعد ذلك ، وثيقة رســمية س/٢٧١٢ فى ٣٠ أكتوبر •

(٣١) أيدت المشروع الصين وكوبا ، وايران ، وبيرو ، والاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا ، وامتنعت استراليا وبلجيكا •

بسيادة مصر ، بل لمجرد حماية كل المنتفعين بالقناة ، ومن أجل الحفاظ على النظـــام فى الشرق الأوســـط · وقد تحدث رئيس مجلس الأمن (لوى دى جرينجو Louis de Guiringaud) وهو مندوب فرنسا فى نفس الوقت ، تحدث بصفته مندوبا لفرنسا بأن الهدف من التدخل الانجلو فرنسى ذو شقين ، الفصل بين المتحاربين ، وحماية حرية الملاحة فى القناة ·

وقبل ان ترفع جلسة مجلس الأمن بوقت قصير ، اقترح (بريللى) مندوب يوغوســلافيا ودون أن يتقدم باقتراح رسمى ـ أنه قد يكون من الأفضل بحث الدعوة لدورة طارئة للجمعية العامة بموجب نصوص قرار الاتحاد من أجل السلام (٣٢) ·

وفى اليوم التالى فى الثالثة بعد الظهر من ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ، قدم مندوب يوغوسلافيا مشروع قرار لتنفيذ اقتراحه الســابق وقد اعتمده المجلس بسبعة أصوات ، مقابل صوتين ، وعارضته المملكة المتحدة وفرنسا اللتــان احتفظتــا بحقهما بالنســبة لتقرير قانونية القــرار الذى اتخــذه المجلس (٣٣) ·

(٣٢) انظر مداولات المجلس فى المحضر المؤقت رقم ٧٥٠ فى ٣٠ أكتوبر ·

(٣٣) مداولات المجلس ـ المحضر المؤقت رقم ٧٥١ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ·

الجمعية العامة للأمم المتحدة تتحرك

قرار وقف اطلاق النار وسحب القوات وانشاء قوة دولية للطوارىء – ردود الفعل الأولى لأطراف النزاع

الحلفاء وجها لوجه

في الأول من نوفمبر ١٩٥٦ ، انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورة طارئة ، في أعقاب القصف البريطاني الفرنسي لمصر بالقنابل ، واعتمدت في الثاني من نوفمبر قرارا تبنته الولايات المتحدة يشابه القرار الذي اعترضت عليه فرنسا وبريطانيا في ملس الأمن ، وقد حث القرار على الوقف الفوري لاطلاق النار وعلى الانسحاب الفوري للقوات الى ما وراء خطوط هدنة ١٩٤٩ ، وأوصى كافة الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم المعدات العسكرية الى منطقة الاشتباكات ، ونظرا لأن مصر في نفس الوقت قد أغرقت عدة سفن في القناة ودمرت أحد الكباري وبالتالي فقد أوقفت كافة أنواع الملاحة في القناة عمليا (٣٤) . فان قرار الجمعية العامة قد حث على انه فور سريان وقف اطلاق النار ، فلابد من اتخـــاذ الاجراءات لاعادة فتح القناة واستعادة حرية الملاحة (٣٥) .

وفي مذكرة مؤرخة في الثاني من نوفمبر قدمتها الحكومة المصرية أعلنت قبولها للقرار على الفـــور بشرط ان توقف الجيوش المهاجمـــة عدوانها (٣٦) .

وفي اليوم التالي أعلنت بريطانيا وفرنســا عن استعدادهما لوقف الأعمال العسكرية بشرط الوفاء بثلاثة شروط :

---

(٣٤) انظر برقية سرية من بورسعيد رقم ٩٦ في الثاني من نوفمبر (ملف ٩٧٤/ ٧٣٠١) .

(٣٥) انظر النص في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (المصـــدر الســابق ص ١٥٧ ، ص ١٥٨) .

(٣٦) نفس المصدر السابق ص ١٥٨ .

(أ) ان توافق مصر واسرائيل على قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام ٠

(ب) ان تشكل الأمم المتحدة وان تبقى على تلك القوة لحين التوصـــل لتسوية سلمية بين العرب واسرائيل وحتى يتم الاتفاق على ترتيبات مرضية بالنسبة لقناة السويس ، على ان تضمن الأمم المتحدة تلك الاتفاقيتين ٠

(جـ) ان تقبل مصر واسرائيـل وجود القوات الانجلو فرنسية كقوات حاجزة بين قواتهما لحين تشكيل قوة الأمم المتحدة (٣٧) ٠

كذلك وافقت اسرائيل في ٣ نوفمبر ١٩٥٦ على وقف اطلاق النار بشرط قبول مصر بالمثل ، ولم تشر الى انها سوف تسحب قواتها واتهمت المذكرة الاسرائيلية مصر بتدمير اتفاقية الهدنة بعد أن فسرت الهدنة بأنها تماثل حالة الحرب ودون أي وجه من الشرعية قامت ـ أي مصر ـ باغلاق القناة وخليج ايلات أمام السفن الاسرائيلية ومضت المذكرة تقترح اجراء مفاوضات مباشرة بين مصر واسرائيل من أجل اقرار السلام (٣٨) ٠

وفي ضوء ما تلقته الجمعية العامة من ردود ، اعتمدت في الرابع من نوفمبر ١٩٥٦ قرارين اضافيين ، يعرب أحدهما فيما يعرب عن الأسف لعدم موافقة كل الأطراف المعنية على الامتثال لنصوص قرار ٢ نوفمبر ، ويدعو الجميع مرة أخرى للامتثال على الفور ، ويفوض السكرتير العام في ان يرتب على الفور تنفيذ وقف اطلاق النـــار ووقف تحرك القوات الحربية والأسلحة في المنطقة ٠

أما القرار الثاني الذي قدمته كندا في ٣ نوفمبر ١٩٥٦ فقد طلب من السكرتير العام ان يقدم خلال ٤٨ ساعة خطة لانشـــاء قوة طوارىء تابعة للأمم المتحدة لضمان وقف اطلاق النار والاشتباكات والاشراف على وقفها طبقا لنصوص قرار الثاني من نوفمبر ١٩٥٦ (٣٩) ٠

وقد تحرك همرشولد على الفور بموجب هذين القرارين ووجه الى مصر وبريطانيا وفرنسا واسرائيل طلبا بوقف اطلاق النار تمام الساعة ٠٠ر٢٠ بتوقيت جرينتش في الرابع من نوفمبر ، وقد تم تأخير هذا التوقيت الى الخامسة بتوقيت جرينتش في الخامس من نوفمبر (٤٠) ٠

---

(٣٧) نص الوثيقة رقم أ /٣٢٦٧ في ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، وانظر تفاصيل مفاوضات تشكيل قوات الأمم المتحدة في موضع لاحق من هذا الفصل ٠

(٣٨) النص في وثائق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ص ١٥٨ ـ ١٦٠ ٠

(٣٩) المصدر السابق ص ١٦٠ ٠

(٤٠) نفس المصدر السابق من ص ١٦٢ الى ص ١٦٩ ٠

وبعد تشاوره مع بعض الوفود (٤١) أعد على وجه السرعة تقريرا مبدئيا عن خطة لقوة طوارىء دولية وأوصى بأن تنشىء الجمعية العامة على الفور قيادة تابعة للأمم المتحدة ، وهذا ما اتخذته الجمعية العامة فى ٥ نوفمبر فى قرارها المقدم من كندا وكولومبيا والنرويج والذى قبلته مصر على الفور وقد عين القرار الميجور جنرال (بيرنز) الكندى رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة العربية الاسرائيلية لعام ١٩٤٩ قائدا لتلك القيادة وفوضته بأن يقوم بالتشاور مع السكرتير العام لتعيين الضباط من الدول الأعضاء من غير الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن (٤٢) .

وقد وافقت مصر فى نفس الوقت على الفور على طلب السكرتير العام لوقف اطلاق النار دون شروط أما اسرائيل فبعد أن طلبت أولا ايضاحات حول نوايا مصر ، أبلغت همرشولد فى اليوم التالى (الخامس من نوفمبر بتوقيت نيويورك) بأنها توافق دون شرط على وقف اطلاق النار ،، وأضافت ان كل عمليات القتال قد توقفت بين اسرائيل والقوات المصرية برا وبحرا وجوا (٤٤) .

وبالنسبة لبريطانيا وفرنسا فبعد ان أعلنتا انهما ترحبان بحرارة بفكرة ايفاد قوة دولية فاصلة بوصفها درعا واقيا بين اسرائيل ومصر لحين التوصل لتسوية مسألتى فلسطين وقناة السويس فقد أبلغتا السكرتير العام ٥ نوفمبر ان عملياتهما سوف تستمر (بأهداف محدودة للغاية) حتى تبدى الحكومتان المصرية والاسرائيلية موافقتهما على القوة الدولية بهدف التوصل الى تسوية فى المنطقة ، وقد دافعت كل من بريطانيا وفرنسا عن موقفيهما بأن اقترحتا عقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزارى للتوصل لتسوية دولية تضمن لها الاستمرار (٤٥) .

ومع استمرار هذه الاتصالات ، تلقى الجنرال (كيتلى) استفسارات من ايدن عما اذا كان يمكن لأسباب سياسية تأجيل الهجوم المحمول جوا لمدة ٢٤ ساعة ، فرد الجنرال (كيتلى) محذرا من عواقب خطيرة محتملة (يؤيده نائب القائد العام الفرنسى نائب الادميرال بارجو (Barjot بأنه أوصى بقوة ضد اتخاذ قرار بتأجيل الهجوم المحمول جوا وعلى ذلك

---

(٤١) برقية سرية من الوفد الأمريكى فى نيويورك رقم (٤) فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٤٢ ، ٤٣) نصوص التقرير والقرار والرد المصرى فى السياسة الأمريكية فى الشرق الاوسط ص ١٧١ – ص ١٧٢ ، من ص ١٧٥ – ص ١٧٦ .

(٤٤) انظر النصوص – المصدر السابق ص ١٦٩ ، ص ١٧٣ ، ص ١٧٨ .

(٤٥) نص الخطاب البريطانى والخطاب الفرنسى (نفس المصدر السابق ص ١٧٤ – ص ١٧٥) .

فقد مضت خطط العمليات البريطانية والفرنسية في طريقها المرسوم باسقاط قوات المظلات بنجاح في مصر في الخامس من نوفمبر (٤٦) ٠

وأعقبت هذه العمليات سلسلة من الانذارات السوفيتية الصريحة (٤٧) ٠ وقبل ان يصدر أى رد فعل أميركي لتلك الانذارات ، تحدث السفير الأمريكي في باريس (ديللون) مع رئيس الوزراء الفرنسي موليه ووزير خارجيته بينو ٥ نوفمبر ، اللذين أخبراه ان معظم قواتهم ستكون قد أنزلت من البحر الى مصر في الصباح ، وانهم مستعدون لتنفيذ وقف اطلاق النار على الفور ، وان آكدا انهما لن يقبلا وقف اطلاق النار نتيجة للضغط السوفيتي ، ولن يوافقا على قرار لمجلس الأمن يتبناه الشيوعيون ، وأكد لهما عزم فرنسا على الاحتفاظ بقواتها في منطقة القناة لحين وصول القوة الدولية قائلين انهم يودون الاشتراك في تلك القوة واستخدام معداتهم الموجودة في المنطقة لتطهير القناة (٤٨) ٠

وأشار الى انهما يفكران في الاعلان بأن وجودهما في مصر مؤقت ، وانهما سيدعوان لاجراء انتخابات حرة في مصر كخطوة نحو التفاوض من أجل تسوية نهائية لمشكلة اسرائيل والسويس (٤٩) ٠

وفي الصباح التالي من ٦ نوفمبر وبعد قصف تمهيدي ، نزلت قوات الهجوم البريطانية الفرنسية الى الشاطىء بالقرب من بورفؤاد وبورسعيد، بعد أن كانت قد أبحرت من مالطا منذ ستة أيام ، وسرعان ما استولت على بورفؤاد وبحلول الغروب كانت كل المقاومة المنظمة في بورسعيد قد توقفت ٠

وفي الخامسة مساء بتوقيت جرينتش ، اذا بالجنرال كيتلي الذي صدرت له خطط الاستيلاء على مدينة الاسماعيلية يوم ٨ نوفمبر ومدينة السويس يوم ١١ نوفمبر ، يتلقى بدلا من ذلك أوامر من لندن بأن قوة من الأمم المتحدة سوف تتسلم المواقع من قواته ، وان وقف اطلاق النار سوف يبدأ سريانه في تلك الليلة تمام الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة والخمسون (٥٠) ٠

وفي نفس اليوم أبلغت المملكة المتحدة وفرنسا السكرتير العام للأمم المتحدة ، بأن الأوامر قد صدرت لقواتهما لوقف العمليات منتصف

---

(٤٦) رسالة كيتلي (المصدر السابق ص ٥٣٣٠ — ص ٥٣٣٢) ٠

(٤٧) انظر ما يرد ذكره عند الحديث عن التهديد بالتدخل السوفيتي ٠

(٤٨) برقية سرية من باريس رقم ٢٢٠٥ في ٦ نوفمبر (ملف ٦٨٤ /١/٨٦) ٠

(٤٩) المصدر السابق ٠

(٥٠) كيتلي ، المصدر السابق من ص ٥٣٣٣ — ص ٥٣٣٥ ٠

الليل بتوقيت جرينتش ، الا اذا تعرضـــت للهجوم وانهما يتخذان تلك الخطوة أولا لحين التأكد ان مصر واسرائيل قد قبلتا وقف اطلاق النار دون شروط ، وثانيا أن القوة الدولية التى ستنشأ سوف تكون على درجة من الكفاءة ، تضمن ان تشرف على تحقيق الأهداف الواردة فى قرار الجمعية العامة فى الثانى من نوفمبر ، أو ستكون قادرة كمـــا يقول الفرنسيون ، على النهوض بالواجبات المنوطة بها فى الفقرات ١ ، ٣ ، ٤ من ذلك القرار (حذف الفرنسيون الفقرة ٢ التى تتحدث عن انسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة المصرية الاسرائيليـــة ، واحترام اتفاقيـــات الهـدنة) ٠

واقترحت بريطانيا وفرنسا فى ردودهما ، ان يسند لقواتهما تطهير قناة السويس لتوافر المعدات والفنيين لديهما ، كما اقترحت فرنسا عقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزارى للاتفـــاق على الشروط لوقف اطلاق النار بشكل نهائى وتسوية مشكلات الشرق الأوسط (٥١) ٠

وقد كان رد همرشولد على تلك المراسلات ، أن أكد شـــفويا يوم ٥ نوفمبر وكتابيا يوم ٧ نوفمبر ، أن مصر واسرائيل قد قبلتا وقف اطلاق النار دون شروط وبأنه واثق ان القوة الدولية سوف تكون قادرة على اداء مهامها المكلفة بها بموجب قرار الثانى من نوفمبر ١٩٥٦ (٥٢) ٠

ومن الواضح ان البريطانيين والفرنسيين قد تلقوا هذه التأكيدات بالارتياح ، وبدأ سريان وقف اطلاق النار فى موعده كما كان مقررا (٥٣) ٠

لكن همرشولد فى خطابيه ٧ نوفمبر اذ ذكر أنه يدرس آنئذ امكانيات تطهير قناة السويس تحت اشراف الأمم المتحدة من خلال وسطاء من دول لم تشترك فى النزاع الحالى رفض بشكل مهذب الاقتراحين البريطانى والفرنسى للاشتراك فى تطهير قناة السويس (٥٤) ٠

وأوضح همرشولد فى خطابيه لفرنســا وبريطـانيا ان مهمة تنفيذ قرار الجمعية العامة فى الثانى من نوفمبر سوف يتهددها بشكل خطير

---

(٥١) النصوص السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط (المصدر السابق ص ١٩٠ — ص ١٩١) ٠

(٥٢) نص خطاب همرشولد الى لويد — انظر لفس المصدر ص ٢٠٩ ، وخطابة المماثل الى بينو فى وثيقة الجمعية العامة أ /٣٣١٣ فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ٠

(٥٣) كتب لويد بعد أسبوعين الى همرشولد فيما يتصل بسحب القوات من مصر ، أنه فى ضوء الترتيبات المرضية لوقف اطلاق النار وتشكيل قوة الطوارىء الدولية ، فان المملكة المتحدة قد أمرت بوقف عملياتها العسكرية — السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط — المصدر السابق ص ٢٣٦ ٠

(٥٤) برقية سرية من نيويورك رقم ٢٣ فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف ٣٢٠ بـ ٥٧٨٠ ٠

ذلك الموقف الذى اتخذه بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل (٥٥) ٠ وكان تعليق همرشولد الخاص بموقف بن جوريون فى سياق اشارته الى ذلك الخطاب المتشدد الذى ألقـــاه رئيس وزراء اسرائيـل فى الكنيسيت فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ (٥٦) ، حيث قال « أن الهدنة بين مصر واسرائيل قد ماتت وان خطوط الهدنة قد أصبحت لذلك دون أى حجية أو مشروعية. وما أعلنه من أن اسرائيل لن توافق تحت أى ظروف أن تتخذ اى قوة أجنبية مهما كان اسمها لأى مواقع سواء على أرض اسرائيل أو على أرض تسيطر عليها اسرائيل » ٠

وعلى الفور بعث الرئيس ايزنهاور رسالة الى بن جوريون ، يعرب فيها عن القلق العميق للولايات المتحدة تجاه الموقف الاسرائيلى (٥٧) ٠ وفى نفس الوقت ـ أى ٧ نوفمبر ـ أقرت الجمعية العامة قرارين آخرين ترفض فيهما الموقف الاسرائيلى (٥٨) ، كما طرح احدهما القرارات الخاصة بتنظيم وأسلوب عمل قوة الطوارىء الدولية فى ضوء التقرير الثانى والأخير للسكرتير العام (٥٩) ٠ أما القرار الثانى فقد دعا اسرائيل مرة أخرى لأن تسحب على الفور كل قواتهـــا الى ما وراء خطوط الهدنة ، كمـا دعا المملكة المتحدة وفرنسا مرة أخرى لسحب قواتهما من الأراضى المصرية ٠

أما حكومة اسرائيل ، اذ استجابت ٨ نوفمبر لقرارات الجمعية العامة ولرسالة الرئيس ايزنهاور ، فقد قالت على نحو ما جاء فى رسالتها للسكرتير العام ، انها سوف تسحب بارادتها قواتها من مصر على الفور عندما يتم التوصل لترتيبات مرضية مع الأمم المتحدة فيما يتصـل بقوة الطوارىء الدولية ، على ان اسرائيل طلبت من الأمم المتحدة مرة أخـــرى أن تدعو مصر الى :

(أ) أن تتخلى عن الموقف الذى يقول بأن مصر فى حالة حرب مع اسرائيل ٠

(ب) أن تتخلى عن سياسة المقاطعة والحصار ٠

(ج) ان توقف ارسال عصابات القتل الى داخل اسرائيل ٠

(د) وان تدخل فى مفاوضات سلام مباشرة مع اسرائيل (٦٠) ٠

---

(٥٥) نفس المصدر السابق ٠

(٥٦) السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ـ الوثائق ـ المصدر السابق من ص ١٩٩ الى ص ٢٠٤ ٠

(٥٧) نفس المصدر السابق ص ٢١١ ـ ص ٢١٢ ٠

(٥٨) نفس المصدر السابق من ص ٢٠٥ الى ص ٢٠٨ ٠

(٥٩) نفس المصدر السابق من ص ١٩١ الى ص ١٩٧ ٠

(٦٠) نفس المصدر السابق ص ٢١٢ ـ ص ٢١٣ ٠

وفى اليـــوم التـالى تلقى الجنرال كيتلى تعليمات بأن الحكومتين البريطانية والفرنسية تنويان الاحتفاظ بالسيطرة على بورسعيد لحين انشاء قوة الأمم المتحدة وان عليه أن يوزع قواته على نحو يكفى ضمان ردع أى خرق لوقف اطلاق النار (٦١) ٠

وقام مندوب بريطانيا فى الأمم المتحدة سير بيرسون ديكسون بابلاغ السفير الأمريكى لودج ١٠ نوفمبر بأن حكومته قد كلفته باخطار همرشولد باستعدادها سحب قواتها بشرط أن يكون ذلك الانسحاب على مراحل تتزامن مع دخول القوات الدولية (٦٢) ٠

والمفروض ان يكون مندوبا بريطانيا وفرنسا قد أبلغا السكرتير العام بنفس المعلومات (٦٣) ، على أن قوات الجنرال كيتلى كانت لاتزال جاثمة على الأرض المصرية (٦٤) ٠

---

(٦١) كيتلى ، المصدر السابق ص ٥٣٣٥ ٠

(٦٢) برقيات الوفد الأمريكى من نيويورك رقم ٥٥ فى ١٠ نوفمبر ، ملف (٣٢٠/ ٥٧٧٤) :

(٦٣) فى ١٥ نوفمبر صرح السفير البريطانى فى واشـــنطن سير هارولد كاسيا Harold Casia امام نادى الصحافة القومى بأنهم على استعداد للانسحاب فور دخول القوات الدولية ، وتحدث لويد بنفس المعنى مع السـفير الأمريكى فى لندن الدريتش ٩ نوفمبر ـ برقية سرى جدا من لندن رقم ٢٦٣٩ ـ ملف (٨٦/١/٦٨٤) ٠

(٦٤) حول تفاصيل انسحاب القوات ، انظر ما يرد ذكره فى موضع لاحق ٠

التهديد

بالتدخل السوفيتي

في نفس الوقت ، قدم الاتحاد السوفيتي في الرابع من نوفمبر ١٩٥٦ ، مذكرات شديدة الجفاف والحدة ، لكل من المملكة المتحدة وفرنسا ، يحتج فيها على قيامها على نحو غير مشروع باغلاق الجزء الشرقي من البحر المتوسط والجزء الشمالي من البحر الأحمر ، أمام حرية الملاحة ، ومن ثم حصارهما لسواحل مصر وغيرها من دول البحر المتوسط وتعطيلها لأي انتفاع بقناة السويس . وأعلنت المذكرات السوفيتية ان حكومتي بريطانيا وفرنسا تتحملان المسئولية عن كافة النتائج المترتبة على تلك الأعمال وازدادت التحذيرات السوفيتية حدة في اليوم التالي ، حين وصلت رسائل سوفيتية الى الأمم المتحدة والولايات المتحدة تقترح استخداما مشتركا للقوات السوفيتية والأمريكية لوقف القتال الدائر في مصر بالقوة .

تزامن مع ذلك كله ، إن الاتحاد السوفيتي هدد بريطانيا وفرنسا باستخدام الصواريخ وغيرها من الأسلحة الحديثة ، وحذر اسرائيل من ان حكومتها تبث الكراهية والحقد .. الأمر الذي يضفي شكوكا حول وجود اسرائيل ذاته كدولة (٦٥) .

وقد رد الرئيس ايزنهاور على الفور على ذلك الاقتراح السوفيتي الذي تجاوز حدود التصور بالاستخدام المشترك للقوات السوفيتية الأمريكية لوقف القتال في مصر ، فأشار على رئيس الوزراء السوفيتي بولجانين بأن ادخال قوات جديدة الى مصر سوف يناقض تماما قرار الأمم المتحدة الذي يدعو لسحب كافة القوات الأجنبية من مصر ، وأن مثل هذا العمل يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وانه يتعين على كافة أعضاء الأمم المتحدة ، بما فيها الولايات المتحدة ان تعارض مثل تلك المحاولة ،

---

(٦٥) وثائق سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ــ المصدر السابق [illegible]

[illegible] .

ودعا الاتحاد السوفيتي لاحترام قرار الأمم المتحدة بوقف القمع العسكرى ضد شعب المجر وسحب قواته من المجر (٦٦) .

كذلك بعث كل من ايدن موليه بردودهما الى بولجانين فى ٦ ، ٧ نوفمبر أشاروا فيها الى القمع السوفيتي في المجر ، وقال موليه ان العمليات فى مصر لاتهدف الا لعلاج بعض أوجه عدم الاستقرار فى الشرق الأدنى بسبب تحريض بعض الحكومات ومنها الحكومة السوفيتية لحكومة مصر ، وقال ايدن ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت الخطوة الأولى نحو تنظيم قوة دولية تابعة للأمم المتحدة وان المملكة المتحدة توافق تماما على مبدأ انشاء تلك القوة (٦٧) .

أما فى القاهرة فقد شرح السفير الأمريكى (ريموند هير) موقف مصر فى برقياته الى الخارجية الأمريكية التى قالت أنه علم من مصادر عليمة ان الحكومة المصرية لم تطلب مساعدة سوفيتية ، لكنها لاتستطيع اصدار بيان (كان قد طلبه أحد المسئولين بالسفارة الأمريكية فى القاهرة) ترفض فيه العرض السوفيتي على ان مصر كما قال السفير الأمريكى قد طلبت من همرشولد ارسال القوة الدولية بأسرع ما يمكن ، وان كان أحد المستشارين المقربين لعبد الناصر كان يحث على ارسال قطع الأسطول السادس الأمريكى بأسرع ما يمكن باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لمنع التدخل السوفيتى (٦٨) .

وفى موسكو ، قال خروشوف لاجتماع للشباب فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، أنه مهما كان موقف مصر ، فلا يجب ان تتوقف الجهود لدعمها وتأييدها ولابد من انزال أقصى العقاب بالمسئولين عن الحرب ، ومضى يقول انه بفضل القوة السوفيتية سمع العالم كله صوت الشعب السوفيتى دفاعا عن مصر صاحبة الحق فى قناة السويس (٦٩) .

ومرة أخرى تعلن الولايات المتحدة موقفها من احتمال التدخل السوفيتى على لسان الجنرال الفريد جرونتر Alfred Gruenther القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى أوربا بالرفض الحاسم للتهديدات السوفيتية حيث ،أعلن أنه لو تعرض الغرب للهجوم فان الدمار سوف يلحق بالاتحاد السوفيتى والكتلة السوفيتية (٧٠) .

---

(٦٦) نفس المصدر ص ١٨٢ ــ ١٨٣ .
(٦٧) المصدر السابق ص ١٨٢ ــ ١٨٣ ، ١٩٧ ــ ١٩٩ ، ٢٠٤ ــ ٢٠٥ .
(٦٨) برقية سرية من القاهرة رقم ١٣٥ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف (٧٤/٦٦١) .
(٦٩) برقية من موسكو رقم ١١٤٥ فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف (٨٦/١/٦٨٤) .
(٧٠) وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ١٨٤ .

وقد ردت الصحف السوفيتية بالاشـــارة الى ما وصفته بالسماح للمتطوعين السوفيت بالسفر الى مصر (٧١) ٠

وأكد وكيل الخارجية الأمريكية (هربرت هوفر) ما سبق ان قاله الرئيس أيزنهاور ، فى الكلمـة التى ألقـاها الدبلوماسى الأمريكى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ١٦ نوفمبر ، بأن مثـــل ذلك الاجراء السوفيتى سوف يكون مناقضا بكل وضـــوح لقرار الجمعية العامة فى الثانى من نوفمبر وأنه من واجب كافة الدول الأعضاء الامتناع عن ارسال أى قوات للمنطقة اللهم الا قوات الطوارىء الدولية (٧٢) ٠

---

(٧١) بيان وكالة تاس ١٠ نوفمبر ـ وبرقية من موسكو رقم ١١٦٢ في ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، (ملف ٨٦/أ/٦٨٤) ٠

(٧٢) النشرة الصحفية للخارجية الأمريكية رقم ٥٨٦ فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٦ ٠

تشكيل واســـتخدام
قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة
١ ـ ٢٦ نوفمبـــر ١٩٥٦

تحرك همرشولد ٠٠ دبلوماسية محمود فوزى ٠٠ قرار عبد الناصر ٠

أشار دالاس وزير الخارجية الأمريكى فى كلمته أمام الجمعية العامة، فى أول نوفمبر عند تقديم مشروع القرار الذى يدعو لوقف اطلاق النار وانسحاب القوات على الفور ، الى أن تلك الاجراءات وحدها غير كافية ، وأنه لابد من اتخاذ ما هو أفضل من مجرد استعادة الظروف التى أدت الى المأساة الحالية (٧٣) ٠

وقد بحثت الحكومة الكندية اسـتجابة لاقتراح دالاس الاجراءات الجديدة التى يمكن اتخاذها ، فأبلغ السفير الكنـــدى فى واشـــنطن (أرونولد هينى Arnold Heeney) وزيـــر الخارجيـــة الأمريكى (دالاس) فى الثانى من نوفمبر ، أن وزير خارجيـــة كنـــدا (ليستر بيرسون Lester Pearson) يسعى لاخراج بريطانيا وفرنسا من (المأزق) ولكنه يريد التأكد من موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا على ما يتقدم به من مقترحات ، وأضاف أن رد فعل وزير الخارجية البريطانى (لويد) لما طرحه المندوب السامى الكندى فى لندن كان ايجابيا ، وأن وزير خارجية كندا يفكر أولا فى تدبير قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة ثم البحث عن تسوية سياسية ٠

وقد أخبر دالاس السفير الكنـــدى فى واشنطن ان الموقف معرض للانهيار بشكل سريع وأنه من المهم التحرك العـاجل وبشكل بناء ، وأنه لايجب الخلط بين مشكلة قناة السويس والصراع العربى الاسرائيلى ٠ وتأسيسا على ذلك ، فان الولايات المتحدة ســـوف تتقدم بمشروعى قرارين

---

(٧٣) وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ٠

منفصلين ، أحدهما عن مشكلة قنــاة السويس ، والثــانى عن مشكلة فلسطين (٧٤) ·

وقال دالاس ان بريطانيا وفرنسا لم تسعيا للتوصـــل لاتفاق مع عبد الناصر لاحساسهما أنه من الضرورى التحرك للقضـــاء عليه ، وأن التوصل لاتفاق يعزز مكانته ، وكان منطقهما كما قال دالاس ، أنه لو أمكن تدمير جيش مصر وقواتها الجوية يكون الطريق بذلك قد أصبح ممهدا نحو تسوية مشكلة قناة السويس ، وأبدى دالاس تحفظاته على انشاء قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة لما تثيره من تعقيدات ، وأنه يفضـــل كما قال للسفير الكندى تدعيم قوات الجنرال (بيرنز) القائد العام لقوات هيئة الرقابة على الهدنة خاصة وأن اسرائيل لم تقدم على أى خطوة تساعده على النهوض بأعبائه (٧٥) ·

أما التفكير البريطانى والفرنسى تجاه تشكيل قوة دولية ، فقد أعلنه رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) فى الاذاعة والتليفزيون يوم ٣ نوفمبر ، مؤكدا أن بريطانيا وفرنسا قد تدخلت لوقف القتال ، وأن الأمم المتحدة عجزت عن ذلك ، وانهما سوف يرحبان بتولى الأمم المتحدة لتلك المهمة البوليسية ، وأعلن (ايدن) أن قوات فرنسا والمملكة المتحدة لابد وأن تبقى فى مواقعهما الى أن تصل قوات الأمم المتحدة لتتولى المهمة (٧٦) ·

وفى حديث بين نائب وكيل الخارجية الأمريكية (روبرت ميرفى) فى واشنطن فى نفس اليوم مع (آلفان Alphan) السفير الفرنسى ، قال الأخير ان حكومته تفضل ضم عناصر من القوات البريطانية والفرنسية ، بما يشبه ضم القوات الأمريكية الى قيــادة الأمم المتحدة فى كوريا عام ١٩٥٠ ، وأقر السفير الفرنسى بضرورة موافقة مصر على دخـول القوات الدولية الى الأراضى المصرية (٧٧) ·

وابان ذلك ، كان وزير خارجية كندا يجرى مبـاحثات عاجلة مع مختلف الوفود فى نيويورك لحشد التأييد للتوصل لحل ملائم ، كذلك كان السفير الكندى فى واشنطن يبحث الأمر ، حين وافق نائب وكيل الخارجية الأمريكية (ميرفى) مع السفير (هينى) على ضرورة التفاهم أولا

---

(٧٤) وثيقتا الجمعية العامة رقم أ/٣٢٧٢ ، ٣٢٧٣ ، وبرقية نيويورك رقم ٩٨ فى ١٢ نوفمبر ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠ ·

(٧٥) انظر مذكرة الحديث السرية بين دالاس والسفير الكندى هينى فى ٢ نوفمبر ، ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٧٤ ·

(٧٦) انظر النص فى مجلة histner فى لندن ٨ نوفمبر ١٩٥٦ ص ٧٣٥ ـ ٧٣٦ ·

(٧٧) مذكرة حديث سرية للغاية بين ميرفى نائب وكيل الخارجية الأمريكية والسفير الفرنسى فى واشنطن ، ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ـ ملف (٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) ·

مع فرنسا وبريطانيا ، واستفسر عن امكانيات موافقة مصر ، وفي نفس الاجتماع كان المستشار القانوني للخارجية الأمريكية حاضرا ، وقد اقترح أن يتضمن القرار انه لن يتخذ بموجبه اجراء بدون موافقة الأطراف المعنية ، وهي مصر والمملكة المتحدة وفرنسا ، والا فان مصر ، في رأيه سوف تعتبر قوات الأمم المتحدة معتدية شأنها شأن القوات البريطانية والفرنسية ·
وقد أكد السفير الكندى (هينى) رغبة كندا فى انشاء جهاز تابع للأمم المتحدة يسيطر على الموقف ويحول دون تدهوره ، وقد اتفق مع المسؤولين الأمريكيين على أن الحصول على تأييد الهند له أهمية حيوية (٧٨) ·

لقد أدت هذه المبادرة الكندية الى اقرار الجمعية العامة لقرار فى ٥ نوفمبر لوضع ترتيبات أولية لانشاء قيادة تابعة للأمم المتحـدة بقيادة (الجنرال بيرنز Burns) ، وفى السادس من نوفمبر بعد سريان وقف اطلاق النار بشكل كامل ، قدم همرشولد تقريرا ثانيا وأخيرا حول خطة القوات الدولية المقترحة (٧٩) ·

وفى السابع من نوفمبر ، اعتمدت الجمعية العامة المبادىء العـامة المحددة فى تقرير همرشولد وفوضته فى تطوير قوة الطوارىء وانشـــاء لجنة استشـــارية من ممثلى سبع دول يرأسهـا السكرتير العام لتلك القوة (٨٠) ·

وعلى الفور أبلغ همرشولد الحكومة المصرية التى سبق أن وافقت على انشاء القوة أن قرار التنفيذ يمكن أن يتخذ على الفور بدعوة الحكومات ارسال عناصر تلك القوة ، واستطلع رأى مصر بالنسبة للدول التى أبدت استعدادا للمساهمة بعناصر فى القوة الدولية من كندا وكولومبيا والدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد كمجموعة أولى (٨١) ·

وقد أبلغ السفير الأمريكى (لودج) السكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) أن الولايات المتحدة تفضل أن تتحرك قوات الأمم المتحدة فى نفس اليوم الى منطقة القناة (٧ نوفمبر) أو اليـوم التالى ، فأجابه همرشولد ، بأن القائد العام للقوات (بيرنز) لابد وأن يحصل أولا على موافقة المصريين على دخول القوات الأراضى المصرية ·

---

(٧٨) مذكرة حديث بين ميرفى والسفير الكندى ، ٣ نوفمبر ٥٦ ، ملف رقم ٣٢٠ ـ ٥٧٧٤) ·

(٧٩) تفاصيل انشاء القوة وولايتها وعلاقتها بالحكومة المصرية فى تقرير همرشولد وملحقاته وتعديلاته من ٤ نوفمبر الى ١١ ديسمبر ، وثيقة الجمعية العامة رقم أ/٣٣٠٢ ، النص المعدل فى ٦ نوفمبر ١٩٧٦ ·

(٨٠) هـذه الدول هى البرازيل ـ كندا ـ كولومبيا ـ الهند ـ ايران ـ النرويج وباكستان ··

(٨١) برقية نيويورك رقم ٢٤ فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠ ·

وفى العاشر من نوفمبر وافق الرئيس أيزنهاور على مذكرة مشتركة بين وزارتى الخارجية والدفاع تطرح خطة تقدم الولايات المتحدة بموجبها الجسر الجوى والنقل البحرى دون مقابل ، وان اقتضت التكاليف فيما بعد عن الأمم المتحدة مقابل الامدادات والمؤن التى ستزودها بها مع عدم ايفاد أى أفراد عسكريين من الولايات المتحدة أو خدمات معاونة فى المنطقة تحت اشراف الأمم المتحدة وأتاحت الخطة للدول التى ترتبط باتفاقيات ثنائية للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة ان تستخدم المعدات المقدمة لها فى برامج الدفاع المتبادل فى دعم قوات الأمم المتحدة (٨٢) ٠

ولكن عبد الناصر أخر موافقته على دخول القوات مصر برغم توقعات (لودج) وهمرشولد الأمر الذى أدى الى المزيد من (تبادل الآراء) حول طبيعة القوة ووظائفها ٠

وعلى أثر ذلك جرت مباحثـــات بين المنــدوب المصرى عمر لطفى وهمرشولد فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦ حيث قال عمر لطفى ان مصر سوف توافق على مســـودة بيان صحفى يعلن الاتفاق مع السكرتير العام على (المجموعات الأولى) من قوات الأمم المتحدة التى سوف تدخل مصر خلال أيام (يصحبها همرشولد لبحث التفاصيل) وعلى أساس : ـ

(أ) ان مصر لهـــا الحق فى تحديد الدول التى ستوافق عليهـــا للاشتراك فى قوة الأمم المتحدة ٠

(ب) ضرورة الحصول على موافقة مصر لدخول وتواجد القوة ٠

(جـ) إنه لن يكون للقوة (مهمة) فى بورسعيد ومنطقة القنال بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ٠

وعندما رفض همرشولد الشرط الأول ، تحفظت مصر فى موقفها ، أما بالنسبة للشرط الثانى فلم يكن همرشولد على استعداد لقبول دعوى جديدة من مصر بأن لها الحق اللاحق فى سحب موافقتها ، وقال ان الأمر لابد وأن يكون محل تفاوض (٨٣) ٠

---

(٨٢) مذكرة سرية عن المؤتمر بين ممثلى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ـ نص المذكرة التى ووفق عليها ـ انظر برقية الى نيويورك رقم ٢٧٧ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف رقم ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠ ، وانظر أيضا خطاب جراى مساعد وزير الدفاع الأمريكى لشئون الأمن الدولى الى ميرفى نائب وكيل الخارجية الأمريكى ، وخطاب ميرفى فى جراى فى ٩ نوفمبر بنفس الملف ٠

(٨٣) اتفق فى رسائل متبادلة على ان يكون موضوع سحب القوات محل مناقشة على أساس وجود اختلاف فى وجهات النظر حول انجاز أو عدم انجاز القوات للمهمة التى حددتها لها الجمعية العامة فى قرارها ٠

وفى رسالة شخصية بعث بها همرشولد الى الدكتور محمود فوزى ، قال انه يتما يتفهم حق مصر كدولة ذات سيادة فى سحب موافقتها على استمرار وجود قوات الطوارىء ،

لكن همرشولد قبل الشرط الثالث ، وصح انه لم يتم التوصل لاتفاق كامل فقد ووفق على البيان الصحفي ليصدر في وقت لاحق *

وظل تشكيل القوة الدولية المقترحة من المسائل المعلقة موضع خلاف، ففي خلال نفس الحديث طرح المندوب المصرى السفير عمر لطفى فى سياق اجابته على استفسار همرشولد فى ٧ نوفمبر طرح مذكرة يقول فيها ، أن مصر توافق على ضم قوات من كولومبيا ، والسويد ، وفنلندا ، واندونيسيا ، ويوغوسلافيا ، حيث أن تلك الدول لا ترتبط بأحلاف عسكرية مع الدول المعتدية وكان ان أثار هذا الاعتراض الحاد على كل من الدانمارك والنرويج (وهى دول أعضاء فى حلف الأطلنطى) ردا على شكل برقية عنيفة اللهجة بعث بها همرشولد الى عبد الناصر أكد له فيها الطابع الدولى لتلك القوة المقترحة ، وحذر من أن اقحام اعتبارات خارجية من شأنه أن يشوه ذلك الطابع ، بل وربما أدى الى فشل المشروع كله ، واختتم همرشولد برقيته لعبد الناصر بالتحذير من أن كثيرا من الدول سوف يصعب عليها فهم الموقف الذى تتخذه مصر آنئذ (٨٤) .

وكانت السفارة الأمريكية فى القاهرة قد بعثت للخارجية فى واشنطن تقريرا يقول ، أنه بعد أن تسلم عبد الناصر تلك الرسالة من الجنرال بيرنز فى ١٣ نوفمبر ، فقد كان على استعداد للموافقة على قوات من دول عديدة (باستثناء كندا) لكنه كان يحجم عن اعلان موافقته المحددة على قوات بعينها ، على أساس أنه يريد الانتظار حتى يوافق على تشكيل القوات ككل (٨٥) .

وفى نفس اليوم (١٢ نوفمبر ١٩٥٦ بتوقيت نيويورك) سحبت اعتراضاتها على اشتراك الدانمارك والنرويج ووافقت من حيث المبدأ على أن تسمح لعناصر كندية بالاشتراك بشرط أن ترتدى زى عسكرى مميز عن الزى البريطانى ، وقد أصر همرشولد على أن اشتراك العناصر الكندية ضرورى ، لكنه وافق على بحث التفاصيل حين يصل الى القاهرة (٨٦) .

= التابعة للأمم المتحدة ، فانه لابد ايضا وان يحتفظ للأمم المتحدة بالحق فى بحث أمر الانسحاب فى الوقت الذى ترى وتقدر فيه اكمال وانجاز المهمة المحددة لها بموجب قرار الجمعية العامة .

انظر برقية نيويورك السرية رقم ٨٢ ، وبرقية رقم ٩٢ فى ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف رقم (٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) .

(٨٤) برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ٥٩ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف رقم ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠ .

(٨٥) برقية سرية من القاهرة رقم ١٤٦٧ فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠ .

(٨٦) برقيات سرية من نيويورك ارقام ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، نفس الملف .

وشرح للجنة الإستشـارية لقوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة ، كيف فسر للمصريين قرار الجمعية العامة ، وقد وافقته اللجنة على ما اتخذه من اجراء وأوصت بأن يواصل العمل لنقل القوات الى مصر •
كذلك وافقت مصر على تفسـيرات همرشـولد ووافقت على دخول قوات الطوارىء UNEF الى أراضيها ، وعندئذ أصدر همرشولد بيانا صحفيا متفقا عليه يعلن أن القوات فى طريقها الى مصر •

وتوجه همرشولد الى القاهرة حيث مكث من ١٦ الى ١٨ نوفمبر كى يبحث مع مصـر مبـاشرة النقـاط الأساسية المتعلقة بوجود وعمل قوات الطوارىء الدولية فى مصر (٨٧) •

وقد أوجزت النتائج المتفق عليهـا فى مباحثات همرشـولد مع عبد الناصر ومحمود فوزى وزير خارجية مصر فى مذكرة أشارت الى قرارات الجمعية العامة فى ٢ ، ٥ ، ٧ نوفمبر وجاء فيها :ـ

(أ) ان الحكومة المصرية تعلن انها اذ تمارس حقوقها السيادية فى كل ما يتعلق بقوات الطوارىء الدوليـة ، فانها سـوف تسترشد فى موافقتها بقرار الجمعية العامة فى ٥ نوفمبر المنشىء للقوات •

(ب) ان الأمم المتحدة ، اذ تأخذ علما بهذا الاعلان وتعلن بدورها ان أنشطة قوات الطوارىء الدولية سوف تسترشد بالقرارات السابقة ، وتعلن بصفة خاصة ان الأمم المتحدة سوف تكون على استعداد ، فى ضوء ما تطلبه مصر ، لابقـاء قوات الطوارىء الدولية الى أن تسـتكمل مهمتها •

(جـ) تعلن مصر والسكرتير العام عن نيتهما فى المضى قدما لأن يبحثا معا الجوانب العملية لعمل قوات الطوارىء الدولية (٨٨) •

وعندما عاد همرشولد الى نيويورك ، أبلغ المنـدوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة السفير (لودج) وأبلغ (فليجر phleger) المستشار القانونى لوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن عن مباحثاته مع عبد الناصر ومحمود

---

(٨٧) أبلغ اندرو كورديه ANDREW CORDIER المساعد التنفيذى للسكرتير الأمريكى فى نيويورك ان همرشولد ينوى أيضا أثناء وجوده فى القاهرة استئناف المفاوضات مع مصر من أجل تسوية مشكلة قناة السويس على أساس المبادىء الستة ألتى اقرها مجلس الأمن ، وكان وزير الخارجية البريطانية (ايدن) قد وافق على ورقة تفصل تلك المبادىء ولكن تقرر عدم ابلاغ مصر بها فى ذلك الوقت ، برقية سرية من الوفد الأمريكى فى نيويورك رقم ٩٢ فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، نفس الملف السابق •

(٨٨) انظر نص المذكرة فى تقرير السكرتير العام ٢٩ نوفمبر ، وثيقة مجلس الأمن رقم ١٨٢٤ ، والنشرة الصحفية للأمم المتحدة عن قوات الطوارىء رقم ٢ فى ٢٥ نوفمبر •

فوزى وعلى صبرى مدير الشئون السياسية بمكتب عبد الناصر ، وقال همرشولد أن أحد الاجتماعات استمر سبع ساعات ، وانه هدد ثلاث مرات بالانسحاب وسحب قوات الأمم المتحدة من مصر • وقد اتفق مع عبد الناصر على أن قوات الطوارىء لا يجب أن تعتبر بمثابة اجراء من الاجراءات العسكرية التى اتخذت ضد مصر ، وانه تبعا لذلك كانت الموافقة ضرورية على دخول القوات واستمرار وجودها فى مصر • وقال همرشولد انه لما كانت بريطانيا وفرنسا تريان رأيا مخالفا لذلك، فقد كان عبد الناصر مفرطا فى حساسيته تجاه المسائل المتصلة بمدة بقاء القوات ومهامها وبمبدأ اشتراك أو عدم اشتراك قوات من كندا ، وأضاف همرشولد فى حديثه مع (لودج) و (فليجر) أنه لم يلحظ أى دليل على نشاط سوفيتى فى القاهرة ، وأنه وجد عبد الناصر مدركا لخطر استدعاء المتطوعين • كما حذر همرشولد المسؤولين الأمريكيين من حدوث أخطار جديدة اذا لم ينسحب البريطانيون والفرنسيون من بورسعيد قائلا لهما أن الموضوع كله يتوقف على انسحاب القوات البريطانية والفرنسية وحلول قوات الطوارىء الدولية محلهما والا فقد تندلع الاضطرابات مما قد يعطى البريطانيين الذريعة لمزيد من التدخل ، الأمر الذى قد يؤدى بدوره الى تدخل سوفيتى سواء عن طريق سوريا أو الأردن ، كما حذر همرشولد أيضا من خطر وقوع هجوم اسرائيلى على الأردن (٨٩) •

وفى الوقت الذى كان همرشولد قد غادر فيه لقاهرة ، وصل الى واشنطن مبعوث خاص من عبد الناصر هو مصطفى أمين ، حيث اجتمع مع كل من ميرفى نائب وكيل الخارجية ، وراونترى مساعد وزير الخارجية ، وطلب منهما أن ينقلا الى الرئيس أيزنهاور المعلومات التالية :

أن الرئيس المصرى لم يستجب للالحاح السوفيتى المتكرر بقبول متطوعين سوفيت ، ولم يقدم أى وعد عن اعطائهم قاعدة فى مصر ، وأن الطلب الشخصى المباشر الوحيد الذى تقدم به طلبا للمساعدة كان موجها الى الولايات المتحدة ، وانه لم يعلن عن ذلك اعتقادا منه ان هذا هو ما تفضله الولايات المتحدة ، أما غير ذلك من طلب للمساعدة ، فلم يكن سوى نداء عام غير موجه لأحد (٩٠) •

---

(٨٩) برقية سرية من نيويورك رقم ١٢٧ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف رقم ٦٨٤أ/٨٦/١ . وقال همرشولد انه أشار فى مباحثاته مع المصريين لمشكلات تطهير القناة والملاحة الاسرائيلية ، ومستقبل تسوية مشكلة قناة السويس •

(٩٠) تسلم همرشولد فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ رسالة من الحكومة المصرية ووزعت وثيقة من وثائق الجمعية العامة رقم أ/٣٣٠٤ وتقول الرسالة ان مصر تناشد المساعدة فى شكل متطوعين او اسلحة او بأى صورة من الصور من كل من لا يزال يحترم كرامة الانسان وسيادة القانون فى العلاقات الدولية •

وأضاف أن عبد الناصر يركز على دور المجموعة العربية والأمم المتحدة لما يراه من محاولات الاتحـاد السوفيتي استثمار محنته الحالية . وكذب عبد الناصر فى رسالته الى أيزنهاور التى حملها مصطفى أمين تأكيدات السفير السوفيتى (كيسيليف) بأن الاتحاد السوفيتى سـوف يدخل الحرب من أجل مصر ، وأكد انه لا يريد يقينا أن تصبح مصر كوريا ثانية أو أن تتخذ ذريعة لحرب كبرى .

وتعقيبا على هذه الرسالة وعلى ملاحظات اضافية أدلى بها مصطفى أمين ، أبلغ (ميرفى) مصطفى أمين ان التردد المصرى فى الموافقة الفورية على قوات الأمم المتحدة أثار قلقا عميقا لدى الحكومة الأمريكية ، وأضاف ميرفى ، ان اعتراضات عبد الناصر كان يسهل التفاوض حولها ، ثم طلب ميرفى وراونترى من مصطفى أمين أن يستخدم نفوذه من أجل التوصل لموافقة مصرية فورية على قوات الطوارىء الدولية (٩١) .

لكن على صبرى فى مؤتمر صحفى عقده فى اليوم التالى فى القاهرة ، ركز بشكل واضح على جوانب معينة ، فبعد أن هاجم تقاعس بريطانيا وفرنسا فى الانسحاب من مصر ، حذر على صبرى من أن استمرار اعتماد مصر على اجراءات الأمم المتحدة سوف يتوقف على تدابير قسرية محددة تتخذها دولة كبرى (يقصـد الولايات المتحدة) ، بما فى ذلك التدابير العسكرية اذا اقتضى الأمر . ومضى على صبرى يقول ان البديل الوحيـد سيكون استئناف الحرب ، وسيكون هذه المرة بدعم من دولة كبرى (يقصد الاتحاد السوفيتى) . وبعد ان دعا على صبرى الى تطبيق العقوبات ضد الدول المعتدية ، رفض أى تسوية تكافىء اللجوء الى استخدام القوة .

وقد فسرت السفارة الأمريكية فى القاهرة ملاحظات على صبرى فى المؤتمر الصحفى على أنها بيان رسمى للحكومة المصرية (٩٢) .

أما الخارجية الأمريكية فى واشنطن ، ففى معرض تعليقها على وقف اطلاق النـار فى مصر ووصفها له بأنه مزعزع وغير مستقر ، رأت أن عبد الناصر بعد أن أفاق من الصـدمة الأولى عاد الى نزعته العدوانيـة السابقة ، فقامت بابلاغ بعثاتها الدبلوماسية فى ٢٠ نوفمبر بأن بريطانيا وفرنسا تتقاعسان فى التخلى عن سيطرتهما الجزئية على قناة السويس

---

(٩١) برقية سرية الى القاهرة رقم ١٥١٦ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ ـ ملف رقم ٦٨٤/ ٨٦/١ .

(٩٢) برقية سرى للخـارجية من القـاهرة رقم ١٥٨٢ فى ١٩ نوفمبر ، ملف رقم (٨٦/١/٦٨٤) .

الى أن يحل محلهما قوات دولية تكفي لاحتلال منطقة القناة والسيطرة عليها (٩٣) ٠

كذلك أبلغت الخارجية الأمريكية بعثاتها الدبلوماسية أن اسرائيل اشترطت لانسحابها التوصل لترتيبات مرضية لها تتعلق بقوات الطوارىء الدولية ، واستخلصت الخارجية الأمريكية من ذلك أن اسرائيل تخطط للبقاء فى قطاع غزة وبعض الجزر فى خليج العقبة ، وأشارت فى برقيتها الدورية الى أن مكانة الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأدنى قد توطدت بشكل واضح وان لم يكن هنالك ما يؤكد على احتمال حدوث تدخل عسكرى سوفيتى وشيك ، وتنبأت الخارجية الأمريكية بعديد من المشكلات المعلقة دون حل سوف تؤدى الى عرقلة التوصل لتسوية طويلة الأجل للوضع فى المنطقة ، وان توقعت أن يكون للأمم المتحدة القدرة على الاضطلاع بدور أوسع وأنشط من ذى قبل (٩٤) ٠

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ قدم همرشولد تقريرا الى الجمعية العامة حول عدد من القضايا الادارية والمالية التى تتصل بانشاء تلك القوة الدولية التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الأمم المتحدة ، يحدد فيها سلطات قائدها وسلطات السكرتير العام ، والتنسيق مع حكومات الدول المساهمة بقوات أو امدادات أو خدمات ، وقدم مشروع قرار للجمعية العامة حول أسلوب تمويل القوة وتوزيع الأنصبة على الدول الأعضاء (٩٥) ٠

---

(٩٣) فى ٢٠ نوفمبر كتب همرشولد تقريرا قال فيه انه وصل الى مصر ٦٩٦ فرد من القوات الدولية تمركزوا فى أبو صوير ، وانه من المتوقع وصول ٢٢٤١ ، ثم ١٦٢٠ تعينا بعد ٠٠ انظر برقية سرية من لندن رقم ٢٧٦٩ فى ١٦ نوفمبر ٥٦ ، ملف رقم (٣٢٠ — ٥٧٨) ٠

(٩٤) برقية دورية سرية من واشنطن لقم ٤٢٠ فى ٢٠ نوفمبر ، ملف رقم (٦٨٤/٨٦/أ) ٠

(٩٥) نص التقرير ومشروع القرار ، والقرار الذى اعتمد ، انظر وثائق الجمعية العامة بأرقام أ/٣٣٨٣ ، أ/٣٣٨٣ المعدل فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ ، أ/٣٤٠٢ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، أ/٣٤٥٦ فى ١٤ ديسمبر ، أ/٣٥٥٦ فى ٨ فبراير ١٩٥٧ واضافته فى أول فبراير ١٩٥٧ ٠

مشـــكلة انســـحاب

القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية من مصر

١٩ نوفمبر ١٩٥٦ الى ٨ مارس ١٩٥٧

همرشولد ومحمود فوزى فى مواجهة لويد وبينو وجولدا مائير ٠

كان همرشولد يتابع مشكلة انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية من مصر وقت متابعته المستمرة لموضوع انشاء قوات الطوارىء الدولية واختصاصاتها ، ففى ١٩ نوفمبر ١٩٥٦ طلب شفويا من حكومات بريطانيا وفرنسا واسرائيل توضيحا عن مدى التزامها بقرارات الجمعية العامة فى ٢ ، ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ٠

جاء الرد الفرنسى على سؤال همرشولد فى مذكرة فرنسية بتاريخ ٢١ نوفمبر تقول أن فرنســا تدرس خطط الانسحاب ، وان فرنســا على استعداد للانسحاب ما أن تتمركز القوات الدولية فى مواقعها لأداء المهام المنوطة بها بموجب تلك القرارات ٠

أما رد اسرائيل فقد قدمته أيضا فى مذكرة فى ٢١ نوفمبر شرحت فيها أنه بالرغم من اتمام سحب بعض قواتها فسوف تحتفظ بمواقعها فى ٦ نوفمبر ، بمعنى انها سوف تحتفظ بمواقعها فى مصر لحين اتمام ترتيبات مرضية ، خاصة بقوات الطوارىء الدولية ، وأنه لابد لتلك الترتيبات من أن تضمن أمن اسرائيل ضد التهديد بالهجوم أو أعمال الحرب برا وبحرا ، كما اشارت مذكرة اسرائيل الى انها لاتزال تنتظر ردا على سؤالها حول سياسة مصر ونواياها تجاه اسرائيل (٩٦) ٠

وكان يبدو للسفارة الأمريكية فى تل أبيب ان قلق اسرائيل فى هذا الموضوع يستند جزئيا الى ما سبق ان صرح به همرشولد لجولدا مائير من ان الحفاظ على حرية العبور فى قناة السويس ليس من بين مهام قوات

---

(٩٦) وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ٠

الطوارىء الدولية ، ورأت السفارة الأمريكية ان اسرائيل استخلصت من تلك الملاحظة ان عبد الناصر يفرض تطبيق أجزاء معينة من قرار الجمعية العامة دون أجزاء أخرى (٩٧) ٠

كما بعث (سلوين لويد) وزير خارجية بريطانيا ردا على سؤال همرشولد بانه اتخذ موقفا مماثلا للموقفين الفرنسى والاسرائيلى ، فقال فى رسالة مؤرخة فى ٢١ نوفمبر ، انه لم يتم حتى ذلك التاريخ انسحاب يذكر للقوات ، وان ذكر ان القيادة الانجلو فرنسية مستعدة لتزويد قوات الطوارىء الدولية بوسائل النقل وغير ذلك من الامدادات والى ان تتمكن قوات الطوارىء الدولية من النهوض بأعبائها المكلفة بها بشكل فعال ، فان القوات الفرنسية والبريطانية سوف تبقى فى مصر ٠

قدم همرشولد تقريرا بالرسائل الثلاثة الى الجمعية العامة فى ٢١ نوفمبر لكنه امتنع عن التعليق سواء على امتثال الدول الثلاثة لقرارات الجمعية العامة أو على الاقتراح البريطانى بتزويد قوات الطوارىء الدولية بامدادات أو وسائل نقل ، الا أن الجمعية العامة فى ٢٦ نوفمبر أبدت (الأسف) لعدم سحب فرنسا واسرائيل والمملكة المتحدة لقواتها ، وكررت دعوتها لتلك الدول بالامتثال فورا لقراراتها (٩٨) ٠

وفى نفس الوقت حدث قدر محدود من التقدم نحو حل مشـــكلة تطهير قناة السويس فقد بعث السفير الأمريكى فى لندن (الدريتش) برقية الى واشنطن يشير الى امكانية عقد (صفقة متكاملة) والى ان بريطانيا مستعدة لوضع جدول زمنى محدد لسحب القوات وبشرط :

(أ) ان تبدأ الأمم المتحدة فى استخدام المعدات المتاحة لتطهير القنــــاة ٠

(ب) ان يوافق المصريون على بدأ التطهير على الفور ، وقد وصف سير ايفون كيرك باترك الوكيل الدائم لوزارة الخارجيـــة البريطانية هذا الاقتراح بانه دليل على حسن النية ، من قبل الحكومة البريطانية التى تشعر انه لابد وان يقابله خطوات من الأمم المتحدة نحو التوصل لحلول دائمة للمشكلات المعلقة فى الشرق الأوسط ، والا فان الاتحاد السوفيتى سوف يواصل استغلال حالة عدم الاستقرار فى المنطقة كلها (٩٩) ٠

---

(٩٧) برقية سرى للغـــاية من تل أبيب رقم ٦٥٣ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف (٨٦/١/٦٨٤) ٠

(٩٨) انظر وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ٠

(٩٩) برقية سرية من لندن رقم ٢٩١٥ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، ملف رقم (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

كذلك أشار المسؤولون في الخارجية البريطانية الى ان اصرار مصر على انسحاب القوات كشرط مسبق لتطهير القناة لا يستند الى منطوق قرار الجمعية العامة في نوفمبر ، ذلك القرار الذى أوصى ببدء تطهير القناة ما ان يتحقق وقف اطلاق النار (١٠٠) ٠

ومضت فكرة (الصفقة الكاملة) فى طريقها برغم بعض المناقشات فى مجلس العموم وخاصة حين بعث البروفيسور (جودهارت) الأستاذ بجامعة اكسفورد رسالة الى صحيفة التايمز اللندنية يحذر فيها من أنه حتى بعد انسحاب القوات فان المصريين قد يستبعدون بريطانيا وفرنسا من عبور قناة السويس على أساس انه لاتزال بين مصر وبينهما (حالة حرب) ٠

وللتغلب على تلك الصعوبة استطاع همرشولد الاتفاق مع محمود فوزى على صيغة قبلها (لويد) وزير خارجية بريطانيا ، تتمثل فى أن يقدم لويد تأكيدات علنية (على أساس مباحثاته مع محمود فوزى) مفادها انه بعد انسحاب القوات وتطهير القناة ، فلن يكون هنالك مجال للاستثناء من القاعدة العامة لحرية العبور فى قناة السويس ، ولم يرد ذكر اسرائيل فى تلك الصيغة (١٠١) ٠

وفى ٣ ديسمبر ١٩٥٦ أعلن (لويد) فى مجلس العموم ان الحكومتين البريطانية والفرنسية قد قبلتا بشروط معينة قرارات الجمعية العامة فى ٢٤ نوفمبر التى دعت لسحب القوات على الفور (١٠٢) ٠

وفوضت السكرتير العام فى المضى قدما فى اتخاذ الخطوات نحو تطهير القناة ، وحقيقة الأمر أن لويد بعد أن أعلن أن قوة الطوارئ الدولية سوف تتمكن فى القريب من الاضطلاع بمسئولياتها ، يكون قد تخلى عمليا عن تحفظات كل من حكومتـــه وحكومة فرنســـا فى تبرير بقـــاء قواتهما فى مصر (١٠٣) ٠

وأعلن لويد أيضـــا عن ارتياحه لبرنامج همرشولد فى تطهير قناة

---

(١٠٠) برقية سرية من لندن رقم ٢٩١٩ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، نفس الملف السابق ٠

(١٠١) برقية سرية دورية لوزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٥٤ فى ٣٠ نوفمبر ٥٦ ، ملف ٨٦/أ/٦٨٤ وبرقية الوفد الأمريكى فى نيويورك رقم ٢٩٩ فى ٢٩ نوفمبر ٥٦ نفس الملف ، ومذكرة السفارة البريطانية فى واشنطن الى الخارجية الأمريكية ٨ يناير ١٩٥٧ ، أرسل النص فى تعليمات برقية للسفارة الأمريكية فى القاهرة رقم ٥٦٢٩ فى ١٤ يناير ٥٧ ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

(١٠٢) رأى لويد ان همرشولد يعنى ذلك انسحابا تدريجيا على مراحل ٠

(١٠٣) وثائق السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ٢١٢ ـ ٢١٤ ٠

السويس واستعادة حرية الملاحة وبناء على ذلك تكون حكومتا بريطانيا وفرنسا مستعدتان لسحب قواتهما من بور سعيد دون تأخير (١٠٤) ٠ وأشار الى ان التعليمات قد صدرت للجنرال كيتلى لأن يرتب مع الجنرال بيرنز جدولا زمنيا للانسحاب الكامل يأخذ فى اعتباره المشكلات العسكرية والعملية ، كذلك فان سكرتير عام الأمم المتحدة سوف يعمل بأسرع ما يمكن على اجراء المفاوضات فى ضوء ما تم تبادله من رسائل والتوصل اليه من اتفاقيات حول مستقبل ووضع قناة السويس (١٠٥) ٠

وعلى الفور بادرت الخارجية الأمريكية باصدار بيان ترحب فيه بالقرار البريطانى والفرنسى بالانسحاب ، ودعت لتجديد الجهود لحل المشكلات الكامنة فى الشرق الأوسط ، وطالبت فيه بضرورة تطهير القناة للملاحة ، وأبرزت رأى الحكومة الأمريكية بضرورة الاتفاق على ترتيبات لادارة القناة طبقا للمبادىء الستة المتفق عليها فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

وخلال الفترة التى استكمل فيها انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، الذى تم فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، وجهت الأطراف اتهامات واتهامات مضادة الى بعضها البعض عن طريق السكرتير العام (١٠٦) ٠ وكانت تتعلق بمعاملة المواطنين الأجانب لكل طرف ، وغياب أحد الضباط البريطانيين ، والاستيلاء على الممتلكات ، وانتهاكات وقف اطلاق النار وما الى ذلك (١٠٧) ٠

وفى ٢١ ديسمبر قدمت مصر مشروع قرار تطلب فيه من السكرتير العام أن يرفع تقريرا الى الجمعية العامة حول الخسائر التى تكبدتها مصر نتيجة للعملية العسكرية كأساس لمطالبة اسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة كتعويض كاف لمصر (١٠٨) ٠

على انه بسبب النزاع طويل الأجل بين مصر واسرائيل ، فقد كانت مشكلة انسحاب القوات الاسرائيلية من مصر مختلفة بعض الشىء ٠ وفى ضوء ما كان يفترضه همرشولد من قلق اسرائيل العميق بالنسبة لخليج العقبة وقطاع غزة وغيرها من المناطق المتنازع عليها ، فان اقتراح همرشولد الذى قدمه الى المندوب الاسرائيلى فى الأمم المتحدة ، السفير أبا ايبان فى ٢٩ نوفمبر يطالبه فيه ان تعلن حكومته (وشيكا) انه لا توجد قوات

---

(١٠٤) برقية سرية من لندن لقم ٣٠٦٢ فى ٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، ملف رقم ٨٦/أ/٦٨٤ ٠
(١٠٥) وثيقة الجمعية العامة رقم ٣٤١٥/أ فى ٣ ديسمبر ١٩٥٦ ٠
(١٠٦) انظر كيتلى ، المصدر السابق ص ٥٣٣٦ ــ ٥٣٣٧ ٠
(١٠٧) وثائق الجمعية العامة أرقام ٣٤٤٤/أ ، ٣٤٤٩ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، ٣٤٥٦/أ ، ٣٤٦٦/أ فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ ٠
(١٠٨) وثيقة الجمعية العامة رقم ٣٤٧١/أ فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ٠

اسرائيلية بالقرب من قناة السويس قد لقى قبولا فوريا (١٠٩) من أبا ايبان ٠ وقد أبلغ ايبان همرشولد أول ديسمبر ١٩٥٦ انه نتيجة للانسحاب التدريجى طبقا لتعهد اسرائيل فى ٨ نوفمبر ، فانه بحلول ٣ ديسمبر لن تكون هنالك قوات اسرائيلية على بعد ٥٠ كم من قناة السويس، وذكر ايبان أيضا ، ان حكومته على استعداد لكى تبحث مع الجنرال (بيرنز) تمركز وحدات من قوات الطوارىء الدولية بين قناة السويس ومواقع اسرائيلية فى اقصى الغرب (١١٠) ٠

وقد اخبر (ايبان) السفير الأمريكى (لودج) ان همرشولد يعتقد ان تلك الاجراءات مع توضيح الموقف فى بور سعيد ، سوف يسمح ببدء تطهير قناة السويس (١١١) ٠

وخلال الشهور التالية ، فان رفض اسرائيل لسحب قواتها من مناطق أخرى متنازع عليها حتى يتم التوصل لترتيبات مرضية ، لم يؤثر على الموقف فى قناة السويس الا تأثيرا غير مباشر ٠ فمع استمرار اسرائيل فى المطالبة بحرية العبور فى قناة السويس ، لم تكن فى وضع يسمح لها بممارسة السيطرة المادية على القناة ٠

وفى السابع من يناير ١٩٥٧ أصدرت الخارجية البريطانية بيانا عقبت فيه على تقارير غير مؤكدة من القاهرة ، تقول بانه لن يسمح للسفن البريطانية والفرنسية بعبور قناة السويس مادامت اسرائيل باقية فى مواقعها فى قطاع غزة ، وقالت الخارجية البريطانية ان التقارير ، لو صحت، فهى تثير قضايا بالغة الأهمية ، حيث تكشف عن نوايا التمييز ضد بريطانيا وفرنسا لاعتبارات سياسية ، واذا اعتبرت وزارة الخارجية البريطانية مثل هذا المسلك انتهاكا لاتفاقية ١٨٨٨ ورجوعا عن التأكيدات التى قدمتها المصرية للسكرتير العام للأمم المتحدة ، أشارت الى مسودة البيان الذى وافقت عليه الحكومة المصرية وسلمه همرشولد الى سيربيرسون ديسكون أول ديسمبر ١٩٥٦ فى نيويورك ، حيث أوضح فيه تماما انه لم يصدر بيان رسمى من الحكومة المصرية انها فى حالة حرب مع فرنسا أو المملكة المتحدة ، وأنه ليس ثمة ما يدفع المملكة المتحدة لأن تعتقد ان حكومة مصر بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية سوف تتدخل فى عبور السفن البريطانية والفرنسية فى القناة انتهاكا لتعهداتها فى الاتفاقية ، وأنه لن يكون هناك ما يبرر مثل هذا التدخل ٠ وأشارت الخارجية البريطانية الى مباحثات همرشولد مع مصر وتأكيداته للحكومة البريطانية بانه هو أيضا

---

(١٠٩) برقية سرية من نيويورك رقم رقم ٢٣١ فى ٢٩ نوفمبر ، ملف رقم ٦٨٤/أ/٨٦ ٠

(١١٠) وثيقة الجمعية العامة رقم أ/٣٤١٠ فى أول ديسمبر ١٩٥٦ ٠

(١١١) برقية سرية من نيويورك رقم ٢٣١ ، المصدر السابق ٠

يفهم الموقف على هذا النحو ، وقد اتفق همرشولد وديكسون على اعلان نصوص البيان المصرى فى الوقت المناسب (١١٢) ٠

وقد أعلنت اسرائيل أول مارس ١٩٥٧ أنها سوف تسحب قواتها الباقية من مصر وذلك بعد أن دفعتها الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى الى اعلان ذلك الموقف وبحلول الثامن من مارس ١٩٥٧ استكملت قوات الطوارىء الدولية مهمة تولى المواقع الاسرائيلية فى قطاع غزة ومناطق خليج العقبة (١١٣) ٠

---

(١١٢) صحيفة التايمز ، لندن ، ٨ يناير ١٩٥٧ ، وانظر تعليق دالاس على تلك المشكلة فى وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، المصدر السابق ص ٣٣٨ ٠

(١١٣) لمزيد من التفاصيل حول مشكلة انسحاب القوات الاسرائيلية ، وانظر وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ص ٢١١ ـ ٣٥٣ ٠

مشـــــكلة

تطهير قناة السويس والمفاوضات حول مستقبلها

من يقوم بالتطهير ؟ ومن يدفع التكاليف ؟ ومن له حق المرور ؟

كانت مشكلة تطهير واعادة فتح قناة السويس التى أغلقت نتيجة لاغراق عدد من السفن عمدا فى مجرى قناة السويس ، مرتبطة أوثق أرتباط بمشكلة انسحاب القوات الأجنبية (١١٤) •

وكانت المشكلتان تبحثان فى آن واحد منذ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثانى من نوفمبر ١٩٥٦ •

ومنذ البداية أنكر البريطانيون والفرنسيون مسؤولية اغلاق القناة وهو الاتهام الذى وجهته اليهم مصر ، ويبدوا أن ذلك قد حدث نتيجة لأعمال متعمدة قام بها المصريون أنفسهم منتهكين بذلك اتفاقية ١٨٨٨ (١١٥) •

ولما كانت الولايات المتحدة تتطلع الى تسوية عامة لمشكلات الشرق الأوسط ، فقد قدمت فى ٣ نوفمبر قرارا الى الجمعية العامة يبرز العديد من الخطوات المؤدية الى حل لمشكلة قناة السويس وانشاء لجنة ثلاثية تتولى المسؤولية عن :

(أ) اتخاذ اجراءات اعادة فتح قناة السويس على الفور باعتبار ممرا مائيا دوليا آمنا •

---

(١١٤) فيما يتصل باغلاق قناة السويس كتبت القنصلية الأمريكية فى بورسعيد تقول أن مصر تفسر اغلاق القناة بأنه دفاع عنها ، انظر البرقيات السرية للقنصلية الأمريكية فى بورسعيد أرقام ٩٥ ، ٩٦ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ملف ٦٨٤/أ/٨٦ ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ •

(١١٥) انظر مذكرة الحديث السرية بين السفير الفرنسى (آلفان) و(ميرفى) نائب وكيل الخارجية الأمريكية فى ٣ نوفمبر (ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) والمذكرة البريطانية الشفوية الى همرشولد فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، وخطاب المندوب الفرنسى فى الأمم المتحدة الى السكرتير العام فى ١٩ نوفمبر (وثيقة الجمعية العامة رقم ٣٧٧/أ فى ٢١ نوفمبر ٥٦) والبيان الذى القاه زعيم الأغلبية فى مجلس العموم البريطانى ريتشارد بتلر فى ٢٢ نوفمبر ٥٦ ـ برقية من لندن رقم ٢٧٨٩ فى ٢٣ نوفمبر ٥٦ (ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) ••

(ب) اعداد خطة بالتشاور مع مصر وفرنسا والمملكة المتحدة للادارة والصيانة طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ والمبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن بموافقة مصر فى ١٣ أكتوبر ٠

(جـ) السعى لاقرار هذه الخطة ووضعها موضع التنفيذ (١١٦) ٠

لكن رد الفعل الفرنسى لهذا القرار كان فوريا وسلبيا ، فقد اطلع السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة (لودج) على برقية فى نفس اليوم من جوكس Joxe مدير عام الخارجية الفرنسية يعترض فيها على مشروع القرار المقترح بدعوى أنه ينتزع مشكلة القناة مباشرة من أيدى فرنسا ، بل ووضع فرنسا على قدم المساواة مع مصر ، ثم لا تمثل فرنسا فى تلك اللجنة الثلاثية التى سوف تمنح صلاحيات لا حدود لها ، لا سيما فيما يتصل باعادة فتح القناة مع تنحية فكرة الادارة الدولية جانبا ٠

ونتيجة لهذا الاعتراض الفرنسى ، فقد أوصى (لودج) الخارجية الأمريكية ، أن تؤكــد للفرنسيــين إن القرار ليس بالخطــورة التى يخشــونها (١١٧) ٠

وفى الواحدة صباحا فى الرابع من نوفمبر بتوقيت باريس ، اتصل جوكس مدير عام الخارجية الفرنســية بالســفير الأمريكي فى باريس (ديللون) ليبلغه بصدمة الفرنسيين بالاقتراح الأمريكى الذى يضع بريطانيا وفرنسا على قدم المساواة مع عبد الناصر ، وعلى الفور أبرق الســفير الأمريكى الى واشنطن يقول ان الاقتراح قد يهدد التضامن فى منظمة حلف الأطلنطى (١١٨) ٠

وقد استجابت الخارجية الأمريكية بان فوضت سفيرها (ديللون) بان يبلغ (جوكس) ان مشروعى القرارين الأمريكيين حول قناة السويس وفلسطين لن يقدما فى الوقت الحاضر (١١٩) ٠

أما فيما يتصل بمفاوضات وقف اطلاق النار ، فقد اقترحت فرنسا والمملكة المتحدة فى ٦ نوفمبر استخدام معداتهما لتطهير القناة ، الا انهما عندما واجهتا رفضا من همرشولد لخدماتهما (١٢٠) عملا عن طريق حكومتى

---

(١١٦) وثيقة الجمعية العامة رقم أ /٣٢٧٣ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ٠

(١١٧) برقية سرية من الوفد الأمريكى فى نيويورك رقم ٢ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٣٠١/٩٧٤) وفى ١٦ نوفمبر أبلغت الخارجية الأمريكية السفير لودج فى نيويورك بنص معدل للقرار رأت أنه منحاز بشكل واضح لبريطانيا ولفرنسا ولا تتوقع ان توافق عليه الجمعية العامة ـ برقية سرية الى نيويورك رقم ٣١٥ فى ١٦ نوفمبر (نفس الملف) ٠

(١١٨) برقية سرية من باريس رقم ٢١٦٨ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) ٠

(١١٩) برقية سرية الى باريس رقم ١٦٨٨ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(١٢٠) نفس المصدر السابق ٠

الدانمارك وهولندا لابرام عقود من شركات خاصة (١٢١) • وبحث امكانية العمل من خلال هيئة المنتفعين بالقناة (١٢٢) •

وفى ١١ نوفمبر ، اقترحت بريطانيا فى معرض تقديم الدعم لجهود همرشولد لتنظيم فريق لتطهير القناة تحت رعاية الأمم المتحدة ، اقترحت تقديم أى سفن للانقاذ والتطهير تحت رعاية البحرية البريطانية (١٢٣) •

وحتى يتجنب همرشولد تعقيد المفاوضات الدائرة ، فقد طلب فى ١٢ نوفمبر من السفير الأمريكى (لودج) أن يجمد مؤقتا مشروعى القرارين عن قناة السويس ومشكلة فلسطين (١٢٤) •

وأبلغه أن مصر قد تقبل الاستعانة بالفنيين من الدانمارك والنرويج لتطهير القناة ، وربما تقبل فنيين بريطانيين على أسس تجارية بحتة ، وأضاف همرشولد انه يخالف وزير خارجية بريطانيا (لويد) فى قوله ان قوات الطوارىء الدولية مسؤولة بموجب قرار الجمعية العـامة عن مهمة تطهير القناة ، وعقب ان القوات الدولية اذ تحل محل القوات الفرنسية والبريطانية ، قد تتمكن من التفاوض حول ترتيبات التطهير وحول ادارة القناة مستقبلا طبقا للمبادىء الستة السابق الاتفاق عليها ، وأنه لا يمكن تجاوز هذه النقاط الستة (١٢٥) •

وقد نقلت الخارجية الأمريكية هذه المعلومات الى السفارة الأمريكية فى لندن مع توضيح آخر للسياسة الأمريكية ، وقالت ان مستقبل هيئة المنتفعين لا يمكن تقريره قبل اتضاح الموقف فى الشرق الأدنى تماما ، وأن وزارة الخارجية الأمريكية لا تحبذ على كل حال اشتراك الهيئة فى التطهير فى ذلك الوقت ، وأن الولايات المتحدة تجرى دراسات أولية لاحتمال اشتراك الولايات المتحدة فى تلك المهمة (١٢٦) •

ولدى عودة همرشولد من مباحثاته فى القاهرة ما بين ١٦ ــ ١٨ نوفمبر بشأن قوة الطوارىء الدولية ، أبلغ السفير الأمريكى (لودج) ومستشار الخـــارجية الأمريكية (فليجر) انه قد اتفق على ان يطلب

---

(١٢١) وثيقة الجمعية العامة رقم ٣٤٩٢/أ فى ١٠ يناير ١٩٥٧ •

(١٢٢) برقية سرية للغاية من لندن رقم ٢٥٩٥ فى ٨ نوفمبر ١٩٥٦ (الملف السابق) •

(١٢٣) وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط (المصدر السابق ص ٣٥٤ ــ ٣٥٥) •

(١٢٤) فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ بعثت الخارجية الأمريكية تعليمات لسفاراتها لبحث ترشيح الدول التى سوف تشارك فى اللجان المقترحة فى مشروعى القرارين (برقية دورية سرية رقم ٤٠٥ فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ ــ الملف ٣٢٠ ــ ٥٧٨٠) •

(١٢٥) برقية سرية من نيويورك رقم ٦٨ فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ ــ نفس الملف السابق •

(١٢٦) برقية سرية الى لندن رقم ٣٤٦٣ فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، (ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١) •

المصريون مساعدة الأمم المتحدة لتطهير قناة السويس بالتعاون مع مصر بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، وأن مصر سوف تعارض استخدام اسرائيل للقناة مادامت القوات الاسرائيلية لاتزال متمركزة خارج خطوط الهدنة ، كذلك عبر همرشولد عن اعتقاده بانه مادامت قوات الطوارىء الدولية قد دخلت بموافقة مصر فهى لا تستطيع انجاز تطهير القناة كأجراء قسرى ضد مصر على نحو ما يتمنى البريطانيون والفرنسيون .

وقد أبلغ الدكتور فوزى همرشولد خلال مباحثاته تلك فى القاهرة ، أن مصر لن تسأل فرق التطهير الدانماركية والهولندية ما اذا كانوا يستخدمون خبراء بريطانيون أو معدات بريطانية ، وقد قال همرشولد فى هذا السياق ان مصر سوف توافق على أن تتولى قوات الطوارىء الدولية حماية أعمال تطهير قناة السويس (١٢٧) .

وفى ٢٠ نوفمبر قدم همرشولد تقريرا للجمعية العامة عن تطهير القناة مشيرا الى أنه سوف يتصل (بعدد من الدول الخارج النزاع الحالى) وطلب تفويضا بتحمل بعض الالتزامات المالية للنهوض بأعمال التطهير ، وقد أقرت الجمعية العامة التقرير ككل ومنحت التفويض المطلوب لهمرشولد (١٢٨) .

وقبل ذلك بيومين كان (ريتشارد بتلر Richard Butler) زعيم الأغلبية فى مجلس العموم البريطانى قد صرح فى البرلمان ، أنه قد تم احراز تقدم ممتاز فى تطهير الجزء الخاضع للسيطرة البريطانية والفرنسية فى قناة السويس ، ولكن (هيو جينسكيل Hugh Gaitskell زعيم المعارضة ، اذ تحدث مؤكدا أن وجود القوات البريطانية والفرنسية هو العقبة الأولى أمام تطهير بقية أجزاء قناة السويس ، فقد حث على الانسحاب الفورى لتلك القوات ، واستمر النقاش بينهما (١٢٩) ، واشترك فيه أنيورين بيفين Aneurin Bevin) نفى فيه أى نية للتصدى لدور الأمم المتحدة (١٣٠) .

---

(١٢٧) مذكرة سرية غير موقعة عن حديث بين همرشولد وكل من لودج وفليجر فى نيويورك ١٩ نوفمبر وبرقية الوفد فى نيويورك رقم ١٢٧ فى نفس التاريخ (ماف ٨٦/أ/٦٨٤) .

(١٢٨) شارت كل من كندا وكولومبيا والهند والنرويج ويوغوسلافيا والولايات المتحدة فى تبنى مشروع القرار .

(١٢٩) برقية من لندن رقم ٢٨٧٩ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) .

(١٣٠) برقية من نيويورك سرية رقم ١٦٥ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٩٤ ـ ٧٣٠١) .

أما الفرنسيون فقد تمثل موقفهم فى خطة سلمها (بينو) وزير خارجية فرنسا للسفير الأمريكى (لودج) فى ٢٣ نوفمبر تحاول أن تحقق تسوية تبقى فى الظاهر ، على القناة تحت سيطرة عبد الناصر ، لكنها فى حقيقة الأمر تفصل بين القناة وبين سياسة أى دولة ، وتدعو تلك الخطة لقيام ثلاثة أجهزة : ـ

(أ) هيئة مصرية تتولى الادارة اليومية للقناة ٠

(ب) هيئة للمنتفعين بقناة السويس ٠

(جـ) منظمة مالية (البنك الدولى مثلا) تقدم القروض لتطهير القناة وتطويرها ٠ وتشترك الهيئات الثلاثة فى تقرير السياسة العامة للقناة بما فى ذلك مشروعات تحسينها (١٣١) ٠

وخلال الأيام القليلة التالية ظهرت دلائل على أن بعض الدول العربية والآسيوية قد تتقدم بمشروع قرار يدعو فرنسا والمملكة المتحدة لتحمل كل تكالف تطهير القناة (١٣٢) ٠

فألمح المندوب البريطانى فى نيويورك فى ٢٦ نوفمبر ، انه لو اتخذ مثل هذا القرار فان حكومته قد تنسحب من الأمم المتحدة ، فبادر السفير الأمريكى لودج بأن طلب من الخارجية الأمريكية سرعة التصرف لمنع صدور مثل هذا القرار ، بأن اقترح اسلوبا أكثر اعتدالا (١٣٣) ٠

وقد وصلت تعليمات بعد ثلاثة أيام تؤكد أن حكومته سوف تعارض بقوة أى اقتراح يطالب المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل أو أى مجموعة من الدول بدفع تكاليف قوات الطوارىء الدولية أو تطهير قناة السويس (١٣٤) ٠

وقد استمرت فى نفس الوقت مناقشات تمويل وتخصيص تكاليف تطهير القناة والقوات الدولية فى اللجنة الاستشارية لقوات الطوارىء الدولية وفى اللجنة الخاصة للجمعية العامة وبين السكرتارية وبعض الوفود ٠

---

(١٣١) برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ١٨١ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ (نفس الملف السابق) ٠

(١٣٢) برقية سرية من نيويورك رقم ١٨٧ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٣١٠ ـ ٥) ٠

(١٣٣) برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ١٩٤ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٦٨٤/أ/٨٦) ٠

(١٣٤) برقية سرية الى نيويورك رقم ٢٧ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٣٢٠ ـ ٥٧٨٠) ٠

ولم تكن لدى السكرتارية خطة محددة ، وكانت تفكر فى اشتراك البنك الدولى (١٣٥) ٠

وفى ٢٣ نوفمبر عقبت الخارجية الأمريكية على الخطة الفرنسية بأن بعثت بتعليمات الى السفير (لودج) ليبلغ الفرنسيين انها لا تتوقع أن توافق الأمم المتحدة على مثل تلك الخطة ولكن يجب اعطاء الأولوية لتطهير القناة فى كل الأحوال (١٣٦) ٠

وعند هذه المرحلة التى كانت فيها المفاوضات الخاصة بالاتفاق على (صفقة متكاملة) تربط بين تطهير القناة وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية تسير على قدم وساق ، كانت سفن الانقاذ وغيرها من المعدات تتجمـــع تحت رعاية حـــكومتى هولندا والدانمارك بترتيب من شركتى (سفتزر Svitzer وسميث Smith) وكلف همرشولد اللفتنانت جنرال (ريموند هويلر Raymond Wheeler) و (جون ماك لوى John Mccloy للمساعدة فى عمليات التطهير وفى الأمور الحالية ، وفى ٣ ديسمبر أعلنت كل من فرنسا وبريطانيا انهما سوف تسحبان قواتهما من مصر وشيكا ، وبعد ذلك بخمسة أيام وصل الجنرال هويلر الى مصر مع عدد من الفنيين بدأوا على الفور بحث العوائق على جانبى خط وقف اطلاق النار (١٣٧) ٠

الا انه فى نفس الوقت ظهرت مشكلة سياسية جديدة ، فقد أبلغ السفير البريطانى ديكسون همرشولد فى ٧ ديسمبر ١٩٥٦ ان المملكة المتحدة تعتبر أسطول الانقاذ الخاضع لسيطرتها وحدة متكاملة اما ان يبقى كله أو يذهب كله ، وانه لن يستمر فى العمل فى بورســعيد الا بعدة ضمانات تكفل حماية الوحدات ومنحها امتيازات الحصانات الدبلوماسية الخاصة بالأمم المتحدة وانه بدون تلك الضمانات فان أسطول الانقاذ سوف يغادر المنطقة مما يعطل أعمال التطهير ، وقد أبلغ ديكسون السفير الأمريكى بهذا الموقف وطلب تأييد الولايات المتحدة (١٣٨) ٠

لكن الخارجية الأمريكية أبلغت لودج فى اليوم التالى ان ينقل الى همرشولد انه يستطيع الاعتماد على الدعم الأمريكى الفورى لقناة السويس ،

---

(١٣٥) برقية محظورة من نيويورك رقم ٢١٧ فى ٢٨ نوفمبر (نفس الملف) وانظر أيضا محاضر اللجنة الخامسة للجمعية العامة خاصة التقرير رقم أ/٣٥٦ فى ٢٥ فبراير ١٩٥٧ ٠

(١٣٦) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٤١ فى ٣٠ نوفمبر ٥٦ (ملف ٩٧٤ - ٧٣٠١) ٠

(١٣٧) التقرير الثانى للسكرتير العام عن تطهير قناة السويس ، وثيقة الأمم المتحدة أ/٣٤٩٢ فى ١٠ يناير ١٩٥٧ ٠

(١٣٨) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٣٠١ فى ٩ ديسمبر ١٩٥٦ (ملف ٩٧٤ - ٧٣٠١) ٠

ثم يترك لتقديره السياسى مسأله استمرار الاستعانة بوحدات الانقاذ البريطانية الفرنسية ، لاسيما وانها مرتبطة بمشكلة الضمانات السياسية التى تطلبها (١٣٩) ٠

وقد اعتبر همرشولد الموقف الذى أبلغه المندوب البريطانى له بمثابة (شروط خطيرة) (١٤٠) تنال من الموقف البريطانى السابق ، ووصف الموقف البريطانى لنائب المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة بأنه بمثابة محاولة للاحتفاظ بموطأ قدم لهم ، كذلك فان الجنرال هويلر كان يقدر أن عملية تطهير القناة يمكن أن تتم دون الاستعانة بالبريطانيين (١٤١) ٠

وقد تبودلت رسائل كثيرة حول هذه المشكلة وصلت الى ذروتها فى انذار بريطانى تسلمه همرشولد بعد ظهر ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ بأن بريطانيا سوف تسحب كل سفنها ظهرا بتوقيت نيويورك فى ١٧ ديسمبر ما لم توافق مصر على بقاء أطقم السفن البريطانية بشروط محددة تكفل توفير الحماية لهم بحرا وبرا بواسطة قوات الأمم المتحدة ٠ وبعد ساعات قليلة من تسلم همرشولد لتلك الرسالة أبلغ (جيمس باركو James Barco عضو الوفد الأمريكى فى نيويورك ان مصر لن تقبل تلك الشروط وشكا همرشولد من ذبذبة الموقف البريطانى وطرحهم لمطالب لا تنقطع طوال المفاوضات (١٤٢) ٠

وأضاف همرشولد أنه لم يعد يعرف متى سوف تنسحب القوات البريطانية والفرنسية وانه لو استمرت الأمور على هذا النحو ، فانه سوف يكون أول المنسحبين (١٤٣) ٠

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٥٦ رفض همرشولد الشروط البريطانية ، وفى رسالة بعث بها الى ديكسون (ثم اطلع عليهـا لودج فيما بعد) قال همرشولد انه غير مقتنع بحكمة المملكة المتحدة فى الاصرار على ان يتولى ضباط بريطانيون وأطقم بريطانية قيادة السفن الستة التى تريد الأمم

---

(١٣٩) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٦٠ فى ١٠ ديسمبر ٥٦ (نفس الملف السابق) ٠

(١٤٠) سلم همرشولد للوفد الأمريكى فى نيويورك فى ١٤ ديسمبر نسخة من المذكرة التى بعث بها الى لويد يستعرض تطورات المشكلة منذ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ٠ انظر برقية من نيويورك رقم ٣٤٨ فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ (نفس الملف السابق) ٠

(١٤١) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٣٢٣ فى ١١ ديسمبر ١٩٥٦ (نفس الملف) ٠

(١٤٢) انظر خطة سوين لويد فى مجلس العموم البريطانى ١٧ ديسمبر ١٩٥٦ ٠ برقية من لندن رقم ٣٣٥٦ (نفس الملف ونفس التاريخ) ٠

(١٤٣) برقية سرية من نيويورك رقم ٣٥٨ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ (الملف السابق) ٠

المتحدة استخدامها فى طول القناة ، لأن ذلك ، كما قال همرشولد لديكسون يخلق (مشكلات سياسية حادة) لا تتناسب مع الفوائد التى تعود من عملية التطهير ، وأنه لذلك لا يستطيع المجازفة وأنه من المصلحة العامة الاستمرار دون تلك السفن الستة وتحمل التأخير فى الوقت (١٤٤) ٠

وقد جرت مناقشات مستفيضة فى كل من نيويورك وبورسعيد ، وفى ٢٧ ديسمبر اتفقت الحكومات المعنية على خطة تحمل بموجبها سفن الانقاذ البريطانية والفرنسية علم الأمم المتحدة وحصلت على الحصانة التى تمنحها الحكومة المصرية لسفن الأمم المتحدة التى تعمل تحت قيادة الجنرال هويلر ٠ وقد غادرت السفن البريطانية والفرنسية القناة بعد استكمالها لمهامها فى منطقة بورسعيد وذلك فى ٢٤ يناير ١٩٥٧ (١٤٥) ٠

وفى نفس الوقت كانت العمليات العادية الأخرى التى تقوم بهـا الأمم المتحدة لتطهير الجزء الجنوبى من قناة السويس قد بدأت ٢٨ ديسمبر ١٩٥٦ ، وفى الجزء الشمالى بعد ذلك بثلاثة أيام ، بموجب خطة وضعها الجنرال هويلر ووافقت عليها السلطات المصرية ٠

وقد تم تبادل رسائل يوم ٨ يناير ١٩٥٧ بين همرشولد ومحمود فوزى بما يمثل اتفـاقا بين مصر والأمم المتحدة حـول تطهـير قنـاة السويس (١٤٦) ٠

وتم التطهير النهائى لقنـاة السويس فى ١٠ أبريل ١٩٥٧ بتكلفة اجمالية تقدر بـ (٨٧ر٠٤٢ر٣٧٦ر٨ دولار) (١٤٧) ٠

وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ثمانية شهور أن تسدد التكاليف من زيادة رسوم العبور فى القناة بنسبة ٣ فى المائة ٠

---

(١٤٤) برقية من نيويورك رقم ٣٦٢ فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٦ (نفس الملف السابق) ٠

(١٤٥) تقرير السكرتير العام عن تطهير قناة السويس ــ وثيقة الأمم المتحدة رقم أ/٣٧١٩ فى أول نوفمبر ١٩٥٧ ٠

(١٤٦) التقرير الثانى للسكرتير العام حول تطهير قناة السويس مع ثلاث ملاحق ــ وثيقة الأمم المتحدة رقم أ/٣٤٩٢ فى ١٠ يناير ١٩٥٧ ٠

(١٤٧) وثيقة الأمم المتحدة رقم أ/٣٧١٥ ٠

الغرب لازال يناور من أجل التدويل ـ التجربة الثالثة
هيئـــة المنتفعين
بقناة السويس ، ومستقبل ادارتها

عندما بدأ العدوان على مصر أواخر أكتوبر ١٩٥٦ ، كانت هيئـة المنتفعين بقناة السويس ، لا تزال فى المراحل الأولية من التنظيم ، وكان مديرها المعين هيفند بارتلز Hyvind Bartels من الدانمارك يبحث فى لندن أمورا مثل الوضع القانونى والحصانات والموظفين ، والمكافآت ، ومقر الاقامة .

وكانت السفارة الأمريكية فى لندن قد أبرقت للخارجية فى واشنطن فى ٣١ أكتوبر تقول أنه فى ضوء الموقف الجديد ، يبدو أن بريطانيـا تتوقع أن تضطلع هيئة المنتفعين بدور متزايد فى ادارة القناة ، وتتساءل عما اذا كانت الولايات المتحدة والدول الاسكندنافية وغيرها سوف تؤيد هيئة المنتفعين لو انها شاركت فى الاحتلال الأنجلو فرنسى لمنطقة القناة ، وقد أجابت وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن فى اليوم التالى بأن الولايات المتحدة قد أرجأت كل الاجراءات التى تتصل بهيئة المنتفعين حتى يتضح الموقف كله (١٤٨) .

وفى ١٥ نوفمبر ، أبلغ مسؤول بالخارجية البريطانية عضوا بالسفارة الأمريكية فى لندن ، أنه بينما يصر الفرنسيون على اعادة تنشيط هيئة المنتفعين بالقناة ، فان حكومته تتفق مع الولايات المتحدة فى أنه من الأفضل ارجاء النظر فى الموضوع حالياً وان أضاف انه من الضرورى الابقاء على الفكرة ذاتها اذ ربما يكون لها دور هام فى التوصل لحل لمشكلة قناة السويس فى نهاية المطاف ، وأنه قد يتسنى التوصل لنوع من التسوية العـامة المستمدة من الرسائل المتبادلة بين همرشولد ومحمود فوزى ، وكان رأى المسؤول البريطانى أن دولا أخرى مثل النرويج وهولندا قد تحبذ هـذا

(١٤٨) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٢٣٨٢ فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ، والى لندن رقم ٣١٦٣ فى أول نوفمبر ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .

الاتجاه ، كما ان التأييد الأمريكى سوف يساعد المملكة المتحدة على وقف المحاولات الفرنسية الساعية نحو السيطرة الدولية الكاملة التى لن يقبلها عبد الناصر (١٤٩) ٠

وكان همرشولد خلال مباحثاته فى مصر قد علم أن مصر لا تزال توافق على الصيغة التى اقترحها لتسوية مشكلة قناة السويس ، كذلك فان عبد الناصر رغم تردده فى الموافقة على بدء مفاوضات جديدة بين محمود فوزى ووزير الخارجية الفرنسى (بينو) الذى سبق أن غرر بهم من قبل ، كان لا يزال مستعدا لاستئناف المفاوضات على أساس مقترحات السكرتير العام ٠

وقد شعر كل من المندوب الأمريكى السفير (لودج) والمستشار القانونى للخارجية الأمريكية (فلجر Phleger) بعد أن حدثهما همرشولد عن مباحثاته فى مصر ، أن همرشولد يبدو راغبا فى الاضطلاع بدور التفاوض من أجل تسوية مشكلة قناة السويس ، وأنه يفضل استخدام اللجنة الاستشارية الخاصة بقوات الطوارىء الدولية بدلا من الاستناد الى مشروع القرار الأمريكى الخاص بمشكلة قناة السويس (١٥٠) ٠

وانطلاقا من مبادرة قام بها السفير الهولندى فى لندن (ستيكر D. U. Stikker) وهو نائب رئيس هيئة المنتفعين بالقناة ، بدأت المباحثات فى لندن أوائل ديسمبر حول مستقبل الهيئة (١٥١) ٠

وبعد أن أحالت السفارة الأمريكية فى لندن العديد من التساؤلات التى أثارها السفير الهولندى (ستيكر) تلقت تعليمات من واشنطن تقول الآتى : —

(أ) ان الولايات المتحدة تفضل استمرار هيئة المنتفعين وسوف تدفع حصتها من التكاليف ٠

(ب) إن الهيئة وان كان لا يجب أن تنفرد بالتصدى لحل مشكلات التطهير والتمويل ، فلابد وأن يكون لها دور هام فى مستقبل ادارة القناة من خلال مفاوضات بين فرنسا ومصر والمملكة المتحدة تحت رعاية همرشولد وعلى أساس المبادىء الستة التى أقرها مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

---

(١٤٩) برقية سرية من لندن رقم ٢٧٤٤ فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٦ (الملف السابق) ٠

(١٥٠) برقية سرية من نيويورك رقم ١٢٧ فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ (ملف ٦٨٤/أ/٨٦) ، وانظر ما سبق الاشارة اليه فى موضوع سابق عن مباحثات همرشولد فى مصر التى نقل مضمونها للمندوب الأمريكى فى نيويورك ٠

(١٥١) برقيات سرية من لندن أرقام ٣١٤٥ فى ٥ ديسمبر ١٩٥٦ ، ٣١٧١ فى ٦ ديسمبر ١٩٥٦ (ملف ٩٧٤ — ٧٣٠١) ٠

(ج) انه فى ضوء المفاوضات التى تجرى على أساس المبادىء ، فلابد من توسيع اطار الهيئة واسناد مهام جديدة لها بحيث تمثل كافة الدول المنتفعة الراغبة فى الانضمام اليها ·

(د) ان تترك الهيئة لهمرشولد مشكلة تطهير القناة بما فى ذلك تمويل عمليات التطهير ·

(هـ) ان الولايات المتحدة تتفق مع (بارتلز Bartels) انه من غير المفضل محاولة دفع أعضاء الهيئة الى قبول المبادىء الستة أو شرح همرشولد لتلك المبادىء فى رسالته المؤرخة ٢٤ أكتوبر ، حتى لا تثار من جديد المقترحات البالية للقبول الثمانية عشرة ·

(و) ان اقتراح بريطانيا وفرنسا باثارة موضوع رسوم القناة مرتبط برغبتهما فى اسـناد دور متعاظم لهيئة المنتفين فى تطهير وادارة القناة ، وهو اقتراح غير عملى ويؤثر سلبا على المفاوضات (١٥٢) ·

وفى اجتمـاع لمجلس حلف الأطلنطى فى باريس فى العـاشر من ديسمبر ١٩٥٦ ، أبلغ وزير الخارجية الفرنسى (بينو) دالاس أنه يأسف لأن فرنسا والمملكة المتحدة لم يواصلا أعمالهما العسكرية يومين أو أكثر حتى تتم لهما السيطرة الكاملة على القناة كلها (١٥٣) ·

وتعليقا على هـذا الرأى الذى قاله (بينو) وغيره من الآراء التى أفصح عنها ، بعثت الخارجية الأمريكية الى سفارتهـا فى باريس فى ١٨ ديسمبر تؤكد أن الولايات المتحدة لازالت تؤيد حق كل الدول بما فى ذلك اسرائيل فى حرية عبور قناة السويس دون عائق بعد تطهيرها ، وأنها وان أيدت تجديد المفاوضات بين مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، فلن تؤيد أى حل لمشكلة قناة السويس أقل مما نصت عليه المبادىء الستة (١٥٤) ·

وبعد ذلك ببضعة أيام ، اقترحت الخارجية الأمريكية على السفارة فى لندن أن تناقش مع هيئة المنتفعين ووزارة الخارجية دراسة انشاء نظام لأولويات استخدام القناة بواسطة أعضاء الهيئة بشكل مؤقت قبل الوصول للحجم الكلى وتستوعب كامل الطاقة السابقة للعبور ، كما اقترحت على

---

(١٥٢) برقية سرية الى لندن رقم ٤٠٥٦ فى ٨ ديسمبر ١٩٥٦ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١)·

(١٥٣) انظر نص المذكرة السرية لحديث دالاس مع بينو ١٠ ديسمبر ١٩٥٦ فى وثيقة تقرير الوفد الأمريكى فى الاجتماع الوزارى لمجلس حلف الأطلنطى فى باريس ١١ ـ ١٤ ديسمبر ١٩٥٦ وانظر أيضا برقية من باريس مرسلة فى ١١ ديسمبر رقم ٢٩٣٢ فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٨٦ ـ ١٩٥٦/١٢/١١ ، ٨٦/١/٦٨٤) ·

(١٥٤) برقية سرية الى باريس رقم ٢٣٣٣ فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ (ملف ٨٦/١/٦٨٤)·

سفاراتها فى باكستان واليابان وأثيوبيا وهى الدول التى اشتركت فى الهيئة بصفة مراقب أن تبحث مع حكوماتها انضمامها للعضوية الكاملة للهيئة (١٥٥) .

ولقد لقى الاقتراح الأمريكى الخاص بنظام الأولويات هذه ترحيبا من اللجنة التنفيذية لهيئة المنتفعين لاسيما من فرنسا والمملكة المتحدة الى حد أن السفارة الأمريكية فى لندن فى الثالث من يناير ١٩٥٧ أعربت عن قلقها لوزارة الخارجية بأن فرنسا والمملكة المتحدة تبالغان فى تفسير وقراءة مضمون تلك الخطة (١٥٦) .

فأجابت الخارجية بعد يومين انها لا تعتقد ان الخطة الجديدة ستثير مشـــكلات سياسية عســـيرة بالنسبة لعـلاقة الهيئة مع مصر أو الأمم المتحدة (١٠٥٧) .

ثم أضافت الخارجية الأمريكية فيما بعد (١٥٨) ، ان توسيع نطاق هيئة المنتفعين قد يساعد على أدائها لمهمة تمثيل الدول المنتفعة على نحو ما هو وارد فى رســـالة همرشـــولد الى محمود فوزى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ (١٥٩) .

الا انه فى الثامن من يناير ، تساءلت عدة دوائر فى لندن ، عن ماهية خطة الأولويات تلك ، وماذا كانت تطبق على كافة السفن ، أم تطبق فقط على أعضاء هيئة المنتفعين ، وما اذا كانت تلك الخطة سوف تتعارض مع دراسة مماثلة يقوم بها الجنرال (هويلز) بطلب من همرشولد وما اذا كان يمكن تطبيق الخطة لصـالح عبور سفن الدول الأعضـاء فى هيئة المنتفعين (١٦٠) .

ولما وجدت الخارجية الأمريكية هذا السيل من الاستفسارات ، ثم المعارضة الفورية من السكرتير العام والنرويج ، أوضحت انها مع تفضيلها قيام هيئة للمنتفعين تمثل كافة الدول ، فقد كانت تظن أن الوضع القائم

---

(١٥٥) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٤٤٠٧ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) .

(١٥٦) برقية سرية من لندن رقم ٣٥٦٤ فى ٣ يناير ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) .

(١٥٧) برقية سرية الى لندن رقم ٤٦٣٥ فى ٥ يناير ١٩٥٧ (نفس الملف) .

(١٥٨) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٤٦٦٤ فى ٧ يناير ١٩٥٧ (نفس الملف) .

(١٥٩) وثائق السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ص ١٢٧ ـ ١٣٠ .

(١٦٠) برقيات سرى للغاية من لندن أرقام ٣٦٤٢ ، ٣٦٥٧ فى ٨ يناير ١٩٥٧ ، ملف (٠٧٤ ـ ٧٣٠١) .

سوف يتيح فرصة طيبة للهيئة أن تقوم بدور مفيد بجمع معلومات هامة سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو الأطراف المعنية (١٦١) ٠

وقد وقع هذا التوضيح للموقف الأمريكى من اجتماع مجلس هيئة المنتفعين بالقناة موقعا حسنا باستثناء خشية الفرنسيين من أن هذا الموقف الجديد قد يمثل عدولا عن الموقف السابق للولايات المتحدة ، كما طالبوا بتوسيع نطاق الدراسة بحيث تشمل تقليل الاعتماد على قناة السويس ، لاسيما باقامة خطوط الأنابيب ، ولكن على وجه العموم كان البريطانيون والفرنسيون سعداء بأن الولايات المتحدة لاتزال ترى لتلك الهيئة مستقبلا (١٦٢) ٠

وفى ١٤ ينـاير حذر (فلجر Phelger)— المستشار القانونى للخارجية الأمريكية السفير البريطانى فى واشنطن (كاسيا Caccia) من أن الولايات المتحدة تعتقد انه سيكون من غير الواقعى اعتبار هيئة المنتفعين أداة تمكن من التوصل لتسوية سياسية مع مصر (١٦٣) ٠

---

(١٦١) برقيات سرى للغاية الى لندن رقم ٤٧٣٨ فى ٩ يناير ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(١٦٢) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٣٧١٦ فى ١١ يناير ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(١٦٣) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٤٩٩١ فى ١٩ يناير ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

مفاوضات جديدة
لتسوية مشكلة قناة السويس
المقترحات الرباعية (*) فى ١٨ فبراير ١٩٥٧

التمويل ... الجولة الأخيرة

اجتمع همرشولد فى الخامس عشر من يناير ١٩٥٧ ، مع السفير الأمريكى (لودج) فى نيويورك وأبلغه أنه من معوقات قبول مصر لتسوية مشكلة قناة السويس شكوكها تجاه السياسة الأمريكية بسبب استمرار تجميع الأرصدة المصرية فى الولايات المتحدة ، وعلى ذلك طلب (لودج) تفويضا من واشنطن ليبلغ بدوره محمود فوزى ان الموقف الأمريكى سوف يتحسن فى الوقت المناسب (١٦٤) ، لكن واشنطن أجابته أن المصريين فيما يبدو يبالغون فى أهمية تجميد الأرصدة وأن الولايات المتحدة لا تعتقد أن الأحداث قد حلت المشكلات التى أدت الى هذا التجميد (١٦٥) .

الا انه مع اقتراب اعادة فتح قناة السويس ، كانت الولايات المتحدة تشجع بذل محاولات جديدة للتوصل لنظام دائم لتشغيل القناة وادارتها . فقد أبلغت الخارجية الأمريكية السفير لودج فى ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، انه اذا فتحت القناة قبل التوصل لاتفاق مع مصر لتطبيق المبادىء الستة فان الدول المنتفعة بالقناة سوف تصبح فى وضع يستحيل معه التفاوض مع مصر حول تسوية دائمة مقبولة ، لأن مصر سوف تطلب عندئذ من كل السفن ان تسدد الرسوم لها بما فيها الدول التى كانت تسددها فى حسابات مجمدة . ولذلك فقد طلبت الخارجية الأمريكية من لودج ان

(★) المقترحات قدمت من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج .

(١٦٤) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٥١٠ فى ١٥ يناير ١٩٥٧ (ملف ٨٦/١/٦٨٤) .

(١٦٥) برقية سرية الى نيويورك رقم ١١٢ فى ١٥ يناير ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) .

يستطلع رأى همرشولد فيما وصلت اليه المفاوضات مع مصر حتى تتمكن الولايات اما من تأييد جهوده أو اقتراح اتخاذ خطوات أخرى (١٦٦) .

وفى واقع الأمر ان همرشولد قبل ذلك بأيام قليلة كان قد بعث الى محمود فوزى برسالة فى ٢٠ يناير يطلب فيها اجراء المفاوضات من أجل التوصل لتسوية أساسية للموقف فى قناة السويس وبعد ان أبرز همرشولد التأكيدات التى سبق أن قدمها محمود فوزى من أن الحكومة المصرية مستعدة للتفاوض من أجل مثل تلك التسوية وأنها مستعدة أيضا لاعادة تأكيد اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ، وأشار السكرتير العام الى أنه لا تزال هنالك بعض الأمور المعلقة خاصة فيما يتصل بتمثيل مصالح الدول المنتفعة بقناة السويس .

وقد سأل همرشولد محمود فوزى ، ما اذا كان على استعداد لبدء مباحثات رسمية معه وكيف يتسنى لهمرشولد ابلاغه بآراء الدول المنتفعة من أجل التوصل لمنهج متفق عليه لحل مشكلة قناة السويس (١٦٧) .

وردا على رسالة همرشولد ، أعرب عبد الناصر عن استعداد مصر لبدء مباحثات رسمية فور استكمال انسحاب القوات الاسرائيلية « وان كان عبد الناصر لم يربط بين تلك المباحثات وبين تطهير قناة السويس أو العبور فيها أو بتوزيع قوات الطوارىء الدولية فى منطقة شرم الشيخ » ، كما عبر عبد الناصر فى رسالة ثانية عن قبوله لأى صيغة تتجنب الصدام والمواجهة والموافقة على أى شروط خاصة برسوم القناة ، ما دامت هذه الرسوم تسدد لمصر بشكل قانونى .

وما كان من همرشولد الا أن أبلغ (جيمس وادورث **Wadworth**) المندوب الأمريكى المناوب فى الأمم المتحدة ، برسائل عبد الناصر (١٦٨) .

كذلك أبلغ مندوب النرويج (هانز انجين Hans Engen) الوفد الأمريكى أن محمود فوزى أبلغه أن مصر ترى من المعقول تمويل تطهير قناة السويس عن طريق زيادة تفرض على الرسوم ، وان أشار الى أن هذا الأمر يرجع الى الدول المنتفعة والأمم المتحدة ولا شأن لمصر بذلك ، وان مصر أيضا لا اعتراض لها على اقامة نظام للأولويات قبل اعادة فتح

---

(١٦٦) برقية سرية الى نيويورك رقم ٥٥٨ فى ٢٤ يناير (نفس الملف) وقد أسل دالاس الى همرشولد برقية تفصيلية بآرائه فى الموضوع ـ برقية محظورة الى نيويورك رقم ١٢١ (نفس الملف) .

(١٦٧) برقية سرية الى نيويورك رقم ٥٨٢ فى ٢٤ يناير ١٩٥٧ ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) .

(١٦٨) برقية سرية من نيويورك رقم ٦٥١ فى ٤ فبراير ١٩٥٧ ملف (٦٧٤ ـ ٨٤ أ) .

قناة السويس مشيرا الى ان مصر سوف تسمح للسفن بدخول القناة بترتيب دخولهـا مياهها الاقليمية دون ممارسـة أى تفرقة ضد الفرنسيين أو البريطانيين ، وان احتفظت مصر بموقفها تجاه اسرائيل حتى تتم تسوية نهائية • وعقب مندوب النرويج انه يعتقد أن محمود فوزى يريد طرح مسألة حق مصر فى منع السفن الاسرائيلية بموجب النصوص المتعلقة بالأمن فى اتفاقية ١٨٨٨ ، على محكمة العدل الدولية (١٦٩) •

وردا على هـذا الموقف الذى أبداه محمود فوزى رأت الخارجيـة الأمريكية انها لا ترى مبررا لاصرار عبد الناصر على الربط بين المباحثات الرسمية حول قناة السويس وبين مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية ، لكنها توقعت ان عبد الناصر لن يتدخل فى سير الترتيبات المؤقتة الخاصة بقناة السويس التى سوف تستعد فى المستقبل القريب لاستقبال السفن ، واعتقادا من الخارجية الأمريكية أن الوقت قد حان لكى يحصل السكرتير العام على موافقة الحكومة المصرية على مثل تلك الترتيبات المؤقتة ، فقد طرحت آراءها فى طبيعة تلك الترتيبات التى تتلخص فى عنصرين : —

(أ) أن تدفع الرسوم كلها لوكالة محايدة مثل البنك الدولى للتعمير والتنمية أو للأمم المتحدة مع الاحتفاظ بقيمة النصف طبقا للاتفاق الذى سيتم لتطبيق المبادىء الستة ولتحقيق تسوية محددة (ومن ثم تلبية ما تطالب به مصر من تسديد الرسوم لها بشكل قانونى) •

(ب) ان تسلم تلك الوكالة حوالى نصف الرسوم الى مصر •

وبذلك يشمل هذا الترتيب كل الرسوم الى أن تتم تسوية نهائية ، وبحيث تعامل كل الدول المنتفعة بالقناة على قدم المساواة (١٧٠) •

وقد أبلغت الخارجية الأمريكية هذه الآراء الى (كورديه) مستشار السكرتير العام الذى بعث بعد ذلك بورقة عمل الى السفير (لودج) تحتوى على بعض الترتيبات المؤقتة الخاصة بقناة السويس وطلب رأى الولايات المتحدة فيها (١٧١) • ولكن الخارجية الأمريكية وجدت أن الورقة غير مقبولة لأنها أولا تشير الى أن قرار التأميم عمل قانونى مشروع ، وثانيا

---

(١٦٩) برقية محظوزة من نيويورك رقم ٦٤٦ فى ٣ فبراير ١٩٥٧ ملف (٩٧٤ — ٧٣٠١) •

(١٧٠) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ١٣٣ فى ٦ فبراير ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ — ٧٣٠١) ، وقد أبلغت نفس الخطة للبعثات الأمريكية فى برقية دورية رقم ٦٨٢ فى ١٣ فبراير (نفس الملف) وانظر برقية رقم ١٧٩٠ الى انقرة فى ٥ فبراير ١٩٥٧ (نفس الملف) •

(١٧١) برقية سرى للغاية من نيويورك لقم ٦٨٥ فى ٧ فبراير ١٩٥٧ (نفس الملف) •

لأن الترتيبات المقترحة لا تتفق والخطة التى أبلغت لمستشار همرشولد (١٧٢) ٠

وبعد مشاورات جديدة (١٧٣) ، اتفقت حكومات فرنسا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على مذكرة تطرح آراءها عن الترتيبات المؤقتة لادارة قناة السويس لحين التوصل لتسوية نهائية ٠ تلك الوثيقة التى وجهت الى السكرتير العام فى ١٨ فبراير ١٩٥٧ ، ودعته حكومات تلك الدول الى بدء مباحثات مع مصر لوضع الترتيبات موضع التنفيذ على أساس أنه سوف يخطر تلك الحكومات بأى تعديلات تقترحها الحكومة المصرية ٠

وقد كانت عناصر المقترحات الرباعية التى اختلفت الى حد ما عن المقترحات التى قدمتها الولايات المتحدة منذ أيام على النحو التالى : ـ

١ ـ تعيين مصر البنك الدولى للتعمير والتنمية أو الأمم المتحدة وكيلا عنها لتسلم وحيازة والتصرف فى كل رسوم القناة بموجب اتفاق يستهدف حماية مصالح مصر والمنتفعين وتسهيل ادارة القناة على النحو المبين

٢ ـ يتسلم الوكيل كافة الرسوم لتوضع فى حساب لقناة السويس بشروط تنص على أن يدفع الوكيل لمصر على الفور نصف الرسوم مقابل تكاليف الادارة ويحتفظ الوكيل بالباقى فى حساب لقناة السويس يتم التصرف منه فيما بعد طبقا لنصوص التسوية النهائية لمشكلة قناة السويس ، تمشيا مع المبادىء الستة التى أقرها مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ وفى ضوء الرسائل المتبادلة بين السكرتير العام ومحمود فوزى وزير خارجية مصر فى ٢٤ أكتوبر ؛ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ٠

٣ ـ تنص الاتفاقية على أن تكون ادارة القناة لحين التوصل لتسوية نهائية طبقا للمبادىء الستة التى وافق عليها مجلس الأمن وللالتزامات الواردة فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ (١٧٤) ٠

---

(١٧٢) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ١٣٨ فى ٩ فبراير ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(١٧٣) انظر البرقيات الدورية التالية : ٦٨٢ فى ١٣ فبراير ١٩٥٧ الى نيويورك ، ١٤٠ الى نيويورك فى ١١ فبراير ١٩٥٧ ، ١٤٣ الى نيويورك فى ١٥ فبراير ١٩٥٧ ، من نيويورك ٧١١ فى فبراير ١٩٥٧ ، وبرقيات أخرى من كوبنهاجن ولاهاى وبون وكانبرا ومدريد وطهران (بنفس الملف) وبنفس درجة السرية (سرى للغاية) ٠

(١٧٤) برقية الى نيويورك رقم ١٤٦ فى ١٨ فبراير ١٩٥٧ (سرى للغاية) ـ نفس الملف ٠

الا أنه قبل أن تقدم تلك المذكرة بالفعل الى همرشولد وردت تقارير اخبارية من لندن استعاد. الى معلومات أفضت بهـــا وزارة الخارجيـــة البريطانية ، تشير الى أن الحكومة البريطانية على وشك أن تتقدم بمقترحات محددة للسكرتير العام أعدت بالاتفاق مع الدول الأخرى المنتفعة بالقناة من أجل ترتيبات مؤقتة للنزاع حول قناة السويس ، وقد كشفت تلك التقارير عن طبيعة المقترحات وعن أن المبادرة قد انطلقت من المملكة المتحدة التى تشاورت مع الولايات المتحدة وفرنسا والنرويج (١٧٥) .

وقبيل الاجتماع مع همرشولد ، التقى مندوبو الدول الأربعة لفترة وجيزة فى ١٩ فبراير ١٩٥٧ ، وفى ذلك الاجتماع التمهيدى اقترحت المملكة المتحدة رسميا ، أن أيا ما كانت الترتيبات المؤقتة التى سوف يتم الاتفاق عليها ، فلابد وأن يعتمدها مجلس الأمن لا الجمعية العامة ، وكانت فرنسا ميالة لهذا الرأى ، وتحفظت عليه النرويج ، أما الولايات المتحدة فذكرت أنها تفضل نوعا من المصادقة من قبيل الأمم المتحدة وان لم تفاضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة .

وعندما سلم المندوبون المذكرة الى همرشولد فى وقت لاحق من بعد ظهر نفس اليوم وافق على اجراء اتصال بالحكومة المصرية استجابة لطلب حكومات تلك الدول ، ثم ذكر سريعا ان اذاعة تلك المذكرة سوف يجعل من الصعب على الحكومة المصرية قبولها (١٧٦) .

ومع ذلك فقد وافق على بذل كل جهد ممكن للتوصل لاتفاق مقبول ، حيث أن الوقت ، فى رأيه ، قد أزف للتوصل لمثل هذا الاتفاق ، كما تعهد بأن ينقل رد فعل الحـــكومة المصرية للمندوبين الأربعـــة مع الاحتفاظ باستقلالية موقفه (١٧٧) .

وفى مؤتمر صحفى عقده دالاس فى ١٩ فبراير ١٩٥٧ ، أجاب ، ردا على أحد الأسئلة ، حول الاقتراح البريطانى الجديد ، بأن المباحثات الخاصة بشروط اعادة فتح قناة السويس مستمرة فى الأمم المتحدة تحت رعاية السكرتير العام همرشولد ، وأجاب أنه من المحتمل أن تسدد الرسوم الى البنك الدولى أو الى الأمم المتحدة ذاتها ، لكنه لا يستبعد امكانية قيـــام هيئة المنتفعين بدور ما فى هذا الصدد .

---

(١٧٥) صحيفة التايمز ـ لندن ـ ٢٠ فبراير ١٩٥٧ .

(١٧٦) بعد ان علمت الخارجية الأمريكية باستياء همرشولد من الاعلان البريطانى عن المقترحات الرباعية كلفت بعثتها فى نيويورك ان تعرب عن أسفها وان تصرح بأن الاعلان الذى أذيع لم يتم بايعاز من الولايات المتحدة ـ انظر برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٦٥١ فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) .

(١٧٧) برقية من نيويورك رقم ٧٦٦ فى ١٩ فبراير ١٩٥٧ ـ سرى للغاية ـ (نفس الملف السابق) .

أما بالنسبة لمسألة حق اسرائيل في استخدام قناة السويس ، فقد قال (دالاس) أن الولايات المتحدة تفسر المبادئ الستة التي اعتمدها مجلس الأمن على أنها تعني ما تقول ، أي ضرورة اتاحة العبور الحر دون قيود في قناة السويس بلا أي تمييز ، وأنه لابد من أبعاد قناة السويس عن سياسة أي دولة من الدول ، كما أضاف (دالاس) أن الولايات المتحدة سوف تستاء اذا لم تمتثل مصر في تلك المرحلة لنص قرار الجمعية العامة في الثاني من نوفمبر ، ذلك القرار الذي دعا ضمن ما دعا بعد وقف اطلاق النار الى اتخاذ اجراء فوري لاعادة فتح القناة (١٧٨) ٠

كما ألقى الرئيس أيزنهاور بيانا في الاذاعة والتليفزيون مساء اليوم التالي ، قال فيه انه يجب ألا نفترض انه اذا انسحبت اسرائيل ، فان مصر سوف تمنع السفن الاسرائيلية من عبور قناة السويس أو خليج العقبة ، واذا ما انتهكت مصر بعد ذلك اتفاقية الهدنة أو أي التزامات دولية أخرى ، فان المجتمع الدولي يجب أن يقابل ذلك بكل حزم (١٧٩) ٠

كما اتضح الموقف الأمريكي في شكل آخر متمثلا فيما قاله (دالاس) في ٢٢ فبراير للسفير البريطاني في واشنطن (كاسيا) في معرض حديثهما عن الموقف الدولي في أوربا ، من أنه لابد من احباط ما يشعر به المصريون من أن الغرب يجلس على برميل من البترول (١٨٠) ٠

وبعد ذلك بيومين أبلغ (دالاس) (أبابيان) مندوب اسرائيل في الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة على استعداد لأن تصرح علنا بأنه من الضروري السماح للسفن الاسرائيلية بعبور قناة السويس بعد استكمال انسحاب قواتها (١٨١) ٠

وفي معرض اعلان (جولدا مائير) وزيرة خارجية اسرائيل في أول مارس ١٩٥٧ عن قرار اسرائيل بالانسحاب الكامل والفوري من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، قالت ان بيان أيزنهاور في ٢٠ فبراير ١٩٥٧ عن استخدام اسرائيل لقناة السويس وخليج العبقة كان له وقعه الكبير لدى حكومتها وفي تحديد المسار الذي تسلكه (١٨٢) ٠

---

(١٧٨) انظر بيان دالاس في المؤتمر الصحفي ١٩ فبراير ١٩٥٧ في وثائق سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (المصدر السابق) ص ٣٦٩ — ٣٧٠) ٠

(١٧٩) نص خطاب أيزنهاور (نفس المصدر السابق) ص ٣٠١ — ٣٠٧ ٠

(١٨٠) برقية الى لندن رقم ٥٩٧٩ في ٢٨ فبراير ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ — ٧٣٠١) ٠

(١٨١) برقية سرية الى تل أبيب رقم ٨٢٥ في ٢٦ فبراير ١٩٥٧ ملف (٦٧٤ — ٨٦ أ) ٠

(١٨٢) نص بيان جولدا مائير في الجمعية العامة — وثائق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط — (نفس المصدر السابق) ص ٣٢٨ — ٣٣٢ ٠

كما أجاب دالاس فى مؤتمره الصحفى ٥ مارس ١٩٥٧ ردا على سؤال عما اذا كان قرار اسرائيل سوف يساعد على التقدم نحو حل مؤقت لمشكلة قناة السويس ، بأنه على الرغم من وجود نزعة لدى مصر للتقاعس فانه يأمل أن تخفت تلك النزعة وتتوارى ، وأضاف أنه لم تصدر حتى الآن أى استجابة من قبل مصر حيال الخطة الرباعية للتسوية المؤقتة وعندما لفت الصحفيون نظر دالاس الى التقارير الواردة من القاهرة بأن عبد الناصر قد صرح بأن مصر لم تعد ملتزمة بالمبادىء الستة لتسوية قناة السويس . أشار دالاس الى البيان المشترك الذى أصدره أيزنهاور ومولييه يؤكدان فيه التزام الولايات المتحدة وفرنسا بتلك المبادىء (١٨٣) ، كما ألمح الى بيان أيزنهاور فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧ لكنه امتنع عن توضيح ماذا سيكون عليه الموقف الأمريكى اذا ما أكدت مصر وجود حالة حرب مع اسرائيل منعت بموجبها من قبل سفنها من عبور القناة (١٨٤) .

وقد أبلغ همرشولد البعثة الأمريكية فى ٦ مارس ١٩٥٧ ، أن محمود فوزى قد أبلغه انه سوف يحاول خلال الأيام القليلة القادمة الحصول من القاهرة على اعلان من جانب واحد يغنى عن الحاجة لمفاوضات حول ترتيبات مؤقتة لقناة السويس ، وأن الاعلان سوف يكون محددا لا مجرد طرح لموقف تفاوضى ، وعقب همرشولد بانه قد يكون ممكنا الحصول من القاهرة عن طريق محمود فوزى أكثر مما يحصل عليه أحد يتفاوض نيابة عن المنتفعين ، ومضى همرشولد فى تعقيبه يقول ان الاعلان المصرى سيكون معقولا وأن أثار بعض الاعتراضات هنا وهناك وأنه يتوقع ان ينص ذلك الاعلان على سداد الرسوم فى حساب تسحب منه مصر خمسين فى المائة فقط مقابل تكاليف التشغيل والادارة مع تجنيب النصف الثانى لحين التوصل لتسوية نهائية أصبحت وشيكة التحقيق وشرح همرشولد ان تلك الخطة المصرية سوف تسمح ، على ما يبدو ، لكافة أنواع التحفظات بحيث تعترف بالنظام الأمريكى لسداد الرسوم اعترافا تاما ، وأضاف همرشولد أن فوزى قد اقترح انه اذا لم يتمكن بنفسه من الحصول على ذلك الاعلان من جانب واحد خلال ثلاثة أو أربع أيام ، فلابد أن يسافر همرشولد الى القاهرة فى اليوم التالى .

وبعد ان طلب همرشولد عدم طرح فكرة الاعلان من جانب واحد خارج نطاق الحكومة الأمريكية تطرق همرشولد الى ملاحة السفن الاسرائيلية قائلا انه يعتقد انه سوف يكون من الحماقة أن تحاول اسرائيل فرض

---

(١٨٣) المصدر السابق ص ٣٧٠ – ٣٧١ .

(١٨٤) المصدر السابق ص ٣٣٣ – ٣٤٢ .

مسألة عبورها قناة السويس يوم الافتتاح أو في المستقبل القريب وانه يعتبر إن قيام اسرائيل بارسال سفنها الحربية عبر مضايق تيران سوف يكون له شكل العمل العدائى ومن ثم يعطى لمصر الحق فى تأكيد وجود حالة الحرب وايقافها السفن الاسرائيلية ، ولذلك أعرب همرشولد عن أمله ان تمارس الولايات المتحدة مالها من نفوذ لاقناع اسرائيل بألا تثير الموضوع مؤقتـــا (١٨٥) .

أما وزارة الخارجية الأمريكية اذ شعرت بالقلق ازاء ما اعتبرته تواطؤا سافرا من همرشولد مع اقتراح فوزى الذى يتناقض فى رأيها مع اقتراح الدول الأربعة المقدم لهمرشولد فى ١٩ فبراير ١٩٥٧ ، بعثت بتعليماتها للبعثة الأمريكية كى تحث همرشولد على المضى فى الاعداد لرحلته الى القاهرة لضمان موافقة الحكومة المصرية على ترتيبات مؤقتة .

ورأت الخارجية الأمريكية انه من المفضل ان يبلغ همرشولد محمود فوزى هذا المعنى ، وأن يوضح له عدم تحبيذ أى خطوة مصرية بالنســبة للترتيبات المؤقتة قبل وصول همرشولد الى القاهرة كما اضافت الخارجية الأمريكية ، ان الولايات المتحدة تعتقد انه من الحيوى ان يكون طـــابع الترتيبات المؤقتة هو ما نصت عليه المقترحات الرباعية مع ابقاء نصف الرسوم بعيدا عن متناول مصر وتجميدها فى حساب لحين التســـوية النهائية ، أى ان تودع لدى البنك الدولى ، أو الأمم المتحدة ، أو فى أى منظمة لا تخضع لسيطرة مصر (١٨٦) .

أما اسرائيل فقد طلبت من سفيرها (ابا ايبان) ان يتحرك فى مسألة عبور سفنها قناة السويس ، فقام ابا ايبان بالتحدث مع كل من (كريستيان هيرتر Christian Herter) وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة ، ومع (هيرمان فلجر Herman Phleger) المستشـــار القانونى فى ٩ مارس ١٩٥٧ عن ضرورة اجراء اختبار خاص بعبور السفن الاسرائيلية قنـــاة السويس وقد أجاب (فلجر Phleger) انه يرى من غير الصواب اثارة الموضوع الى ان يتم التوصل لاتفاق حول الترتيبات المؤقتة على الأقل ، فوافقه ابا ايبان على ذلك ، أما وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة فقال ، ان الولايات المتحدة قد ازعجتها ملاحظة أدلى بها بن جوريون أخيرا أشار فيها الى ان اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية قد ماتت ، حيث أن نقطة

---

(١٨٥) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٨٥٤ ، ٨٥٥ فى ٦ مارس ١٩٥٧ ملف (٦٧٩ ـ ٨٤ أ) كما ان السفارة الأمريكية فى تل أبيب أبرقت فى ٨ مارس ان اسرائيل تستعد لارسال سفينة لعبور القناة فى ابريل لمجرد الاختبار ، انظر برقية محظورة من تل أبيب رقم ١٠٥٧ فى ٨ مارس ١٩٥٧ (ملف ٧٣٤/١/٩٨٤) .

(١٨٦) برقية سرية للغاية الى نيويورك رقم ١٥٩ فى ٧ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) .

انطلاق الموقف الأمريكى كله بالنسبة لخليج العقبة وقناة السويس هو قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ وقرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ الذى فسر اتفاقيات الهدنة على أنها تسقط حقوق الدول المتحاربة ٠

وفى باريس ابرقت السفارة الأمريكية فى ١١ مارس ان رئيسى وزراء بريطانيا وفرنسا قد وافقا كما نقل جوكس مدير عام الخارجية الفرنسية ـ قبل يومين على انهما متمسكان بضرورة احترام المبادىء الستة وتنفيذ الترتيب الذى يقضى بدفع نصف الرسوم لوكالة دولية ونصف الرسوم الى مصر وانهما سوف يواصلان تجميد الأرصدة المصرية لحين التوصل لتسوية على هدى تلك المبادىء ، أما اذا رفض عبد الناصر الترتيبات المقترحة فان المملكة المتحدة وفرنسا سوف تتجهان الى الأمم المتحدة وسوف يدرسان بجدية مقاطعة القناة ، الأمر الذى يتطلب بالطبع تعاونا كاملا من الولايات المتحدة (١٨٧) ٠

وفى الأمم المتحدة ، أبلغ همرشولد البعثة الأمريكية فى ١١ مارس ١٩٥٧ ، أن محمود فوزى قال له ، انه لم يتمكن من تنفيذ خطته بالحصول على اعلان من مصر ، وأنه يعتقد أنه من الأصوب أن يسافر همرشولد الى القـــاهرة (١٨٨) ٠

وقد كلفت وزارة الخارجية الأمريكية سفيرها (لودج) فى ١٥ مارس كى يبلغ همرشولد شفويا أنه من الأهمية القصوى الحصول على اجابة فورية من عبد الناصر فيما يتعلق بالترتيبات المؤقتة لقناة السويس ، بما فى ذلك سداد الرسوم ، وانه على همرشولد ان يتابع هذا الأمر بكل الاهتمام ، وأن الولايات المتحدة تؤيد المقترحات الرباعية ولابد له من بذل كل جهد للحصول على موافقة مصر على تلك المقترحات ، أما اذا رفضت مصر المقترحات وقدمت مقترحات مضادة ، فعلى همرشولد ان ينقلها على الفور الى الدول الأربعة وألا يحاول التفاوض للوصول الى حل وســـط ٠

أما اذا لم تقدم مصر أى اجابة وحاولت فتح القناة وتحصيل الرسوم بالكامل ، ثم تحدد وتقرر منفردة أسلوب التصرف فى تلك الرسوم ، فان الولايات المتحدة سوف تعتبر هذا التصرف انتهاكا للمبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن ووافقت عليها مصر ٠

---

(١٨٧) برقية سرية من باريس رقم ٤٦٤٨ فى ١١ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(١٨٨) برقية سرى للغاية رقم ٦٠٨ فى ١١ مارس ١٩٥٧ (ملف ٦٧٤ ـ ٨٤؟) ٠

وكلفت الخارجية الأمريكية (لودج) ان يبلغ همرشولد لعلمه الخاص ، أنه اذا تم التوصل لاتفاق مؤقت معقول للقناة وحول قطاع غزة فان الولايات المتحدة سوف تكون مستعدة لبحث تطبيع علاقاتها الاقتصادية مع مصر (١٨٩) .

---

(١٨٩) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٧٠٨ فى ١٧ مارس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١) وفى ١٥ مارس تشاورت الخارجية الأمريكية مع ممثلى سفارات بريطانيا وفرنسا وايطاليا والنرويج وهولندا فى واشنطن للاستفسار عن مواقف حكوماتهم ازاء رفض مصر المقترحات الرباعية (برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٦٤٠٩) فى ١٥ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف) .

الفصل الثالث

مصر صاحبة القرار فى مستقبل القناة

الفصـــل الثالث

- ١ -

مصر وحدهــا تقـــر مستقبل قناة السويس
القـــــــــرار المصرى
باصدار بيــان من جانب واحد فى ١٨ مارس ١٩٥٧

كتب (لودج) للخارجية الامريكية فى واشنطن يقول انه عندمـــا أبلغ همرشولد الرسالة الشفوية ، عقب همرشولد بأنه من الآن فصاعدا لا يستطيع أن يمارس ضغطا على مصر أكثر مما مارسه فعلا ، وأن السكرتير العام قد فهم من عدة اشارات ألمح اليها محمود فوزى ، أن مصر اذا قبلت احتجاز خمسين فى المائة من الرسوم ، فانها بذلك تكون قد وضعت الحبل حول رقبتها ، وقال همرشولد أنه سوف يطلب مـــن المصريين طرح مقترحات مضادة تقدمها مباشرة للولايات المتحدة ، أو عن طريقه (١) .

وفى نفس الوقت ، كان محمود فوزى قد عاد الى القاهرة ، حيث أبلغ السفير الامريكى (ريموند هير) فى ١٧ مارس ١٩٥٧ ، ان هناك بيانا تنوى الحكومة المصرية اصداره ربما خلال ٤٨ ســاعة يتعلق بقنـــاة السويس ، فعقب (هير) بأن شروطه فيما يبدو تختلف اختلافا واضحا عن المقترحات الرباعية ، فأقره فوزى على ذلك ، لكنه أضاف أن تلك المقترحات قد شكلت ضغطا لا تقبله مصر ، وأن مصر لن ترد على الارجح

---

(١) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٦٤٤ فى ١٥ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٦٧٤ ــ ٨٤ أ) .

على تلك المقترحات على أساس انه لا يصح أن تعترف بأى مجموعة من الدول تتحدث باسم الدول المنتفعة ككل (٢) ٠

وفى وقت لاحق من مساء ذلك اليوم بعث محمود فوزى الى السفير الامريكى (ريموند هير) وبصفة شخصية وبالغة السرية مسودة مشروع البيان ، وهو ما نقله (هير) الى الخارجية فى واشنطن مع التوصية بارسال أى تعليقات عليه قبل مضى ٤٨ ساعة (٣) ٠

وقد قابل (هير) محمود فوزى مرة ثانية ظهر يوم ١٨ مارس ، وأثار عدة تساؤلات عن المشروع :

(أ) لماذا نص على اتفاقية ١٨٨٨ ولم ينص على المبادىء الستة ؟

(ب) لماذا يتزامن توقيت اصدار البيان عشية زيارة همرشولد المتوقعة ؟

(جـ) لماذا لا يتاح الا أقل القليل من الوقت للتعليق على ذلك المشروع ؟

وقد أجاب فوزى على التساؤل الأول ، بأن ما يهم فعلا هو الحل المقبول بعيداً عن الشكليات ، وبالنسبة للتساؤل الآخر ، أجاب فوزى ، أنه في ضوء التفسيرات العديدة للمبادىء الستة ، فان موقف مصر لم يتغير لالتزامها بالتفسير الذى قدمه فوزى عندما نوقش الموضوع فى مجلس الأمن أما بالنسبة للتوقيت ، فقد صارح السفير بأنه يريد أن يتجنب أى مفاجأة من صدور بيان محتمل فى الاجتماع القادم بين ايزنهاور وماكميلان فى برمودا ٢١ مارس ١٩٥٧ ، أما بالنسبة للنقطة الثالثة ، فقد أوضح فوزى انه مستعد لاتاحة مزيد من الوقت لوصول رد أمريكى ، ثم عقب بشكل عام على مشروع البيان المصرى مؤكداً انه من الحماقة أن تتقدم الحكومة بتسوية لمشكلة القناة لا تتيح الترضية الكافية للدول المنتفعة بالقناة ٠ وانه يعتقد أن المشروع قد ترك أبوابا كثيرة مفتوحة للتسوية النهائية ، وأن الشرط الأول الأساسى للاتفاق المؤقت هو سداد الرسوم لهيئة قناة السويس ، ويمكن دفعها مع ذلك مع الاحتجاج لحين التوصل للتسوية (٤) ٠

---

(٢) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٢٦ فى ١٧ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٣) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٢٩ فى نفس التاريخ وبنفس الملف ٠

(٤) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٣٦ فى ١٨ مارس ١٩٥٧ ، ملف (٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

وعلى الفور كلفت الخارجية الامريكية سفيرها (هير) ان يبلغ محمود فوزى بأن الولايات المتحدة تعارض بشدة اصدار الاعـــلان المقترح الذى قد يؤدى الى المزيد من تدهور الموقف وأنها تأمل ان تمتنع مصر عن اصدار مثل هذا لاعلان لحين عقد الاجتماع الوشيك مـــع همرشولد وردها على المقترحات الرباعية المقدمة فى ١٩ فبــراير ، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تعتبر هذا الاعلان بمثابة رد على المقترحات بل لابد وان تجــرى مباحثات بين السكرتير العـام والحكومة المصرية حول الترتيبات المؤقتة الخاصة بالقناة استنادا الى المبادىء الستة فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، والرسائل المتبادلة بين همرشولد ومحمود فــوزى فى ٢٤ اكتوبر ، ٢ نوفمتر ١٩٥٦ (٥)٠

وعموما ، فقبل ان تصل هذه الرسالة الى القاهرة ، استـــدعت الخارجية المصرية السفير الأمريكى (هيـــر) مساء ١٨ مارس ١٩٥٧ بالتوقيت المحلى للقاهرة لتبلغه ان الحكومة المصرية قد قررت أن تصدر مساء نفس الليلة بيانا فى شكل مذكرة موجهة الى البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى القاهرة ، وقال فوزى (بلهجة الاعتذار كما وصفها هير فى برقيته الى واشنطن) ان هذا البيان سيصدر على الفور بهدف تجنب اصدار البيان فى ظل الأفكار المتضاربة والضغوط المختلفة التى بدأت تتراكم بالفعل ، ثم أشار فوزى سواء عمدا أم بالمصادفة ، كما يروى السفير الأمريكى ، الى توقع وصول وزير الخارجية الهندى (كريشنا مينون) الى القاهرة (٦) ٠

ثم اكد فوزى بشكل رسمى أن اصدار البيان ليس الا مجرد خطوة أولى لتحديد معالم نوايا مصر بشكل عام ، وان الباب لا يزال مفتوحا لعمل من أجل تسوية معقولة فى وثيقة أكثر تفصيلا وأكـــد للسفير الأمريكى ، أن مصر تريد معالجة المسألة بشكل مباشر مع استبعاد أمر واحد هو ممارسة سيادة أجنبية على التراب المصرى ، فأعرب له (هير) عن أسفه لوضعه فى هذا الموقف الذى دفع فيه حكومته دفعا للتحرك فى غير ما طائل ، ووعد بنقل الأمر الى واشنطن (٧) ٠

---

(٥) برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣٠٩٤ فى ١٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٦) فى ٢٠ مارس أبرق السفير الأمريكى (هير) الى واشنطن ان فوزى قد أوضح لرالف نانش وكيل السكرتير العام للأمم المتحدة ان الوصول الوشيك للوزير الهندى مينون هو السبب لهذا الاصدار المفاجىء للبيان المصرى ـ انظر برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٧١ فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(٧) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٤٤ فى ١٨ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

وفى التاسع عشر من مارس وزعت السفارة المصرية فى واشنطن على الصحف الأمريكية نص المذكرة التى جاء فيها ما يلى :

منذ ان تولت مصر ادارة قناة السويس ، أكدت عزمها على الالتزام بسياستها فى احترام اتفاقية ١٨٨٨ ، كما أثبتت قدرتها الكاملة علـى تسيير الملاحة فى القناة برغم العقبات الضخمة التى وضعت فى طريقها حتى وقوع العدوان عليها والذى تسبب فى اغلاق القنـــاة وبمناسبة استئناف الملاحة فى قناة السويس ، فان الحكومة المصرية تعلن ما يلى :

١ ــ ان مصر لا تزال عازمة على أن تحتــرم اتفـــاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ نصا وروحـــا ٠

٢ ــ نظام فرض الرسوم على العبور فى القناة سيظل كما كان متبعا ، طبقا للاتفاق الأخير المبرم بين الحكومة المصرية وشركة قنـــاة السويس المؤممة ٠

٣ ــ سوف تسوى مسألة التعويضات والمطالبات الناتجة عـــن التأميم سواء عن طريق الاتفاق المباشر أو التحكيم ٠

٤ ــ سوف تدفع رسوم العبور فى القناة مقدما لهيئة قناة السويس فى مصر ، أو من تعينه الهيئة (٨) ٠

٥ ــ سوف تنشىء هيئة قناة السويس صندوقا خاصا لاغراض التطوير أو لأى أغراض أخرى مخصصة لمقابلة الزيادة فى حركة العبور فى القناة ، وسوف يغذى الصندوق المذكور بأن يخصص له نسبة معينة من الرسوم ، ولن تقل تلك النسبة عن متوسط النسبة التى كانت مخصصة من قبل الشركة السابقة لمثل تلك البرامج ٠

٦ ــ سوف تصدر الحكومة المصرية بيانا مفصلا آخر يغطى تلك المبادىء ، وأن هذا التأكيد من الحكومة المصرية يثبت أنه برغم التضحيات الضخمة التى تحملتها مصر نتيجة للعدوان عليها ، فلا تزال مخلصة للتعاون مع المجتمع الدولى من أجل الاسهام فى بلوغ أهداف الانسانية فى

(٨) يختلف مشروع النص المقترح الذى سبق ان قدمه محمود فوزى الى السفير الأمريكى (هير) ١٧ مايو اختلافا طفيفا من حيث الأشارة الى من تعينه الهيئة المصرية لتحصيل الرسوم فى الفقرة (٤) ــ انظر البرقيات السرية للغاية من القاهرة رقم ٢٩٢٩ فى ١٧ مارس ، ورقم ٢٩٤٦ فى ١٩ مارس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ــ ٧٣٠١) ٠

السلام والرخاء ، وأن حكومة مصر تود أن تصبح القناة مرة أخرى معبرا للسلام والرخاء بين كافة شعوب العالم (٩) ٠

وقد تلقى السفير الأمريكي (هير) تعليمـــات فى ٢٠ مارس (١٠) بأن يبلغ محمود فوزى أن الولايات المتحدة تأسف أشد الأسف لاصدار البيان عشية وصول همرشولد ، وقد أجابه فوزى ، ان الأمر كله موضـــع بحث دقيق ، وأنه مع كل التقدير للسفير ، فانه يخالفه الرأى ، ويسجل اعتراضه بأن تتخذ حكومة أجنبية موقفا تجاه قرار يدخل فى صميم اختصاص الحكومة المصرية وقد أجاب السفير (هير) أيضا بغـــرض التسجيل ، انه ما دامت الحكومة المصرية هى التى بادرت بطلب رأى الحكومة الأمريكية فى الموضوع ، فانه من الصعب فهم دوافع محمـــود فوزى فى الاعتراض على ملاءمة البيان الذى أدلت الولايات المتحدة ، لكن محمود فوزى استمر فى الحديث قائلا أنه غير مرتـــاح للموقف الأمريكى ، وعقب ان مصر لا يمكن ان تقبل ان يعرب الكافة عن آرائهم وتحـــرم مصر من التعبير عن رأيها ٠

ويعقب السفير (هير) انه بعد هذا الحديث الذى شابه شيء من الانفعال ، قال فوزى انه يرحب بالآراء الامريكية حول الجوانب الأخرى من المذكرة المصرية (١١) ، بما فى ذلك البيان الذى أصدرته الولايات المتحدة بأنها لا تعتبر تلك المذكرة رداً على مقترحات الدول الأربعة ٠

وقال فوزى مشيراً الى التركيز الأمريكى المستمر على المبـــادىء الستة وعلى الرسائل المتبادلة بين همرشولد وفوزى ، بأن ذلك لم يرد فى المذكرة لانه لا يريد أن يكون أسيراً للصياغات والعبارات المحـــددة سواء فى التسوية المؤقتة أو التسوية النهائية لكن فوزى استطرد قائلا ، ان الحكومة المصرية لا تنوى العدول عن أى شيء قالته أو قبلته ، لكنه يود التركيز على الأهداف بدلا من التشتت بفعل الشكليات والصياغات ، وعلى ذلك فان الحكومة المصرية سوف يسعدها اجراء مباحثات مـــع همرشولد ، وتأمل فى التعاون والتفهم الأمريكى ليس فقط فيما يتعلق بالقناة ، بل وبالنسبة للمشكلات الخطيرة التى لا تزال معلقة (١٢) ٠

---

(٩) انظر رسالة سرية للغاية من القاهرة رقم ٧٠٠ فى ١٩ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(١٠) برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣١٠٦ فى ١٩ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(١١) تلقى السفير (هير) تعليمات بأن يستمر فى طرح التوصيات المبلغة فى البرقية السرية رقم ٣٠٩٤ المذكورة فى موضع سابق ٠

(١٢) برقية سرية للغـاية من القاهرة رقم ٢٩٧١ فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

وفى نفس الوقت طلب دالاس ابان الاجتماع الأمريكى البريطانى فى برمودا ، من السفير لودج ان يبلغ همرشولد ما يلى :

ان الولايات المتحدة التى تأسف لاصدار مصر لتلك المذكرة حتى قبيل بدء مفاوضات السكرتير العام فى القاهرة تعتبر المقترحات المصرية غير كافية وهى لذلك تطلب من همرشولد ان يحاول عن طريق التفـــاوض التقريب بين تلك المقترحات وبين المقترحات الرباعية قدر الامكان ولاسيما فيما يتصل باعادة تأكيد المبادىء الستة والترتيب الملائم لسداد الرسوم وتسييراً لجهود السكرتير العام فى هذا الصدد فان الولايات المتحـــدة سوف تمتنع عن الادلاء بأى تعليق على المذكرة المصرية وسوف تكتفى بالاشارة الى سير المفاوضات بين مصر والسكرتير العام (١٣) ٠

---

(١٣) برقية سرية من برمودا رقم ٣ فى ٢٠ مارس ، (ملف ٦١١ ـ ٤١) ، علم لويد وزير خارجية بريطانيا بهذه الرسالة من دالاس ، وطلب لويد ابلاغ همرشولد انه يوافق عليها تماما وانظر برقية سرية من برمودا رقم ٦ فى ٢١ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

مؤتمر برمـــــــــودا
يبحث مشكلة قناة السويس ، ٢١ ـ ٢٤ مارس ١٩٥٧

أيزنهاور وماكميلان يبحثان مستقبل قناة السويس .

خلال الجلسة الافتتاحية للمباحثات البريطانية الأمريكيـــة فى برمودا ، أكد وزير الخارجية الامريكى (دالاس) ضرورة الاصرار على حل نهائى لمشكلة قناة السويس بدلا من استنزاف كل الذخائر من أجل التوصل لترتيبات مؤقتة (وهى التى يسعى اليها عبد الناصر على حـــد قول البريطانيين) .

واذ أشار دالاس الى صعوبة المفاوضات بسبب عدم تنظيم الدول المنتفعة ، عبر عن شكوكه فى أى فعالية لمقاطعة قناة السويس ، حتى على المدى القصير .

وفى الحادى والعشرين من مارس وافق الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى على ورقة عمل عن الموقف فى قناة السويس ، ووافق الوفدان على أن المقترحات المبلغة الى همرشولد عن طريق السفيـــر (لودج) فى اليوم السابق تمثل اساسا مقبولا لترتيب مؤقت ، وان الهدف حاليا هو ضرورة الحصول على الموافقة على ذلك الاقتراح ، أما اذا لم يتحقق ذلك فالحصول على مقترحات مصرية مضادة الا انه لازال من السابق لأوانه تحديد خط رجعة أو موقف يمثل الحد الأدنى ، وأنه مع أن الولايات المتحدة فى رسائلها الى همرشولد وعبد الناصر قد مارست اقصى قدر ممكن من الضغط فانه من المفيد أن يؤيد وزيـــر الخارجية البريطانى (لويد) الموقف الامريكى ببرقية يبعث بها همرشولد فى القاهرة ، وأنه كذلك من المفضل التشاور فوراً مع هيئة الدول المنتفعة بالقناة ، واذا تم التوصل لاتفاق حول ترتيب مؤقت ، فان الأمر يقتضى دعوة بقية أعضاء هيئة المنتفعين للتعاون لسداد الرسوم من خلال الهيئة بوصفها ممثلا عنهم (١٤) .

(١٤) انظر برقية سرية من برمودا رقم (٧) فى ٢١ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) .

وقد جاء فى الورقة كذلك اقتراح يقـــول ، انه اذا افتتحت قنـــاة السويس قبل التوصل لاتفاق مؤقت ، فمن المفضل أن تدرس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا امكانية سداد الرســـوم لمصر على أن تجنب فى نفس الوقت مبالغ معادلة فى الحسابات المجمدة ، مع الاشارة الى أن استخدام تلك المبالغ سوف يتوقف على اتفاق مؤقت مع مصر ·

وقد أوصى التقرير الذى اتفق عليه الوفدان ، بأنه فى حـــالة فشـــل الجهود للتوصل لتسوية مؤقتة فمن الضرورى بحث عدد آخر من التدابير بما فى ذلك :

(أ) حجب كل أشكال المساعدة الاقتصادية عن مصر ·

(ب) سداد الرسوم عن طريق هيئة المنتفعين ·

(جـ) اقتراح بأن تطلب الأمم المتحدة من محكمة العدل الدوليـــة رأيا استشاريا عن مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس ·

(د) الاصرار على اجراء مفاوضات للتوصـــل الى تســـوية نهائية (١٥) ·

على أنه يلاحظ ، أن البيان الذى صدر فى برمودا باسم الرئيس الامريكى ايزنهاور ، ورئيس الوزراء البريطانى ماكميلان فى ٢٤ مارس ١٩٥٧ ، ذكر عرضا فيما يتصل بقناة السويس ، أنه قد تم الاتفاق على أهمية الالتزام نصا وروحا بقرار مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، وعلى دعم جهود السكرتير العام للتوصل الى تسوية طبقا لنصوص القرار (١٦) ·

---

(١٥) انظر المذكرة التى أعدها (مولين Moline) (الادارة الأوربية) عن الحديث بين الوزير الفرنسى (شارل لوسيه Charles Lucet) ونائب مســـاعد وزير الخارجية الأمريكية (جون جونز John W. Jones.) فى ٢٦ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) وقد نقل جونز الى لوسيه نتائج المباحثات فى برمودا حول قناة السويس ·

(١٦) وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوســط (المصـدر الســابق) ص ٣٧٢ ·

الولايات المتحدة تفاوض مصر من جديد على مستقبل قناة السويس

الجهـــود المبـــذولة لتعديل النص الجديد للاعلان الذى ستصدره مصر مـــن جـــانب واحـــــد

همرشـولد والسـفير الأمريكي يحـاولان مع عبـد الناصر ومحمود فوزى

وصل همرشولد الى القاهرة ليجد أن اعلانا مصريا جديداً ، وهو ما كانت قد وعدت به مصر فى الاعلان السابق فى ١٨ مارس ، قد أصبح حقيقة واقعة « على نحو ما أبلغه همرشولد الى السفير لودج فى وقت لاحق لدى عودته الى نيويورك » (١٧) ٠

وكانت مصر قد سلمت نص هذا الاعلان الى حكومات الهند والاردن والسعودية والاتحاد السوفيتي وسوريا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا الى السكرتير العام على أساس أن الاعلان الرسمى سوف يصدر فى مطلع ابريل (١٨) ٠

وقد شرح همرشولد للسفير لودج فيما بعد ، أنه عندما أحس ان النقاط الواردة فى المذكرة المصرية غير قابلة للتفاوض فيما بينه وبين الحكومة المصرية ، فقد ركز جهوده على اقناع مصر بالتشاور مـــع الحكومات المعنية قبل المضى قدما فى خطتها ، وان عبد الناصر قـــد وافقه على ذلك وقد حث همرشولد الحكومة المصرية على أن تشمل تلك المشاورات نوعا من التعاون المنظم مع الدول المنتفعة بالقناة ، مؤكدا ضرورة التزام المذكرة المصرية بالمبادىء الستة التى أقرهـــا مجـلس الأمن (١٩) ٠

---

(١٧) برقية سرية من نيويورك رقم ٦٩١ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ ، (ملف ٦٧٤ ـ ٨٤ أ) ٠

(١٨) طلب محمود فوزى فى ٢٦ مارس تعليقات على مشروع المذكرة التى سلمها بصفة شخصية وسرية الى السفير الأمريكي (هير) الذى أبرق بها بدوره الى واشنطن فى البرقية السرية للغاية رقم ٣٠٣٢ من القاهرة فى ٢٦ مارس ١٩٥٧ ، (ملف ٦٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(١٩) رسالة همرشولد فى ٢٦ مارس الى محمود فوزى ، برقية من نيويورك رقم ٦٩٣ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

وقد أبلغ همرشولد السفير (لودج) بشيء من التفصيل الانتقادات التى طرحها على المصريين فيما يتعلق بمشروع المذكورة ، وأضاف انه يعتقد ان المصريين متلهفون على التعاون مع الأمم المتحدة وانه لهذا السبب طلب من (ماك لوى Mcloy) الخبير الاقتصادى فى الأمم المتحدة ، ان يتوجه الى القاهرة ليشرح بعض الحقائق الاقتصادية القاسية ، وأضاف همرشولد انه عندما سأله عبد الناصر عن مآخذه على المذكرة المصرية ، أجاب همرشولد « بأن المشكلة أن الناس لا يثقون فيك » ، وعقب همرشولد ، ان عبد الناصر على ما يعتقد قد ثاب الى رشده ·

ومن جانبه ، فقد أبلغ السفير (لودج) همرشولد ، بأن رد الفعل الأولى للولايات المتحدة نحو المذكرة المصرية ، هو خيبة الأمل لأن الوثيقة تنطلق من نظرة آحادية ولا تقوم على أساس أى التزامات دولية ولا تحتوى على المبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن ، كما انها لم تشر الى فكرة التعاون المنظم بين الدول المنتفعة والسلطات المصرية فى تطبيق هذه المبادىء الستة وأضاف (لودج) ان الولايات المتحدة لن تجمد موقفها دون مزيد من الدراسة وسوف ترحب برأى السكرتير العام فى الموقف كله (٢٠) ·

وقد أجابه همرشولد بأن رد فعله هو نفس رد فعل الحكومة الامريكية ، وبعد ذلك أجاب على بعض تساؤلات الخارجية الأمريكية عن معانى بعض النصوص ، وعن مدى فهمه للنوايا المصرية (٢١) ·

وفى نفس الوقت كلفت الخارجية الأمريكية السفير (هير) فى القاهرة بأن يبلغ محمود فوزى ، أن الولايات المتحدة تأمل الا تتخذ مصر قرارا نهائيا فى الموضوع لحين وصول تعليقاتها (٢٢) ثم بعثت الخارجية الأمريكية الى سفارتها فى القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ تعليقاتها المفصلة مع عدد من المقترحات لتعديل مشروع الاعلان المصرى (٢٣) ·

---

(٢٠) برقية محظورة الى نيويورك رقم ٧٤٣ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) وفى ٢٧ مارس ١٩٥٧ قدمت الخارجية الأمريكية آراء مماثلة لسفارات فرنسا وايطاليا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة – برقية الى لندن رقم ٦٧٤٧ فى ٢٧ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف) ·

(٢١) برقية رقم ٦٩١ الى نيويورك ، سبق الاشارة اليها فى موضع سابق ·

(٢٢) برقية سرية للغاية الى القاهرة رقم ٣٢٢٥ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ·

(٢٣) برقية سرية للغاية رقم ٣٢٣٨ الى القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ·

وفى اليوم التالى ، بعثت رسالة تنقل الى الحكومة المصرية كتابة وبشكل فورى ، أنه فى رأى الحكومة الامريكية ، ان المقترحات المصرية غير كافية لاعادة الثقة حتى تصبح قناة السويس طريقا آمنا ودائمـــا واقتصاديا يمكن الاعتماد عليه فى المرور والعبور ٠ وأن الولايات المتحدة لذلك واستجابة لدعوة مصر ، على استعداد لان تقترح بعض التعديلات المحددة وان تناقشها مع مصر على الفور ، وقد كلفت السـفارة الأمريكية فى القاهرة بأن « توضح شفويا فى معرض تقديمها للمذكـــرة لمصر الاحتمال القائم بأن تبدأ العديد من الدول فى البحث بشكل جاد عـــن البدائل لنفط الشرق الأوسط وللمرور عبر قناة السويس ، اذا انعدمت الثقة فى امكان الاعتماد مستقبلا على العبور فى القناة وأنه لما كان الاتحاد السوفيتى أو دول الشرق الأوسط ذاتها لا يستطيع أن توفـــر سوقا كافية لنقط المنطقة ، فانه يمكن للسفارة أن تشير الى أن رخاء مصر وجيرانها سوف يتحقق من خلال التوصل لاتفاقية دوليـــة تؤدى الى استعادة الثقة (٢٤) ٠ وقضت تلك التعليمات بأن أى مباحثات موضوعية سوف تجريها السفارة الامريكية مع مصر لا بد وأن تستند الى التعديلات المقترحة من قبل الحكومة الامريكية (٢٥) ٠

وقد سلم السفير (هير) الآراء الامريكية هذه ومعهـــا مشروع اعلان مكتوب الى محمود فـــوزى فى ٣١ مارس ١٩٥٧ (٢٦) ٠

وحين أعرب وزير خارجية مصر عن امتنانه للموقف الودى الذى تبديه الولايات المتحدة فسر السفير الامريكى قوله هذا على انه علامـــة على قلقه ازاء رد الفعل الحاد الذى ينمو لدى عبد الناصر ولدى المجموعة العسكرية حيال ما يشعرون أنه سياسة أمريكية لتشديد الضغط تدريجيا عليهم جميعا ٠

وبعد أن وافق محمود فوزى على بحث المقترحات الامريكية ، طرح تعليقات مبدئية مؤداها أن صدور اعلان من جانب واحد لا يقل فى القوة عن صدور اعلان ثنائى أو متعدد الاطراف ، وأن مشروع النص المصرى

---

(٢٤) كان (ماكلوى Mcloy الخبير الاقتصادى بالأمم المتحدة على استعداد فى نفس الوقت لأن يبلغ عبد الناصر انه فى ظل الظروف السائدة فان قناة السويس قد أصبحت ذات فائدة متناقصة برقية سرية من القاهرة رقم ٣٠٦١ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(٢٥) وهى التعديلات الواردة فى البرقية السرية رقم ٣٢٣٨ التى سبق الاشارة اليها وانظر برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣٢٥٣ فى ٣٠ مارس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٢٦) رسالة سرية للغاية من القاهرة رقم ٧٣٤ فى أول أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

يحمل فى حقيقته ان لم يكن فى نصوصه المبادىء الستة التى لا تزال الولايات المتحدة تدعو اليها •

كذلك فان السفير الأمريكى (هير) اذ تجنب الخوض فى مناقشة تفصيلية للمشروعين قال انه اذا كانت مصر ترى ان الاعلان الصادر من جانب واحد له نفس صلاحية الاعلان الذى يصدر من أكثر من دولة ، فان بقية دول العالم قد لا ترى نفس الرأى (٢٧) •

وخلال مباحثات المستشار الاقتصادى للسكرتير العام للأمم المتحدة مع كل من عبد الناصر ومحمود فوزى فى أول ابريل ١٩٥٧ ، حث عبد الناصر بقوة على قبول التوصيات الأمريكية ، وقال (ماكلوى « Mcloy » المستشار الاقتصادى فى حديثه مع السفير الأمريكى (هير) بعد ذلك أن عبد الناصر بعد فترة وجيزة من بداية الحديث بطريقة هادئة ، عاد الى شكه التقليدى قائلا ان تلك المقترحات قصد بها أساسا خدمة أهداف اسرائيل على نحو ما يمكن قراءته من سطور نص المشروع الامريكى بحيث لا يتجاوز أثرها محاولة الضغط على مصر أو احراجها ، كذلك فان عبد الناصر لم يتقبل الشروط المالية ، ولكنه فوق هذا وذاك كان معارضا بشكل خاص للمبادىء الستة قائلا انها تخضع لتفسيرات متباينة وانها جاءت نتاجا للمفاوضات مع الفرنسيين والبريطانيين لم يثبتوا أى نوايا حسنة بعد ذلك • ثم وافق عبد الناصر — طبقا لرواية ماكلوى — على بحث مذكرة غير رسمية (٢٧) أعدها ماكلوى بطلب من محمود فوزى لتعزيز المقترحات الأمريكية •

وقد أبلغ عبد الناصر ماكلوى ، أن مرور السفن الاسرائيلية فى القناة فضلا عن كونه مسألة قانونية ، لا بد وأن ينطوى على تدابير أمنية عملية ، حيث انه فى ظل الظروف الراهنة ، فهو يحتاج لحشد نصف جيشه على طول القناة ليتمكن من السماح لسفينة اسرائيلية واحدة من العبور •

كذلك أطلع ماكلوى السفير الامريكى على حديث منفصل اجراه مع محمود فوزى قال فيها فوزى ، ان كان المشروع الأمريكى مفيدا فانه سيستفيد منه ومن مذكرة ماكلوى •

وأختتم ماكلوى روايته عن مباحثاته مع عبد الناصر وفوزى بأن

---

(٢٧) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٣٠٨٣ فى ٣١ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) •

(٢٨) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٣٠٩٤ فى ٢ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) •

فقال للسفير الأمريكى (هير) انه وان لم يكن متفائلا ، فهو يشعر أن جهوده قد عضدت من محاولات فوزى وعززت من تأثيره (٢٩) ٠

وفى اليوم التالى سلم محمود فوزى للسفير الامريكى ، رد الحكومة المصرية على الرسالة الامريكية قائلا ، أنها كانت موضع دراسة دقيقة مع الآراء التى طرحتها حكومات أخرى مثل حكومة الهند ويوغوسلافيا ، وقال فوزى ان مصر على استعداد لأن تسمى الوثيقة اعلانا لا مذكرة وأن تدخل المزيد من التغييرات التى اقترحتها الولايات المتحدة، وان كان بعضها مما يصعب قبوله ثم أضاف فوزى إنه لا يزال يرى نفس الرأى الذى أعرب عنه فى مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ عندما وصف الشروط الستة بالغموض وعدم الدقة فى الصياغة ، وان أفضل حل هو وضعها فى شكل فقرات موضوعية لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ ٠

وقد أبرق (هير) الى واشنطن ان محمود فوزى الذى أصم أذنيه عن الاستجابة لأى حجة ، قد أصر على أن مشروع الاعلان المصرى المزمع يكفل كافة الضمانات المقبولة فى هذا الموضوع ، وقال (هير) ان فوزى عاد من جديد يدافع عن فكرة اصدار إعلان من جانب واحد وان لاحظ (هير) ان فوزى قد صرح أخيراً بأن السبب الحقيقى وراء العزوف عن الالتزام العام بالوثيقة هو مشكلة اسرائيل ٠

ومضى فوزى فى حيثه قائلا ، انه لو أمكن حل تلك المشكلة فلن توجد صعوبة أخرى (٣٠) ثم أشار الى أنه بالنسبة للمقترحات الامريكية الأخرى فلا غبار عليها ، لكنه فى الواقع رفضها بقوله أن الحكومة المصرية لا يمكنها السماح لدول أجنبية بحق الاعتراض على برامجها ، مضيفا أنه من المرجح أن يصدر الاعلان المصرى خلال يوم أو يومين لاتاحة وقت كاف للابلاغ قبل اعادة فتح القناة ، كذلك فانه مع امكان ادخال بعض التعديلات الطفيفة فى وقت لاحق ، فان الأمور التى إنتهى

---

(٢٩) نفس المصدر السابق ٠

(٣٠) صدرت عدة بوادر ودلائل غير مؤكدة على ان مصر قد تكون على استعداد لطرح مسالة عبور سفن اسرائيل فى قناة السويس على محكمة العدل الدولية ــ انظر برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٢٩٧٢ فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ ومن نيويورك برقية سرية رقم ٧٠٣ فى ٢٩ مارس ثم رسالة محظورة من القاهرة رقم ٧٤٢ فى ٤ أبريل ١٩٥٧ (ملف ٧٩٤ ــ ٧٣٠١) على أنه كان هنالك تقرير ينقل عن على صبرى قوله ان سماح أى حكومة مصرية لسفن اسرائيل بعبور قناة السويس يعتبر بمثابة انتحار سياسى ، وعلى ذلك فان عبد الناصر سوف يرفض أى قرار للمحكمة الدولية قد يصدر لصالح اسرائيل ــ انظر برقية سرية من القاهرة رقم ٣٠٦٥ فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ (ملف ٦٧٤ ــ ٨٤ أ) ٠

لتوه من بحثها مع السفير (هير) لن تكون موضعاً للمزيد من المفاوضات بعد اصدار الاعلان ٠

أما السفير الامريكي فقد أعرب عن القلق العميق من أن موضوعا كهذا وقد استغرق وقتا طويلا في البحث ما كان يجب أن ينتهي هـــذه النهاية المتعجلة التي لن تؤدي آلا الى المزيد من الصعوبات وطلب مرة أخرى مزيداً من الوقت لتبادل الرسائل مع وزارة الخارجية الأمريكية فأجابه محمود فوزي أنه يتعرض لضغط كبير وقد لا يستطيع ارجـــاء الاعلان هذه المدة ، لكنه سوف يحاول ٠

وقد عقب السفير الأمريكي (هير) على حديث محمود فـــوزي بقــوله ، انه برغم جهـــود همرشـــولد والولايات المتحدة والمستشـار الاقتصادي للأمم المتحدة ، فان الحكومة المصرية ــ وعلى الأرجح بتشجيع من دول غير غربية ــ قد قررت ان تحزم أمرها وتمضي قدما فيما عزمت عليه (٣١) ٠

وفي الثاني من ابريل أرسلت الخارجية الامريكية رسالة أخـرى الى سفارتها في القاهرة لاحالتها الى الحكومة المصرية والى عبد الناصر مباشرة ان أمكن للاعراب عن خيبة الأمل حيال عدم الاستعداد الواضح من قبل مصر لقبول التوصيات الامريكية ، وقد ابرزت الولايات المتحدة في رسالتها الدور الايجابي الذي لعبته في تحقيق الانسحاب للقوات الأجنبية واعادة فتح قناة السويس امام الملاحة في اطـــار السيادة المصرية ، على افتراض ان مصر سوف تكون مستعدة للاضطلاع بنفس التسوية المعقولة والمقبولة منذ اكتوبر الماضي وفي المفاوضات اللاحقة لها بالنسبة للخلاف حول قناة السويس ــ واستمرت الرسالة الامريكية تقول ــ انه اذا لم تكن مصر مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة نحـــو التوفيق الكامل بين مشروع مذكرتها وبين المبادىء الستة التي اعتمدها مجلس الأمن بالاجماع ، فان الولايات المتحدة سوف تضطر الى اعـادة النظر في الموقف من منظور الآمال التي أعربت عنها من وقت لآخـــر بالنسبة لدور قناة السويس في المستقبل (٣٢) ٠

وفي مساء الثالث من ابريل قابل الســـفير الامريــكي (هير) عبد الناصر وقرأ عليه جزء من الرسالة الامريكية وعندئذ وافق عبدالناصر على ارجاء الاعلان مؤقتا بهدف السماح لمزيد من المناقشات وعلى ذلك

---

(٣١) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٣١٠٣ في ٢ ابريل ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٣٢) برقية سرى الى القاهرة رقم ٣٢٨٦ في ٢ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

أحجم السفير (هير) عن تسليمه الرسالة كتابة ٠ وبعد ذلك أبـــرق (هير) لواشنطن يقول أن عبد الناصر ، اجمالا قد اتخذ نفس الموقف معه الذى سبق ان اتخذه مع المستشار الاقتصادى للأمم المتحـــــدة (مالكوى) (٣٣) ، ولذلك طلب الســـفير الأمريـــكى من الخـــارجية فى واشنطن أى مقترحات جديدة حتى لو كانت سوف تؤدى الى أن نضرب رؤوسنا فى نفس الجدار » (٣٤) ٠

وفى ضوء هذا الحديث الذى اجراه الســـفير الامريكى مـــع عبد الناصر استأنف المباحثات التفصيلية مع محمود فـــوزى حـــول المشروعين الامريكى والمصرى ، وبناء على ذلك أدخلت تعديلات جديدة على المشروع المصرى ، لكنهـــا لم تـــكن كـــافية لترضى الولايات المتحدة » (٣٥)٠

---

(٣٣) انظر ما سبق الاشارة اليه فى موضع سابق عن تلك المقابلة ٠

(٣٤) برقيات سرية من القاهرة أرقام ٣١١٢ ، ٣١١٧ فى ٣ ، ٤ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٣٥) برقيات سرى للغاية من القاهرة أرقام ٣١٢٥ ، ٣١٣٤ فى ٤ ، ٥ أبريل ١٩٥٧ ، ورقم ٣١٤٨ فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ (بنفس الملف) ٠

ب - ٤ -

مباحثات جديدة حول مشروع الاعلان المصرى المقترح ومسألة اعادة طرح مشكلة قناة السويس على مجلس الأمن

السفير الامريكى يحاول من جديد مع عبد الناصر ومحمود فوزى :

فى نفس التوقيت التى كانت تبذل فيه تلك الجهود ، طرحت من جديد مسألة احالة مشكلة قناة السويس الى مجلس الأمن مرة أخرى (٣٦) .

فقد أبلغت الخارجية الامريكية السفارة فى القاهرة فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ أن الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين فضلتا حتى ذلك الوقت تأييد الجهود الامريكية فى المباحثات مع عبد الناصر ، قد أصابهما القلق بسبب اقتراب موعد اعادة فتح قناة السويس وهما تلحان على اللجوء فوراً الى الأمم المتحدة ما لم تبادر مصر الى ابداء الاستعداد لاتخاذ ترتيبات تتفق والمبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن ، وأوضحت الخارجية الأمريكية انه من المشكوك فيه ان تستمر الولايات المتحدة فى دورها الحالى الذى قد يعرضها للاتهام بالرضوخ لعبد الناصر (ما لم تتوصل معه الى حل مرض) . وأبلغت الخارجية الامريكية سفيرها فى القاهرة انها سوف تحتفظ بآرائها حيال سلسلة المباحثات الأخيرة التى اجراها مع المصريين (٣٧) لحين وصول المزيد من التعليقات من الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، وكذلك تقدير السفارة فى القاهرة للمفاضلة النسبية بين استمرار التباحث مع عبد الناصر أو احالة الموضوع كله مرة أخرى الى مجلس الأمن .

---

(٣٦) انظر المذكرة التى أعدها (راونزى) بادارة الشرق الأدنى عن الحديث بين (دالاس) و (كاسيا) السفير البريطانى فى واشنطن ٣٠ مارس ١٩٥٧ مع مرفقاتها ، النقاط الموجزة التى أعدتها الخارجية البريطانية ، والبرقية المرسلة الى باريس رقم ٣٩٣٠ فى أول أبريل ١٩٥٧ والى نيويورك رقم ٧١٤ فى نفس التاريخ ورقم ٧٢٧ فى ٣ أبريل ١٩٥٧ ، والمذكرة التى أعدها (راونزى) عن الحديث التلفزيونى مع السفير البريطانى فى ٤ أبريل ١٩٥٧ (بالملف السابق) .

(٣٧) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٣٣٢ فى ٧ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) .

وعلى الفور رد (هير) بأنه فى ضوء موافقة عبد الناصر فى الثالث من ابريل على استئناف المباحثات حول المشروع المصري ، فسوف تعقد جولة مباحثات واحدة على الأقل مع مصر قبل اللجوء الى مجلس الأمن ، لأنه لا يمكن حتى ذلك الوقت القول بأن المباحثات قد فشلت ، وأضاف السفير الأمريكى أنه وان لم يعلق آمالا كبيرة على نجاح المباحثات الجديدة ، فهو يؤمن بضرورة منح المصريين فرصة أخيرة لابداء نواياهم الحقيقية وان اتباع سياسة الصبر ستعزز موقف الولايات المتحدة وتعفيها من أى نقد فى مجلس الأمن ، بينما قد يؤدى اتخاذ اجراء متسرع الى دعم موقف عبد الناصر (٣٨) ٠

ومن الواضح ان توصيات السفير الامريكى فى القاهرة لاقت قبولا حيث ان الخارجية بعد ساعات قليلة من تلقيها لبرقيته أرسلت تعليقات مفصلة على مباحثاته السابقة (٣٩) ٠

وعلى ذلك قام السفير (هير) فى ٩ ابريل ١٩٥٧ باستئناف المباحثات مع محمود فوزى الذى أعرب عن أسفه لأن الامريكيين لازلوا غير قادرين على قبول وجهة نظر مصر فيما يتصل بالمبادىء الستة ٠ وقال فوزى كذلك ، ان الترتيبات لم تنته بعد مع بنك التسويات الدولية Bank Of International Settlements الذى يجرى البحث بشأنه فى ذلك الوقت ليكون بديلا عن البنك الدولى للتعمير والتنمية باعتباره المؤسسة المالية المحايدة لتلقى رسوم قناة السويس (٤٠) ٠

وفى اليوم التالى تحدث محمود فوزى ببلاغة مشهودة ، يدعو الى تبديد سحب الشك وسوء الفهم المتبادل ، فأكد له السفير الأمريكى ان هذا هو ما كانت تسعى اليه الولايات المتحدة دائما حيث أنها لا تتحرك بدوافع خارجية وانها تعمل بهدف التوصل لاتفاق عملى دون أدنى تفكير فى المساس بسيادة مصر (٤١) ٠

وفى نفس الليلة عقد السفير الامريكى (هير) اجتماعا مطولا مع عبد الناصر ومحمود فوزى ، اتخذ خلاله عبد الناصر مرة أخرى موقفا بالغ التشدد ضد المبادىء الستة التى وصفها بأنها مكيدة من الغرب لاستدعائه كل يوم أمام محكمة العدل الدولية لأى ذريعة من

(٣٨) برقية سرية من القاهرة رقم ٣١٥٤ فى ٨ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠
(٣٩) برقية سرى للغاية الى القاهرة رقم ٣٣٤٢ فى ٨ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠
(٤٠) برقية سرى للغاية من القاهرة رقم ٣١٧٤ فى ٩ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠
(٤١) برقية سرى للغاية من القاهرة لقم ٣١٨٥ فى ١٠ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

الذرائع ، وقال عبد الناصر أن أجزاء القرار التي سقطت بالفيتـــو ، لا زالت تمثـل السياسة الحقيقية لكل من فرنســا والمملكة المتحـدة وأن خط الولايات المتحدة لم يزد كثيرا عن دعم حكومتيهما • وبعد أن تسـاءل عبد الناصر عما اذا كان لا يزال الغـرب يخفى المزيد من المكائد لمصر ، انفجر ضاحكا حين أجابه السفير (هير) بأنه لو كانت هنالك مكائـــد فعــلا ، لما أبلغــه عنها ، ثم قال هير لعبـــد الناصر ـ انه أى الســفير الأمريكي ـ ملم الماما دقيقـا بالموقف ، ويســتطيع أن يؤكد لعبـد النـاصر أن الأمر لا ينطوى على أى خداع ، واستدرك السفير الامريكى يقول ، انه مثلما كانت الشكوك تساور عبد الناصر ، فقـد كانت تســاور دولا أخرى ، وان ادراج المبادىء الستة سوف يساعد على استعادة الثقة •

لكن عبد الناصر الذى أصر على رفضه لادراج المبادىء الستة بشكل مباشر فى المشروع المصرى عاد ليقول ان حكومته قد أدرجـت بالفعل العديد من النقاط التى تفى بتفسيرها لتلك المبادىء وأنها لاتزال على استعداد لادراج نقاط أخرى بشرط أن تكون محددة ومعقولة ، وأوضح عبد الناصر انه لم يعترض على تقديم المزيد من الضمانات ولكن اعترض على الضمانات التى لم يستطع ان يفهمها وانه ـ أى عبد الناصر ـ مستعد لذلك لقبول شىء يتحدث مثلا عن أبعاد السياسة عن قنـــاة السويس اذا قدم هذا الشىء فى صياغة واضحة ومعقولة (٤٢) •

ومضى عبد الناصر يقول ، انه يؤمن أيضا بأبعاد السياسة عـن قناة السويس ، وانه يقصد أبعاد السياسة الدولية عنها ، ولذلك فمـن الطبيعى فى رأيه وجود ضمان متبادل بابعـــادها أيضا عن التـأثير على السياسة المصرية ، ثم تساءل ، أليس موقفه هذا موقفا منطقيا ومقبولا ، أجابه السفير الأمريكى أن اقتراحه مفيد، لكنه ليس على وجه اليقين اقتراح عملى لأنه من الضرورى صياغة الأهداف فى عبـارات عامة حيث أن تحديدها بشكل تفصيلى قد يثير الكثير من التعقيدات •

ومضى السفير (هير) فى برقيته للخارجية عن اجتماعه مـــع عبد الناصر يقول ، أن عبد الناصر لجأ مرة أخرى الى اصطناع أسلوب الانفعال فيما يتصل بتمثيل الدول المنتفعة بالقناة مؤكدا انه لن يسمح مطلقا بأى ادارة أو سيطرة أجنبية ، وانه قد أصبح ينفر من عبــارة (المنتفعين) واضاف عبد الناصر أن مصر لن تتعامـل مع أى منظمة للمنتفعين ذات تمثيل رسمى حكومى ، لكنها قد تجد شيئا من الفائدة

(٤٢) برقيات سرية من القاهرة أرقام ٣١٩٠ ، ٣٢٠٤ فى ١١ أبريل ١٩٥٧ ، وبالنسبة للنص المصرى المعدل فى ١١ أبريل ١٩٥٧ ـ انظر برقية ٣٢٠١ من القاهرة فى ١١ أبريل ١٩٥٧ سرى للغاية (الملف السابق) •

فى منظمة تجارية للمنتفعين تعمل بشكل استشارى ، وحتى فى ذلك الاطار فسوف يعارض اقحام الأمم المتحدة فى الصورة لأن ذلك قد يعطيها وجها سياسيا ، وقال عبد الناصر انه يؤمن بالتعاون الدولى ، لكنه لن يخضع للسيطرة الدولية .

وحين اختتم عبد الناصر حديثه بأن مصر قد أكدت أو أبدت الاستعداد لتقديم تنازلات تفى بكافة الطلبات الامريكية ، عقب السفير (هير) ان المباحثات كانت مفيدة ، لكنه لا يزال يتطلع لرؤية النتائج العملية لها (٤٣) .

وفى واشنطن نقلت الخارجية الامريكية الى سكرتير عام الأمم المتحدة همرشولد ملاحظاتها على المشروع المصرى فى تلك المرحلة ، فحددت سلبياته الأساسية من وجهة نظرها فى النقاط التالية :

= ان طبيعة الوثيقة بوصفها اتفاقية دولية ملزمة لا تخضع لتعديلها من قبل مصر ومن جانب واحد ، لا تزال غامضة وان نفس الوصف ينطبق على النصوص الخاصة بتحكيم المنازعات بما فى ذلك قبول مصر لاختصاص محكمة العدل الدولية .

= كذلك فان الاعلان المصرى المقترح ، فضلا عن اغفاله النص على التمثيل المنظم للمنتفعين ، فهو ملىء بالثغرات فى اجراءات التحكيم والترتيبات غير الكافية لضمان تعويض الشركة العالمية لقناة السويس .

= بالاضافة الى ذلك فمصر لا تزال ترفض النص على المبادىء الستة حتى فى ديباجة المشروع .

ثم أعربت الخارجية الامريكية عن أملها أن يحاول همرشولد فى المباحثات الجارية اقناع مصر بتصحيح وسد تلك الثغرات (٤٤) .

فى نفس الوقت ، كانت المناقشات تجرى حول احتمال اللجوء الى الأمم المتحدة (٤٥) وفى الثانى عشر من أبريل ، أبلغت الخارجية

---

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٧٩٠ فى ١٣ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) .

(٤٥) انظر البرقيات التالية : الى باريس ــ البرقية المحظورة رقم ٣٩٣٠ فى اول أبريل ١٩٥٧ ، ومن نيويورك برقيات سرية ٧١٤ فى أول أبريل ، ٧٢٧ فى ٣ أبريل ، ومذكرة حديث تلفزيونى بين راونترى من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية مع السفير البريطانى (كاسيا) فى ٤ أبريل ، وبرقية من لندن رقم ٥٤٧٢ فى ٨ أبريل ، ومن باريس رقم ٥١٧٨ مذكرة أعدها من الخارجية ألامريكية (شو عن حديثين بين ديللون السفير الأمريكى فى لندن والسفير البريطانى فى واشنطن ــ سرى للغاية ٨ أبريل ، ١١ أبريل ١٩٥٧ م (نفس الملف السابق) .

الامريكية سفيرها في القاهرة بأن المملكة المتحدة مع رغبتها فى استمرار مباحثاته في القاهرة ، ترغب بالحاح طرح مسألة قناة السويس على مجلس الأمن بوصفه الاطار الصحيح والملائم لمناقشة بعض الترتيبات الموفقة التى توشك أن تقترحها على مصر بشأن سداد الرسوم بواسطة ترتيب بين بنك انجلترا Bank of England والبنك الأهلى المصرى كما أفصحت فرنسا واستراليا عن رغبتهما فى احالة مسألة قناة السويس الى مجلس الأمن ٠

الا أن الخارجية الأمريكية ، ان كانت تدرك أن مثل تلك الخطوة قد تعرقل التوصل لتسوية مع مصر ، بل وقد تدفع مصر الى أن تتسرع باصدار اعلان من جانب واحد ، كانت تدرك بالمثل ضآلة احتمالات التوصل لحل معقول من خلال المباحثات الجارية مع عبد الناصر ، لا سيما وان الاحتمال قائم بأن مصر تماطل عمداً على أساس أن قناة السويس توشك ان تفتح من جديد ٠ وعلى ذلك لم تكن الولايات المتحدة تعارض فى احالة الأمر الى مجلس الأمن ، وقدرت انه فى ظل الظروف الراهنة فمن الأفضل ان تأخذ زمام المبادرة بنفسها فى طرح الموضوع ، ثم تحاول فى نفس الوقت وقدر الامكان أن تتجنب فشل مفاوضاتها مع عبد الناصر ٠ وعقبت الخارجية الامريكية أن تلك المباحثات وان لم تحقق نجاحا ملحوظا ، فلم يكن ثمة سبيل خيراً من تلك المباحثات ٠

وعلى هذا الأساس فقد قضت تعليمات الخارجية الأمريكية المرسلة الى السفير الأمريكى فى القاهرة (ريموند هيــر) بأن عليه أن يطلب اجتماعا عاجلا مع عبد الناصر ، وأن يذكر له – بعد التمهيد الملائم – انه فى ضوء دراسة المشروع الذى تسلمه السفير فى ١١ أبريل ، وجدت الخارجية الامريكية أن عدداً من النقاط لا يزال دون حل ، وأنها لذلك تطلب استمرار المباحثات (٤٦) ٠

وقالت التعليمات انه وان كانت الولايات المتحدة لا تستطيع التحدث باسم الدول الأخرى المنتفعة بالقناة ، فهى على علم بوجهات نظرها ، كما طلبت منها عدة دول منتفعة بالقناة موافاتها بمعلومات عن تطور المباحثات فى القاهرة ٠

وعلى ذلك ، فن الولايات المتحدة ترى الوقت مناسبا لطرح هذه الآراء على المنبر الصحيح ، ألا وهو مجلس الأمن الذى لا يزال معنيا بالنظر فى مسألة قناة السويس ، كما ان الولايات المتحدة باعتبارها

---

(٤٦) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٤٠٣ فى ١٢ ابريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

الحكومة التى اقترحت ابقاء ادراج المسألة على جدول أعمال المجلس ، فهى تعتقد أنها لابد وأن تأخذ زمام المبادرة فى طرح الموضـــوع ، وهى على استعداد لأن تتقدم بالاشتراك مع مصر بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن أو أن تنفــــرد بهـذا الطلب ، وفى نفس الوقت تتـــــوقع الولايات المتحدة استمرار المباحثات الثنائية مع مصر على أمل ألا تصـــدر مصر اعلانا من جانب واحد (٤٧) ٠

وفى الرابع عشر من أبريل اجتمع السفير الأمريكى مع عبد الناصر، ثم أبرق للخارجية فى واشنطن أن رد فعل الرئيس المصرى للبيانـــــات الأمريكية كان مزيجا من الاهتمام والشك والقلق ، فقد وافق عبد الناصر على بحث الموضوع ، ومناقشته مع محمود فوزى وابلاغ السفير (هير) بموقف الحكومة المصرية (٤٨) ٠ وبعد ثلاثة أيام أبلغ محمود فوزى السفير (هير) أن مصر قررت عدم مشاركة الولايات المتحـدة فى احالة مسألة قناة السويس الى مجلس الأمن وتأمل الا تنفرد الولايات المتحدة بهذه الخطوة ما دامت مباحثات القاهرة مستمرة ٠ وقال محمود فوزى، انه بينما كانت الولايات المتحدة تطالب فى ذلك بالتريث وعدم الاندفاع ، فان مصر الآن هى التى تطلب التريث من الولايات المتحدة ، وقد عقب (هير) فى برقيته الى واشنطن ان احالة المسألة الى مجلس الأمن قـد تعنى نهاية المباحثات الثنائية فى القاهرة ، وقد تقضى على أى أمل فى تحسين صياغة الاعلان المصرى (٤٩) ٠

وفى نفس الوقت فان همرشولد الذى أفصح عن نظرته الايجابية لشروع الاعلان المصرى ، على خلاف النظرة الأمريكية (٥٠) أرسـل الى محمود فوزى فى ١٦ أبريل رسالة يقدم فيها نصيحته الشخصية بأن تمضى مصر فى طريقها المرســوم ودون أن يقــول صراحة أنه يوافق على هذا الأسلوب وقد اقترح همرشولد فى رسالته تلك أسلوبا لتسجيل

---

(٤٧) نفس المصدر السابق ٠

(٤٨) برقية سرية من القاهرة رقم ٣٢٣٤ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(٤٩) برقية سرية من القاهرة رقم ٣٢٦٢ فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ سرى للغاية (نفس الملف السابق) ٠

(٥٠) انظر برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ٧٧٥ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، وبالنسبة لمباحثات السكرتير العام المستمرة مع مصر والتى كانت متوازية الى حد كبير مع المباحثات المصرية الأمريكية ، انظر أيضا البرقيات التالية : ـ من نيويورك البرقيات السرية ٧٧٤ فى ١٣ أبريل و ٧٧٦ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩ سرى للغاية فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ وبرقيات سرى للغاية الى نيويورك ٧٩٢ ، ٧٩٧ فى ١٤ ، ١٦ أبريل ١٩٥٧ ، وبرقيات سرى للغاية الى القاهرة أرقام ٣٤٥٤ فى ١٧ أبريل ـ ومن القاهرة ٣٣١٠ فى ٢١ أبريل و ٣٣١٣ فى ٢٢ أبريل ، ٣٣٤٢ فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

الاعلان المصرى المقترح بموجب المادة ١٠٢ ن ميثاق الأمم المتحدة على نحو يضفى على الاعلان طابع الاتفاقية الدولية ٠

وبعد أن أكد همرشولد أنه من الفضل سياسيا أن تدلل مصر على أنها لم تعدل عن موافقتها السابقة على قرار مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، قال انه لا يرى ما يمنع من اتخاذ هذا الاجراء فى شكل رسالة تقول ان الحكومة المصرية تصدر هذا الاعلان تنفيذاً لالتزامها باتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ، وأخذت فى الاعتبار قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠٠٠ الخ ثم اقترح السكرتير العام تقوية النصوص الخاصة بالتحكيم واضافة عبارة مؤداها ان مصر سوف ترحب بالتعاون مع ممثلى المصالح الملاحية الكبرى وعلى النحو الذى يعتبر مقبولا وملائما ٠

وقال همرشولد لمحمود فوزى فى رسالته ، ان مثل تلك التغييرات قد تقرب من مواقف الجميع نحو التوفيق المرغوب بين مختلف المصالح (٥١) ٠

وقد أبلغ همرشولد الوفد الامريكى اعتقاده بوجود فرصة معقولة لقبول مقترحاته ، وعلى ذلك فانه ليس ثمة ما يدعو لعقد اجتماع لمجلس الأمن ، وقد أدت هذه التوصية مع التوصية التى سبق أن أبرق بها السفير الأمريكى (هير) من القاهرة الى أن توافق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ على عدم دعوة مجلس الأمن للانعقاد فى اليوم التالى ، كما كانتا تنويان من قبل (٥٢) ، بل وتأجيل عقد الاجتماع الى اليوم اللاحق ، وقد أعرب (سلوين لويد) وزير خارجية بريطانيا عن أمله بأن تقوم مصر خلال هذه الفترة باصدار وثيقة مقبولة وعندئذ لا تكون هنالك حاجة لاجتماع مجلس الأمن فى الرابع والعشرين من أبريل ١٩٥٧ ، وأضاف لويد أنه لو صدر الاعلان المصرى فان حكومته سوف تعتبره بمثابة (أساس واقعى) لاستخدام القناة بالاستفادة من هذا الترتيب حتى ولو لم تكن موافقة عليه (٥٣) ٠

---

(٥١) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٧٨٧ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(٥٢) انظر البرقيات السرية التالية الى نيويورك ٧٨٨ فى ١٢ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٩٠ فى ١٣ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٩٢ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٩٧ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ ٠ ومن نيويورك أرقام ٧٧٥ فى ١٤ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٨٠ فى ١٥ أبريل ١٩٥٧ ، ٧٨٧ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ و ٧٨٩ فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ ــ (الملف السابق) ٠

(٥٣) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٧٣٥٠ فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ ، وانظر برقية رقم ٤١٨٣ الى باريس فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

وبعد تأجيل دعوة مجلس الأمن للانعقاد بضعة أيام على هـــذا النحو ، أبلغت الخارجية الامريكية فى ١٨ أبريل سفارتها فى القاهرة بتعليمات تقول ان الوقت قد حان للضغط على مصر لقبول المقترحـــات الامريكية الأساسية لتعديل مشروع آلاعلان ، على ان تستخدم التوصيات التفصيلية للخارجية الامريكية مع مقترحات همرشولد فى نيويورك لهذا الغرض (٥٤) •

وقد تأخر ارسال تلك الرسالة الى القاهرة بعض الوقت بحيث لم يتمكن السفير (هير) من مناقشتها مع محمود فوزى الا فى ٢١ ابريل ١٩٥٧ ، والذى أوضح للسفير (هير) كم من التعديلات قبلتها مصر وبأى قدر من الصعوبة ، ثم طلب من (هير) ارجاء أى تحرك فى مجلس الأمن ، ونقل السفير (هير) عن محمود فوزى قوله فى ابتسامـــة ساخرة « لقد ذهبتم بنا بعيداً جداً ، فأرجوكم ألا تذهبوا بنا أبعد من ذلك والا انكسر كل شىء » • وعقب السفير الامريكى فى برقيته الى واشنطن بأن محمود فوزى كان يخوض معركة باسلة ليس فقط من منطلق مسئوليته الوظيفية بل ومن منطلق احساسه وتقديره أن تحقيــق تسـوية معقولة لمسألة قناة السويس قد توقف اندفـــاع مصر بعيـــدا عـن الغـــرب (٥٥) •

وفى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٥٧ ، أبلغ (دالاس) السفارة الامريكية فى القاهرة أنه بسبب الحجم المتزايد للمـــرور فى القنـــاة ، والضغط السياسى المتصاعد للحصول على نوع من البيان الواضح من مصر عن نوع الشروط المقترحة لاستخدام القناة ، فان الولايات المتحدة لا تستطيع الامتنـــاع عن اللجـــوء الى مجـــلس الأمن خـــلال الأســـبوع القادم • وقال دالاس أن الولايات المتحدة يحدوها الأمل القوى أن تصدر مصر فى نفس الوقت أفضل اعلان ممكن ، فاذا جاءت تلك الوثيقة على هدى الاتجاهات التى بحثتها الحكومتان ولا سيما اذا عكست آخـــر مقترحات السكرتير العـــام ، فان الولايات المتحـــدة عندئذ ، وبعد أن تكتفى بطرح الحقائق وتلاحظ ان الاعلان لم يف بالشروط الستة وفاء كامـــلا أو بكامل متطلبات الموقف ، سوف تصرح أن النظام المقترح من قبل مصر لا بد وأن يعطى الفرصة للاختبار ، وقال دالاس فى رسالته تلك أنه من المفترض أن يوافق معظم أعضاء مجلس الأمن ، وبحيث تدعو الحاجة فى تلك المرحلة الى استخدام ذلك الاعلان منطلقا أو مرتكزاً لمفاوضات جديدة تستهدف الحصول على مزيد من التنازلات من المصريين •

(٥٤) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٤٧٥ فى ١٨ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) •

(٥٥) برقية سرية للغاية من القاهرة رقم ٣٣١٠ فى ٢١ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) •

وقضت التعليمات الصادرة من دالاس الى السفارة الامريكية في القاهرة بأنه ما دام الاتفاق لم يتم حتى ذلك الوقت بالنسبة لمطالبات الشركة العالمية لقناة السويس ، فان الولايات المتحدة سوف تكون مضطرة للاستمرار فى تكليف السفن الامريكية بسداد الرسوم مع تسجيل الاحتجاج لحين التوصل لتسوية نهائية . وسوف تقرر في النهاية ما اذا كانت الترتيبات المصرية الجديدة باعث على الثقة ام لا ، واذا لم تكن تلك الاجراءات كذلك ، فقد تنحو مصر نفسها الى علاج الموقف ، وعندئذ سوف تبادر الولايات المتحدة بطرح اقتراحات مفيدة ، كذلك سوف تبادر بتوجيه النقد الى مصر اذا رفضت فى ظل الظروف القائمة اصدار اعلان بشروطها عن ادارة القناة ، أو اذا عادت الى مشروع الاعلان السابق فى ٢٦ مارس ١٩٥٧ (٥٦) .

وفى الثالث والعشرين من أبريل ، أخطر السفير الامريكي (هير) محمود فوزى بأن الولايات المتحدة تنوى أبلاغ السكرتير العام فى اليوم التالى برغبتها فى عقد اجتماع فى الخامس والعشرين من أبريل لمناقشة الموقف فى قناة السويس . وفى التقرير البرقى الذى بعث به (هير) عن اجتماعه مع محمود فوزى ، أشار الى أن محمود فوزى ، على ما يبدو قد أخذته المفاجأة لتلقى مثل هذا البلاغ فى وقت ضيق ، لكنه ـ أى محمود فوزى ـ وعد ببذل قصارى جهده قائلا ان الاعلان المصرى سوف يصدر على الأرجح فى الرابع والعشرين من ابريل واتفق مع السفير الامريكى على ضرورة صدوره قبل اجتماع مجلس الأمن (٥٧) .

وكان (دالاس) قد فوض السفير (هير) بأن يبلغ فوزى بما ورد اليه من تعليمات ، وقد لقى حديث (هير) تقديرا كاملا من محمود فوزى الذى أعرب له عن ثقته فى ان الولايات المتحدة لن تاسف على اتاحة هذه المهلة لمصر لأنها ـ أى مصر ـ تسعى مخلصة للتوصل لنتيجة مقبولة (٥٨) .

وفى الأمم المتحدة ، أعرب مندوب مصر السفير عمر لطفى للوفد الامريكى لدى الأمم المتحدة فى ٢١ ابريل ١٩٥٧ ، عن أمله على عدم الاصرار على عقد اجتماع لمجلس الأمن ٢٥ ابريل ، بل أن تنتظر حتى

---

(٥٦) برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٥١٠ فى ٢١ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) .
(٥٧) برقية سرية من القاهرة رقم ٣٣٢٧ فى ٢٣ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) .
(٥٨) نفس المصدر .

٢٦ ابريل على الأقل أو لليوم التالى ، كذلك أبلغ همرشولد الوفد الامريكى ٢٢ أبريل بأن عمر لطفى احاطه علما بأن مصر سوف تذيع اعلانها فى اليوم التالى ، وانها تريد تسجيله على الفور لدى الأمم المتحدة (٥٩) ٠

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده (دالاس) فى ٢٣ أبريل ١٩٥٧، صرح بأنه لا يدرى طبيعة القرار النهائى الذى ستتخذه الحكومة المصرية بالنسبة لبعض جوانب المفاوضات المستفيضة التى تجرى فى القاهرة ، وانه لا يدرى ماذا ستكون عليه محتويات الاعلان المصرى عندما يصدر أو الموعد الرسمى لصدوره ٠ وأجاب (دالاس) ردا على سؤال عن الاجراء المتوقع باحالة مسألة قناة السويس الى مجلس الأمن ، بأنه لا يعتقد انه من الملائم احالة الأمر الى المجلس بأسلوب يثير الخلاف والجدل ٠ وبعد أن صرح (دالاس) بأن الولايات المتحدة لا تعترض على أن تستخدم السفن الامريكية قناة السويس ، استرعى الاهتمام الى توصية رسمية صدرت قبل ذلك بضرورة توخى الحذر والروية (٦٠) ٠

---

(٥٩) برقية سرية للغاية من نيويورك رقم ٨١٨ فى ٢٣ أبريل ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(٦٠) سبق لوزارة الخارجية الأمريكية أن أوصت فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ شركات الملاحة الأمريكية بانه نظرا للأخطار الموجودة فى المداخل القريبة لقناة السويس وبسبب استمرار المباحثات بين السكرتير العام والحكومة المصرية حول مستقبل ادارة قناة السويس ، على تلك الشركات أو تتوخى الحذر وتتروى فى المبادرة باستخدام القناة ، وان كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد امتنعت عن النص على حظر مثل هذا الاستخدام ـ برقية محظورة دورية رقم ٧٨٢ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

- ٥١ب -

مصر تاخــذ زمام المبــادرة

صدور الاعلان المصرى فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ لتحديد مستقبل القنــاة

ردود الفعـل تجاه الاعلان فى مجلس الأمن وبين الدول الأعضاء فى هيئة المنتفعين بقنــاة السـويس

وأخيراً صدر الاعلان المصرى فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ ، وأرسل محمود فوزى نسخة من الاعلان الى السكرتير العام همرشولد مع خطاب يعلن فيه أن القناة أصبحت مفتوحة للمرور العادى وان حكومة مصر قــد أصدرت هذا الاعلان تنفيذاً لاشتراكها فى اتفاقية القسطنطينية لعــام ١٨٨٨ ، وأخذا فى الاعتبار فهمها لقـرار مجلس الأمن الصــادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ ، وتمشيا مع بياناتهما المتصلة بالقرار والتى أدلى بها أمام المجلس (٦١) ٠

لكن هذا الاعلان الذى تجاوز قليلا الصياغــة التى اقترحهــا السكرتير العام ، كان محل اعتراض الولايات المتحدة ، حيث رأت فيه الخارجية الامريكية مساسا بقرار مجلس الأمن وتشويها لأحكامــه وبناء على ذلك فقد طلب الوفد الامريكى من السكرتير العام أن يذكر فى رده على محمود فوزى بأن القرار لا يمكن تعديله لمجرد التفسير الذى ترى حكومة واحدة هى مصر اضفاءه على القرار ، وفوضت الخارجية الامريكية سفارتها فى القاهرة أن تبلغ الحكومة المصرية بالأسلوب الذى تراه بالموقف الأمريكى من الموضوع (٦٢) ٠

وفى نفس اليوم بعث همرشولد رسالة ردا على محمود فوزى قال فيها ، انه استجابة لطلبه فانه قد تم ايداع أصل الاعلان المصرى فى سجلات الأمم المتحدة ، كما أشار السكرتير العام الى أن الحكومــة

---

(٦١) نص خطاب محمود فوزى فى الملحق الثالث المرفق ٠

(٦٢) برقية سرى للخــارجية الى نيويورك رقم ٨٢١ فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

المصرية تعتبر الاعلان الذى أصدرته بمثابة التزام له طابع دولى يندرج تحت المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وأنه لذلك سوف يبعث لمحمود فوزى بشهادة بأن الايداع والتسجيل قد تم طبقا للأحكام التى تنص عليها تلك المادة ، كذلك فان السكرتير العام لم يشر فى رسالته الى قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ (٦٣) ٠

وفى نفس اليوم كذلك كتب السفير الامريكى (لودج) رسالة الى رئيس مجلس الأمن يطلب منه عقد اجتماع للمجلس ٢٥ أبريل او فى أقرب وقت ممكن لاستئناف بحث مشكلة قناة السويس ولبحث الموقف الخاص بالعبور فى القناة ٠ وقد عقد مجلس الأمن بالفعل اجتماعه فى ٢٦ ابريل ١٩٥٧ ، حيث كان لودج هو المتحدث الأول ، وبعد أن أوضح أسباب دعوة المجلس للانعقاد ، أدلى ببيان قال فيه ، ان الاعلان المصرى فى شكله الراهن لا يفى بالشروط الستة التى سبق ان اعتمدها المجلس ، وأشار بصفة خاصة الى خلو الاعلان عن النص على شكل (التعاون المنظم) الذى ورد ذكره فى مراسلات السكرتير العام والحكومة المصرية واستدرك (لودج) فى كلمته أنه ربما كان من السابق لأوانه تقييم ذلك النظام الذى اقترحته مصر حتى يوضع موضع الاختيار وعلى ذلك فان موافقة الولايات المتحدة هى فى حقيقتها موافقة مؤقتة . وأنها تحتفظ بحقها فى التعبير عن موقفها فى وقت لاحق (٦٤) ٠

واختتم لودج بيانه بمطالبته مجلس الأمن بأن يظل معنيا بالنظر فى مسألة قناة السويس مع وضع النظام الذى اقترحته مصر موضع الاختبار فى نفس الوقت (٦٥) ٠

وقد رد (جورج بيكو) الذى كان يمثل فرنسا فى اجتماعات المجلس ، على ما أدلى به المندوب المصرى عمر لطفى من بيانات ، موضحا انه لا يرى اختلافا يذكر بين البيانات المصرية الصادرة فى ١٨ مارس ١٩٥٧ ثم ٢٤ ابريل ، وانها جميعا لا تفى بالشروط التى نص عليها قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، كذلك فان المندوب الفرنسى ذكر بصفة خاصة ما وصفه بتحفظات مصر على القرار ، واعتبرها موجهة ضد انتفاع اسرائيل أو استخدامها لقناة السويس ، وانتقد فقرات كثيرة من الاعلان المصرى باعتبارها غير كافية ، وعارض

---

(٦٣) برقية محظورة من نيويورك رقم ٨٣٠ بنفس التاريخ (الملف السابق) ٠

(٦٤) نص بيان لودج فى وثائق سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ص ٣٩٠ (المصدر السابق) ٠

(٦٥) النص فى المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الأمن ٢٦ آبريل ١٩٥٧ المخصصة لمشكلة قناة السويس ، وثائق المجلس أرقام

بصفة خاصة صدور الاعلان من جانب واحد • وقال ان المطلوب هو ان يواصل مجلس الأمن نفسه المفاوضات من أجل تحديد النظام المؤقت للقناة وان تصبح لها أساسا تعاقديا ، ثم يحدد نظام ادارتها عن طريق اتفاقية دولية (٦٦) •

وقد تحدث (رونالد ووكر (Ronald Walker مندوب استراليا فوصف الاجراءات والمقترحات المصرية بأنها قاصرة عن وضع ترتيب مقبول للقناة ، ولكنه اقترح ألا يكون ذلك حائلا دون استئناف حركة المرور (٦٧) •

كما تحدث المندوب البريطاني (سير بيرسون ديكسون) فوصف أجزاء عديدة من الاعلان المصرى بأنها غير كافية وتحتاج للتوضيح ، كما اعترض على صدور الاعلان من جانب واحد •

الا أن أهم تأييد للموقف المصرى صدر عن المندوب السوفيتى (أركادى سوبوليف Arkady Sobolev الذى قال أن الاعلان يعكس المبادىء الستة ، وأن الاتحاد السوفيتى مقتنع اقتناعا عميقا أن مصر قادرة على أن تضمنه وأنها قد ضمنت بالفعل الادارة الطبيعية للقناة على أساس المبادىء الواردة فى الاعلان الذى يتفق اتفاقا كاملا سواء مع اتفاقية القسطنطينية لعام ١٩٨٨ أو ميثاق الأمم المتحدة ، وأضاف المندوب السوفيتى أن الاتحاد السوفيتى على اقتناع بأن صدور اعلان ٢٤ أبريل ١٩٥٧ يعنى ان مشكلة قناة السويس تكون قد سويت بالفعل (٦٨) •

أما على صعيد هيئة المنتفعين بقناة السويس ، فقد دارت مناقشات كثيرة ، وفى التاسع من مايو أصدر مجلس الهيئة بيانا يقول أن الاجماع العام هو ان الاعلان المصرى غير كاف ، وأن استئناف استخدام القناة لا يعنى قبول الاعلان ، وقد تحفظت فرنسا واسبانيا على البيان فقالت فرنسا انه من غير الممكن صدور توصية للأعضاء باستخدام القناة ، أما أسبانيا فقالت ان الأمم المتحدة وحدها هى صاحبة الاختصاص فى تقرير ما اذا كان الاعلان المصرى يتمشى مع قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ أم لا يتفق (٦٩) •

---

(٦٦) نفس المصدر •

(٦٧) نفس المصدر •

(٦٨) المحاضر الحرفية لمجلس الأمن فى الوثيقة المؤقتة ٧٧٧ (المصدر السابق) •

(٦٩) نفس المصدر •

وفى مجلس العموم البريطانى فى الثالث عشر من مايو ، أعلن ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا أن معظم الخطوط الملاحية شرقى السويس قد أعلنت عن نيتها فى توجيه سفنها عبر قناة السويس وأن شركات الملاحة فى المانيا الغربية والدول الاسكندنافية قد اعلنت أن كل شركة ملاحية حرة فى استخدام قناة السويس حسبما تراه ، ولذلك فان حكومة المملكة المتحدة لن تنصح الشركات الملاحية البريطانية بأن تمتنع عن استخدام القناة ، ثم اعلن عن فتح حساب خاصة رقم (١) فى بنك انجلترا لصالح البنك الأهلى المصرى لسداد الرسوم (٧٠) ٠

وفى فرنسا أعلن (موليه) فى أعقاب اجتماع لمجلس الوزراء ١٥ مايو ١٩٥٧ ، أن الحكومة الفرنسية قد أسفت لما علمته من قرار لهيئة المنتفعين بدفع الرسوم مباشرة الى مصر دون الحصول منها على الحد الأدنى من الضمانات لحرية العبور أو التقسيم العادل للرسوم التى يتم تحصيلها وقال ان فرنسا لا يمكن أن تقبل حلا يتناقض مع المبادىء الستة التى أقرها مجلس الأمن وأن الحكومة الفرنسية قد قررت احالة الأمر الى مجلس الأمن فى أقرب وقت ممكن ، وان تطلب منه حث مصر على الالتزام بالمبادىء الستة (٧١) ٠

كذلك كانت السفارة الامريكية فى لندن قد اخطرت وزارة الخارجية فى واشنطن نتائج بعض الاستيضاحات التى طلبتها بريطانيا من السكرتير العام وقد شدد همرشولد فى توصية بعدم عقد اجتماع لمجلس الأمن فى الأيام اللاحقة على أساس أن ذلك قد يؤدى الى رد فعل حاد من جانب مصر ، وقد وافقه البريطانيون على هذا الرأى (٧٢) ٠

وفى السادس عشر من مايو وفى اليوم التالى لبيان (موليه) فى أعقاب الاجتماع المسائى لمجلس وزرائه ، سلم المندوب الفرنسى (جورج بيكو) المندوب الامريكى (لودج) رسالة رسمية تطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن يوم ٢٠ مايو ١٩٥٧ لبحث مسألة قناة السويس ، وصباح نفس اليوم تحدث المندوب البريطانى (ديكسون) تليفونيا مع (لودج) لابلاغه بأنه مع دهشة بريطانيا من القرار الفرنسى فان وزير الخارجية البريطانية (لويد) سوف يدلى ببيان فى مجلس العموم البريطانى مؤيداً للطلب الفرنسى (٧٣) ٠

---

(٧٠) برقية مفتوحة من لندن رقم ٦١٦٨ فى ١٣ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق)

(٧١) برقية مفتوحة من باريس رقم ٥٨٤٣ فى ١٦ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

(٧٢) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٦٢٤ فى ٦ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٧٣) برقية محظورة من نيويورك رقم ٩٣١ فى ١٦ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف السابق)٠

وفى واشنطن قام السفير الفرنسى (الفان) بتسليم الخارجية الأمريكية نص مشروع القرار الخاص بالسويس ، كما سلمه للبريطانيين فى ١٨ مايو ١٩٥٧ ، وطلب التعرف على آرائهم وقد جاء فى مشروع القرار ان نظام قناة السويس لا بد وأن يتحدد بموجب اتفاقية دولية تضمن تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، مع المطالبة ببدء المفاوضات لعقد مثل تلك الاتفاقية ، ومطالبة السكرتير العام كذلك لتجديد الاتصالات لهذا الغرض ، وان يقدم تقريرا للمجلس بالخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل (٧٤) ٠

وفى وقت لاحق من نفس اليوم عقب دالاس على ما قاله السفير الفرنسى (الفان) فاعرب عن خشيته من أن يثير المشروع عديدا من التساؤلات المحرجة منها على سبيل المثال الجهة التى ستعقد معها الاتفاقية ، مشيرا الى ان مشروع القرار ذكر عبارة المفاوضات والاتصالات الضرورية دون تحديد دقيق لها ،وقال دالاس ، انه لا يوصى بتقديم قرار ، وان الاجراء الذى يمكن للمجلس ان يتخذه لا يجب ان يتجاوز المناقشة العامة ثم تلخيصا يقدمه السفير (لودج) يعكس توافق الآراء ٠

ورد السفير الفرنسى (الفان) بأنه لا يستطيع الاجابة على تساؤلات (دالاس) لأن القرار ترك تلك الأمور غامضة مؤقتا ٠ ولكنه قال ، انه ليس فى نية فرنسا اعطاء السوفيت فرصة الظهور بمظهر حامى حمى العرب ، أما بالنسبة لتوافق الآراء ، فان وزير الخارجية الفرنسى يريد شيئا أكثر تحديداً ودقة ٠

كان رد فعل (دالاس) لملاحظات السفير الفرنسى ، أن الولايات المتحدة لا تريد القطع بأن الاعلان المصرى ملزم أو غير ملزم ، كما انها لا تريد الاشارة الى المفاوضات الهادفة لعقد اتفاقية دولية ، أما اذا كانت فرنسا تريد الأدلاء ببيان عن اجراء مفاوضات هادفة لعقد اتفاقية فلا اعتراض لدى الولايات المتحدة ، لكن الخطر يكمن فى بلورة فكرة المفاوضات فى صياغة رسمية فى مشروع القرار ، وقد قامت الخارجية الامريكية بعد ذلك بنقل آرائها عن مشروع القرار الفرنسى وعن تفضيلها اتباع اجراء توافق الآراء الى السفارة البريطانية ، وطلبت منها أن تقوم المملكة المتحدة بمساع لدى الفرنسيين تماثل المساعى التى قامت بها الولايات المتحدة معهم (٧٥) ٠

---

(٧٤) برقية محظورة إلى نيويورك رقم ٨٨٥ فى ١٨ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف السابق)٠

(٧٥) نفس المصدر ٠

وفى التاسع عشر من مايو عاد السفير الفرنسى (ألفان) يبلغ (دالاس) أن وزير الخارجية الفرنسى (بينو) قد يعدل عن مشروع القرار الفرنسى مفضلا عليه اجراء توافق الآراء اذا أدلت الولايات المتحدة ببيان أقوى قليلا من بيانها فى ٢٦ أبريل • وفى سياق المحاولة لمساعدة لودج فى مباحثاته مع (بينو) بعثت الخارجية الامريكية بنص مشروع البيان الذى سيدلى به المندوب الأمريكى فى ختام مناقشات مجلس الأمن (٧٦) •

لكن البيان الامريكى لم يلق قبولا على ما يبدو لدى وزير الخارجية الفرنسى (بينو) فبادر فى ٢٠ مايو بدعوة مجلس الأمن الى بدء المفاوضات مع مصر بأسرع ما يمكن محذرا من أنه اذا استمر المنتفعون بالقناة يسددون الرسوم مع تسجيل تحفظاتهم ، فان مصر سوف تشعر أنه يمكنها الاكتفاء (بنظام مؤقت يشوبه الغموض) ويمكنها التهرب من الاتفاقية الدولية التى لا يمكن بدونها ان تقوم قائمة للأمن فى الشرق الأوسط •

واستمر المندوب المصرى السفير عمر لطفى ، والمندوب البريطانى (ديكسون) وغيرهما من المتحدثين فى المناقشة بنفس الأسلوب الذى ساد مناقشات ٢٦ أبريل مع تأكيد معظمهم على الطابع المؤقت للترتيبات القائمة باستثناء (سوبوليف) المندوب السوفيتى الذى أكد وجهة النظر السوفيتية بأن مشكلة قناة السويس قد تمت تسويتها من حيث الجوهر بفضل الاعلان المصرى الصادر فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (٧٧) •

وفى اليوم التالى تحدث (رونالد ووكر) مندوب استراليا ، فأبدى دهشته من بيان المندوب المصرى عمر لطفى الذى تجاهل الأمور التى تثير قلق الحكومات ، ومن تأكيد عمر لطفى ان الاعلان المصرى يعبر بشكل كاف عن المبادىء الستة كما تفسرها مصر ، وأن عمر لطفى بذلك يشير الى ان الاعلان المصرى هو افضل ما ستحصل عليه الدول ، وطالب مندوب استراليا مجلس الأمن بعدم الاعتراف بالاعلان المصرى كتسوية نهائية (٧٨) •

ثم تحدث (لودج) بوصفه مندوبا للولايات المتحدة فابرز ما يعتبره ثغرات الاعلان المصرى مشيرا بصفة خاصة الى أن مصر لم تودع فى الأمم

---

(٧٦) برقية سرى للغاية الى نيويورك رقم ٨٨٧ فى ١٩ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) •
(٧٧) النص الحرفى فى المحضر المؤقت لجلسة مجلس الأمن رقم ٧٧٨ فى ٢٠ مايو ١٩٥٧ •
(٧٨) نفس المصدر •

المتحدة قبولها بالاختصاص الاجبارى لمحكمة العدل الدولية طبقا لبيان النوايا الذى أصدرته (٧٩) ٠

وقال ان الولايات المتحدة يهمها أن تعلم متى ستتخذ مصر ذلك الاجراء (٨٠) ، وأن تعلم نوايا مصر فى التوصل لاتفاق حول تعويض المطالبات الخاصة بشركة قناة السويس ٠

ثم عاد (لودج) ليتحدث بوصفه رئيسا لمجلس الأمن فأوجز الآراء التى أعرب عنها أغلب اعضاء المجلس بأن قال انها تعكس الشكوك المستمرة تجاه نظام قناة السويس الذى وضعته مصر موضع التنفيذ ، ثم أضاف انه من المفترض أن تبدأ الحكومة المصرية وبأسرع ما يمكن فى بحث هذه النقاط بدقة وأن تتدبر الخطوات العملية التى يمكن أن تتخذها لإزالة الشكوك ، ولا شك أن الحكومات الأعضاء سوف تسترشد فى اجراءاتها الدبلوماسية والدول المنتفعة بقناة السويس سوف تسترشد فى اجراءاتها العملية بالآراء التى أعرب عنها المجلس اليوم وبرد الفعل المصرى حيال التساؤلات التى طرحت فى الاجتماع ٠

وبعد أن اختتم (لودج) ايجازه للآراء أعلن أن مجلس الأمن سيظل معنيا بالنظر فى مسألة قناة السويس (٨١) ٠

---

(٧٩) انظر (الفقرة ٩ ب) من الاعلان المصرى الصادر فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ ، الملحق الثالث الوارد فى نهاية الكتاب وكان عمر لطفى قد أكد فى جلسة مجلس الأمن نوايا مصر فى اتخاذ كافة التدابير الضرورية ٠

(٨٠) فى ١٨ يونيو ١٩٥٧ وقعت مصر موافقتها على الاختصاص الإجبارى لمحكمة العدل الدولية (على أن تسرى الموافقة من ٢٤ أبريل ١٩٥٧) على كافة المنازعات القانونية الناشئة عن الفقرة (٩ ب) من الاعلان وأودعت الموافقة فى ٢٢ يوليو ، انظر برقية مفتوحة من نيويورك رقم ١٢٢ (ملف ٣٥٣) وانظر برقية محظورة الى نيويورك لقم ٨٩ فى ٣ اغسطس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٨١) النص الحرفى فى المحضر المؤقت لمجلس الأمن رقم ٧٧٩ فى ٢١ مايو ١٩٥٧ ٠

تسوية المشكلات الباقية الخاصة بقناة السويس

بنهاية جلسة مجلس الأمن التى عقدت فى ٢٠ – ٢١ مايو ١٩٥٧ ، انتهى بحث مسألة قناة السويس على الصعيد الدولى الرسمى ، الا أن العديد من الأمور المحددة بقيت تبحث عن الحل وبأكثر من أسلوب ·
وكانت أهم المشكلات الباقية تتصل بتقسيم تكاليف تطهير القناة وتعويض الشركة العالمية لقناة السويس ، ومرور السفن الاسرائيلية فى القناة ، ثم الدور الذى ستلعبه هيئة المنتفعين بقناة السويس أو غيرها من الهيئات من أجل تحقيق التعاون المنظم بين مصر والدول المنتفعة بقناة السويس ·

فبالنسبة لتكاليف تطهير قناة السويس ، نوقشت خطة يقوم المنتفعون بالقناة بموجبها بدفع رسم اضافى زيادة على الرسوم المقررة للعبور سداداً للدول التى قدمت قروضا للأمم المتحدة لتطهير القناة ، وقد أبلغ همرشولد الأمم المتحدة أن مصر ستوافق على تلك الخطة وأقرها أغلبية الاعضاء (٨٢) لكن بريطانيا اعترضت على الخطة ما لم يسدد لها تكاليف عمليات التطهير التى قامت بها بالاشتراك مع فرنسا (٨٣) ·

وفى أغسطس ١٩٥٧ قبلت المملكة المتحدة اقتراحا أمريكيا بأن يقوم السكرتير العام بالتشاور مع بريطانيا وفرنسا لتقييم أعمال التطهير التى قامتا بها لصالح الأمم المتحدة (٨٤) ·

وقد قدم همرشولد فى أول نوفمبر ١٩٥٧ تقريراً بعنوان (تطهير قناة السويس) اقترح فيه فرض رسم اضافى على العبور فى قناة السويس لتغطية التكاليف (٨٥) ·

---

(٨٢) برقية سرى للغاية من نيويورك رقم ٨٤٢ فى ٢٥ أبريل ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ – ٧٣٠١) ·

(٨٣) تقرير جاء عن حديث مسؤول بالسفارة البريطانية فى واشنطن فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٧ ، (نفس الملف) ·

(٨٤) برقية سرى للغاية الى نيويورك فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٧ ، وبرقية ١٨٥ فى + ٣ أغسطس ، ١٩٨ فى ٤ سبتمبر ·

(٨٥) وثيقة الجمعية العامة رقم (أ/٣٧١٩) فى أول نوفمبر ١٩٥٧ ، وانظر قرار رقم (أ/٢١٢) الدورة (١٢) فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٧ ·

وقد أقرت الجمعية العامة تقرير همرشولد وتوصياته ، مع امتناع الاتحاد السوفيتي والدول الموالية له بحجة أنه لا بد وأن تتحمل المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل تكاليف التطهير (٨٦) ٠

وفى السادس عشر من أبريل ١٩٥٨ وافقت الغرفة الدولية للملاحة International Chamber of Shipping فى اجتماع عقدته فى لندن على الالتزام بقرار الجمعية العامة بزيادة الرسوم بنسبة ثلاثة فى المائة بشرط أن تسدد الحكومات المعنية (٨٧) هذه الزيادة لشركات الملاحة وملاك السفن ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على قرار غرفة الملاحة (٨٨) ، وأبلغت ذلك للولايات المتحدة والحكومات الأخرى (٨٩)٠

هذا فيما يتعلق بتكاليف تطهير القناة ، أما تعويض الشركة العالمية لقناة السويس ، فعلى الرغم من أن المبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن والاعلان المصرى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ قد نصا على التعويض الملائم للشركة القديمة لقناة السويس ، فلم يحدث أى تقدم فى المفاوضات بين مصر والشركة طوال عام ١٩٥٧ ٠ وقد نشرت الشركة مجموعة من المستندات تدافع عن حقها فى تحصيل الرسوم والتعويض (٩٠) ٠ وقد قدرت السفارة الامريكية فى باريس أن هذا هو ما دفع فرنسا للدعوة لاجتماع مجلس الأمن فى مايو لاستصدار بيان من الحكومة المصرية حول التعويض (٩١) ، لكن ذلك كله لم يكن له نتيجة عملية الى ان قام (يوجين بلاك) رئيس البنك الدولى للتعمير والتنمية بزيارة القاهرة بدعوة من الحكومة المصرية لبدء مفاوضات حول تلك المسالة ، وقد وافق (بلاك) على أن يتوسط البنك فى مفاوضات التعويض (٩٢) ٠ وقد جرت المفاوضات بعد ذلك فى جنيف وروما بين مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، وقد توقفت فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، بسبب تشدد الموقف المصرى (٩٣) وبعد مباحثات تمهيدية فى القاهرة وباريس أستؤنفت المباحثات فى روما فى ١٩ فبراير ١٩٥٨ بوساطة البنك الدولى وانتهت

---

(٨٦) وثيقة الجمعية العامة ـ المحضر المؤقت رقم ٧٣٠ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

(٨٧) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٦٠٠٠ فى ١٥ أبريل ١٩٥٨ ، ٦٠٢٥ فى ١٧ أبريل ، ٦٠٤٠ فى ١٧ أبريل ١٩٥٨ (الملف السابق) ٠

(٨٨) برقية سرية من لندن رقم ٦٠٤٠ (نفس المصدر السابق) ٠

(٨٩) مذكرة حديث بين مسؤول بالخارجية الأمريكية وعضو السفارة البريطانية فى ١٦ مايو ٥٨ (نفس الملف) ٠

(٩٠) تقرير شركة قناة السويس ـ الجزء الثانى ـ مايو ١٩٥٧ ، باريس ١٩٥٧ ٠

(٩١) برقية سرى للغاية من باريس رقم ٥٨٨٥ فى ١٧ مايو ١٩٥٧ (الملف السابق) ٠

(٩٢) مجلة الايكونومست ـ لندن ـ نوفمبر ١٩٥٧ ٠

(٩٣) نفس المصدر ، ٢١ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

فى ١٦ ابريل بتوقيع رؤوس اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وممثلى حملة أسهم قناة السويس يدفع لهم بموجبها ٢٨٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيـه مصرى (حوالى ٨١ مليـون دولار أمريكى) على خمس سـنوات ، وقـد أضيفت بعض الأحكام التكميلية فى ذلك الاتفاق ليتم التفاوض حولها بوساطة البنك الدولى لحين التوصل لتسوية نهائية (٩٤) ٠

وما كان من الولايات المتحدة ، بعد أن علمت بهذا الاتفاق ، الا أن أعلنت فى ٣٠ أبريل ١٩٥٨ ، نها سوف تقوم فى اليوم التالى بالافراج عن الارصدة المصرية المجمدة فى الولايات المتحدة منذ يوليو ١٩٥٦ ، وأعلنت أن السبب الرئيسى لتجميد الارصدة كان الموقف القانونى غير الواضح الناجم عن النزاع بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس والاخطار التى كان يمكن أن يتعرض لها الامريكيون المنتفعون بالقناة ، وأنه فى ضوء التقدم الكبير الذى تحقق نحو حل المشكلة متمثلا فى اتفاق روما ، الذى رحبت به الولايات المتحدة ، فقد اتخذت وزارة الخزانـة الامريكية اجراءاتها بالغاء التعليمات الخاصة بفرض الرقابة عـلى الارصدة المصرية اعتباراً من أول مايو ١٩٥٨ (٩٥) ٠

أما عن مسألة عبور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس ، فقد ظهرت دلائل بعد صدور الاعلان المصرى فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ تشير الى أن عبد الناصر قد يميل الى تسوية المشكلة عن طريق محكمة العـدل الدولية (٩٦) ٠

وفى نفس الوقت لم تلجأ اسرائيل الى محاولة اختبار حقها فى عبور القناة ، وقد سمحت مصر بالحمولات (دون المواد الحربية) المتجهة الى اسرائيل بشرط نقلها على سفن تابعة لدول أخـرى دون اعتراضها خلال عبور القناة ما دام هـذا العبور يتم دون ضجيج أو اعلان (٩٧) ٠

ولمحاولة الالتفاف حول القيود المصرية لمنع السفن الاسرائيلية من

---

(٩٤) حول المفاوضات التى جرت فى ذلك الوقت ، برقية سرى للغاية من باريس رقم ٣١٧٥ فى ٢ يناير ١٩٥٨ ملف (٦١/٦٥١) وبرقية سرية من لندن رقم ٣٩٩٣ فى ٧ يناير ٥٨ ، وبرقية سرى للغاية من روما رقم ٢٥٨٧ فى ٢١ فبراير ٥٨ ، ومن القاهرة برقيات سرى للغاية أرقام ١٨٢٩ فى ٢٤ يناير ، ٢٠٣٤ فى ١١ فبراير ٥٨ (ملف ٩٧٤/ ٧٣٠١) ورسالة من القاهرة سرى للغاية رقم ٧٢١ فى ٢٢ يناير رقم ١٤/٣٩٨) ٠

(٩٥) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩ مايو ١٩٥٨ ٠

(٩٦) انظر برقية سرية الى القاهرة رقم ٣٧ فى ١١ يوليو ، ١٩٥٧ ٧ ومن القاهرة رقم ٢٠٢ فى ٢٢ يوليو (الملف السابق) ٠

(٩٧) برقية سرية من القاهرة رقم ٢٠٢ فى ٢٢ يوليو ١٩٥٨ (المصدر السابق) ٠

عبور القناة ، أسست اسرائيل وغانا فى سبتمبر ١٩٥٧ (شركة خطوط النجم الأسود الملاحية (BLACK STAR) تمتلك غانا ٦٠٪ من أسهمها ، وتمتلك شركة زيم ٤٠٪ من اسهمها ، وقد عملت شركة خطوط النجم الأسود تحت علم غانا وسمحت لها مصر باستخدام قناة السويس »(٩٨)٠

بقيت بعد ذلك مشكلة التعاون المنظم بين الدول المنتفعة بقناة السويس ومصر ، وقد ظلت هيئة المنتفعين بالقناة تناقش الدور الذى يجب أن تضطلع به فى المستقبل ، وفى أول مايو ١٩٥٨ ، قدم مدير الهيئة استقالته ، وبعد أسبوعين أو ثلاثة من تقديم استقالته ، بدأت التساؤلات تطرح حول مستقبل بقاء الهيئة ذاتها ٠

كان رأى الخارجية البريطانية أن تبقى الهيئة كجهاز استشارى يراقب ويقيم أداء مصر ، ويجمع المعلومات للدول الأعضاء عن الانتفاع بقناة السويس (٩٩) ٠

أما الولايات المتحدة ، فقد رأت ان تقوم شركات الملاحة ذاتها بجمع تلك المعلومات وتنقلها الى حكوماتها (١٠٠) ٠

وفى ٩ يوليو ١٩٥٨ ، أبلغت الخارجية الأمريكية سفارتها فى لندن شكوكها فى استمرار محاولات المؤسسات التجارية الغربية فى انشاء أى نوع من التعاون مع هيئة القناة المصرية ، ورأت الخارجية الأمريكية أنه برغم ما قالته مصر فى اعلان ٢٤ ابريل ١٩٥٧ عن تشجيع التعاون بين الهيئة وممثلى الملاحة والتجارة ، فمصر لم توضح أسلوب هذا التعاون ، وقدرت الخارجية الأمريكية انه تجنبا لجولة جديدة وشاقة من المفاوضات مع مصر دون أن تلمس منها اى جدية حقيقية للتعاون ، فعلى الدول الغربية أن تعدل عن اتخاذ أى مبادرة جديدة فى تلك المسألة ٠ واقترحت أن يتشاور مدير هيئة المنتفعين مع همرشولد للحصول على توضيح من مصر عن نواياها الحقيقية (١٠١) ٠

---

(٩٨) رسالة محظورة من تل أبيب رقم ٧٣٦ فى ١٥ مايو ١٩٥٨ ، (ملف ٨٧٠/٨٤/أ) وانظر تقرير مخابرات الجيش رقم آر ـ ١٨١ ـ ٥٨ فى ٢٤ فبراير ١٩٥٨ ـ عن مكتب الجيش الأمريكى ـ عمان ٠

(٩٩) برقية سرى للغاية للغاية من لندن رقم ٦١٥٢ فى ١١ مايو ١٩٥٧ ، ٦٢٠٧ فى ١٤ مايو ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(١٠٠) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٨٢٩٥ فى ٢٧ مايو ١٩٥٧ (نفس الملف السابق) ٠

(١٠١) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٢٢٨ فى ٩ يوليو ١٩٥٧ (نفس الملف) ورقم ٦٢٨ فى ٢٠ يوليو ١٩٥٧ (نفس الملف) ٠

لكن وزارة الخارجية الامريكية لم تكن تؤمن - فى حقيقة الأمر - ان همرشولد سيوافق على أن يتحدث مرة أخرى مع مصر باسم هيـــئة المنتفعين ، بعد أن عرف وتيقن من آراء عبد الناصر تجاه تلك الهيئة ·

وحقيقة الأمر أن مصر لم تتخذ أى مبادرة نحو اقامة ذلك التعاون المنظم بينها وبين الشركات الملاحية المنتفعة بالقناة ·

وبنهاية مايو ١٩٥٨ ، كانت مسألة قناة السويس ذاتها قد تركت ميادين القتال ومنابر الأمم المتحدة ، وموائد المفاوضات ، لتدخـــل خزائن وزارات الخارجية فى شكل التقارير والبرقيـــات ومحـــاضر الاجتماعات والملفات ، فى عواصم العالم المختلفة ، فى لندن وباريس وواشنطن ونيويورك وموسكو وتل أبيب وروما ، الى أن عادت قنـــاة السويس بعد حرب ١٩٥٦ بأعبائها السياسية والعسكرية والدبلوماسية الى مصر ، ومصر وحدها ·

خاتمة

الوثائق هى المادة الأولية لأى دراسة تاريخية موضوعية تستحق هذا الاسم ، وحتى شهادات المعاصرين للأحداث الكبرى ، مهما كانت موضوعيتها وأمانة عرضها ودقتها ، فهى كثيراً ما تكتب دفاعا عن موقف أو تبريراً لسياسة أو انكارا لمسؤولية ، أما الوثيقة المجردة ، فى شكل التقرير أو البرقية أو محضر الاجتماع ، فهى دائما تتحدث عن نفسها ، خاصة فى ضوء قراءتهــا بعد عشرات السنين واسترجاع أحداثها وسياقها بالمنهج العلمى الرصين ، هــذه الوثيقــة هى المفتــاح الصحيح للدخول الى أدق وأوضح صورة للحقيقة التاريخية ، وهــذا هو بالتحديد ما دفعنى الى تلمس بعض الحقيقة بدراسة الوثائق الجديدة لمشكلة قناة السويس وحرب ١٩٥٦ بتحليل مئات الوثائق التى أتاحتها لى وزارة الخارجية الامريكية ، بان سمحت لى بموجب تصريح خاص حصلت عليه مستخدما قانون حرية الاعلام عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ٠

وقد كشفت لى هذه الدراسة التى استغرقت اعواما ثلاثة الكثير مما يستحق النشر والتحليل بحثا وراء الأسباب الحقيقية عن حــرب ١٩٥٦ والصراع الدبلوماسى الذى اكتنفها ٠

فى المرحلة الأولى من الجلاء الى التأميم ، كانت اتجاهات مصر فى عهد عبد الناصر تسير نحو التحرر السياسى والعسكرى من الاحتلال والسيطرة البريطانية ، ونحو التحرر الاقتصادى بوضع خطة طموحــة لزراعة ملايين جديدة من اراضى مصر ببناء السد العالى ، كانت تلك الاتجاهات تمثل خطا سياسيا مرفوضا من قبل الخصــوم التقليديين لمصر فى تلك الفترة ، بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، أما بالنسبة للولايات المتحدة ، التى تسجل الوثائق أنها ساهمت بحق فى مفاوضات الجــلاء

عن قاعدة قناة السويس ، فقد كانت ضغوط الكونجـــرس ــ دائمـــا الكنوجرس ــ وتقييمها السلبى لاتجاهات عبد الناصر الاستقـــلالية ، ونقدها المرير لانفتاحه على الكتلة الشرقية من العوامـــل التى ثبطت عزيمتها عن الوفاء بما تعهدت به لمصر من قبل لتقديم العـــون الاقتصادى والعسكرى بعد الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة السويس ٠

الا أن اصرار مصر على المضى فى طريق التحرر السيـــاسى والاقتصادى والعسكرى أثار ثائرة الغرب والولايات المتحدة فســاروا جميعا فى طريق محتوم نحو الصراع مع مصر على نحو ما حدث في سحب عرض تمويل مشروع السد العالى ، وما استتبعه من قرار تاميم شركة قناة السويس ، بحيث نلمس نمطا تاريخيا فريداً من التحدى والتحدى المضاد ، أو التحدى والاستجابة بنفس الحدة والعنف ٠

كذلك فان دلالات تلك المرحلة منذ جلاء القوات البريطانية عـــن قاعدة قناة السويس الى قرار تأميم شركة قناة السويس واضحـــة كل الوضوح ، فأرادة التحرر السياسى والعسكرى والاقتصادى اصطدمت صداما عسكريا مروعا بارادة الغرب الذى كان لا يزال يتمسك بمواقعه القديمة فى مصر والشرق الأوسط ٠

وبعد تأميم شركة قناة السويس ، فى المرحلة التالية التى شهدت محاولات التدويل المتتابعة ، كانت شراسة المعركة الدبلوماسية تتمثل فى تكتل الغرب بقيادة الولايات المتحدة طوال صيف ١٩٥٦ خلال شهرى اغسطس وسبتمبر لمشاركة مصر فى حقها المشروع فى ادارة القناة ٠ وفى هذه المرحلة تلاقت وأفترقت كثيراً خطط ونوايا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، وكانت المعركة فى حقيقة أمرهـــا معركـــة ارادات سياسية يحاول كل طرف فيها املاء ارادته على الطرف الآخر ، ورغم أن مصر بكل المعايير المادية آنئذ كانت هى الطرف الأضعف ، الا أن قدرتها على الصمود والمبادرة والاصرار على القرار أعطى لها فى العمليـــة التفاوضية الشاقة ثقلا كبيرا ٠

وخلال تلك المرحلة أيضا ، مرحلة محاولات التدويل ومشـــاركة مصر فى حقها المشروع ، كانت فرنسا وبريطانيا تعلمان أن الخصم التاريخى لمصر فى المنطقة ، اسرائيل ، يتحفز لمصر ويتربص بها ويتحرش بها عسكريا على طول حدودها الشمالية الشرقية فى غزة ورفح وخان يونس ، خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس ، وبعد شىء من الدفء فى العلاقات المصرية الأمريكية ، وصفقة الأسلحـــة التشيكية ٠ كانت فرنسا وبريطانيا ، كما كشفت الوثائق تدركان هذه الحقيقة ، وتسعيان فى نفس الوقت لتوظيفها فى أزمـــة الســـويس ،

وتسعيان – كما تؤكد الوثائق – لاحباط حركة مصر نحو الامام عسكريا وسياسيا واقتصاديا باعداد المسرح الدولى لتوجه ضربة عسكرية لمصر بخطة تمويه وتضليل دولى امتدت الى منابر مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ٠

وفى المرحلة الثالثة من التدويل الى العدوان – تسجل الوثائق وتكشف – عن أن الولايات المتحدة كانت تعلم علم اليقين وتسجل وتحذر من مغبة الحرب والعمل العسكرى ضد مصر ، ولكن الخلاف بين الحلفاء – ان صح التعبير – كان خلافا اكاديميا حول نقطة البداية فى التعامل مع مصر ، القوة أولا أم التفاوض أولا ، الدبلوماسية أولا ثم الحرب أو الحرب أولا ثم الدبلوماسية ؟ ٠ والسؤال الذى يظل يلح على كل باحث ومؤرخ هل كان علم الولايات المتحدة ويقينها بنوايا الحرب غير كافيين لمنع وقوعها ؟ وهل كانت الولايات المتحدة تستطيع ذلك حقا ؟ ٠

كانت الولايات المتحدة تعلم منذ أغسطس ١٩٥٦ أن التحرك الدولى لبريطانيا وفرنسا ليس الا مجرد غطاء للتحرك والاعداد العسكرى لضرب مصر بالاتفاق مع اسرائيل ، وكانت تراقبه وتحذر منه ٠

فى تلك المرحلة أيضا كانت القيادة المصرية بعد وقوع العدوان تخوض معركة دبلوماسية شرسة فى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث لعب الدكتور محمود فوزى والسفير عمر لطفى مندوب مصر الدائم أدوارا يشهد لها بالاقتدار والوطنية المشرفة فى مفاوضاتهما مع وزراء خارجية الدول الثلاثة ومع همرشولد الذى لم يحد ولم ينحاز فى معركة تحقيق انسحاب القوات المعتدية والاسرائيلية بصفة خاصة من شبه جزيرة سيناء وشرم الشيخ ٠

وحتى بعد تحقيق الانسحاب العسكرى من قناة السويس وشبه جزيرة سيناء ، لعب همرشولد ومحمود فوزى دورا هاما – تسجله لهما الوثائق الامريكية – للحفاظ على حق مصر فى تقرير مستقبل قناة السويس ، ولمواجهة سيل المساومات حول عمليات تطهير قناة السويس مقابل تنازل مصر عن حقها فى ادارة القناة أو فى جزء من دخلها ، وأحاديث عبد الناصر وفوزى وهمرشولد والسفير الامريكى (ريموند هير) حول قرار مصر بالانفراد بادارة قناة السويس تنطق بالالتزام التاريخى والوطنى لقيادة جمال عبد الناصر بحق مصر دون غيرها فى حاضر ومستقبل قناة السويس ٠

ان معركة الارادات السياسية – كما كشفت عنها الوثائق الامريكية الجديدة – قد أثبتت أن النصر أو الهزيمة لا يرتبطان بالضرورة

بحجم الدولة كبر أو صغر ، أو بحجم القدرات العسكرية والاقتصادية تضاءلت أم تعاظمت ، بل بعناصر أشمل بكثير تتصل بادارة الصراع والازمات فى التوقيت الصحيح وبالاسلوب الصحيح ، وعلى المسرح الصحيح للحركة ، كما يتصل بالقدرة على الصمود والمناورة واستمرار الحوار وفتح القنوات مع الأصدقاء بل ومع الخصوم ، لنزع سلاحهم بقوة المنطق والمشروعية ، التى أثبتت المعركة الدبلوماسية فى حرب ١٩٥٦ أنها حققت الغلبة على منطق القوة وغطرستها ٠

الملحق (١)

مشروع

الاعلان المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٧

١- يسعد الحكومة المصرية أن تعلن عن فتح قناة السويس امام حركة العبور العادية فى منتصف أبريل ، وبذلك ستعمل من جديد كحلقة تصل بين دول العالم من أجل السلام والرخاء ٠

٢ - تعترف الحكومة المصرية بالامتنان والتقدير لجهود دول وشعوب العالم التى اسهمت فى اعادة قناة السويس الى حركة المرور العادية ، وبجهود الولايات المتحدة التى مكنت من استكمال تطهير قناة السويس بشكل سلمى ، وفى وقت وجيز ٠

٣ - وتوضيحا للمبادىء الواردة فى مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة ١٨ مارس ١٩٥٧ ، فانها تصدر الاعلان التالى عن ترتيبات ادارة القناة ٠

٤ - اعادة تأكيد الاتفاقية ٠

ان السياسة الثابتة والهدف الدائم للحكومة المصرية ، سيظل هو احترام اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ نصا وروحا ، وكذلك احترام الحقوق والالتزامات الناشئة عن تلك الاتفاقية ٠

(١) نص مرفق بالبرقية السرية رقم ٣٠٣٢ من القاهرة فى ٢٦ مارس ١٩٥٧ (ملف ٩٧٤ - ٧٣٠١) ٠

٥ ـ مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة ٠

ان الحكومة المصرية اذ تعيد تأكيد عزمها على احترام اتفاقيـــة القسطنطينية نصا وروحا وعلى الالتزام بميثاق ومبادىء ومقاصـد الأمم المتحدة ، لعلى ثقة أن الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقيـة وكذلك غيرها من الدول سوف تسترشد تنفس الروح ٠

٦ ـ المنازعات والخلافات الناشئة عن الاتفاقية ٠

(أ) المنازعات أو الخلافات الناشـــئة بين أطـراف اتفاقيــة القسطنطينية ١٨٨٨ وبشـأنها تسـوى بما يتمشى مـع ميثاق الأمم المتحدة ٠

(ب) الاختلافات الناشئة بين أطراف الاتفاقية المذكورة فيما يتصل بتفسير نصوصها ، وما لم تحل بطرق أخرى ، سوف تحال الى محكمة العدل الدولية بموجب المادة ٣٦ من لانحتها ، أو عن طريق الاتفاق الى أحد الأجهزة الملائمة التابعـة للأمم المتحدة ٠

٧ ـ حرية المـــلاحة ، الرسوم ، تطوير القناة ٠

ان الحكومة المصرية ستتولى بصفة خاصة :

(أ) توفير واتاحة الملاحة فى حرية ودون عائق أمام كافة الدول طبقاً لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ٠

(ب) أنه سوف يستمر فرض الرسوم طبقا للاتفاق الأخير المبرم فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ م بين الحكومة المصرية والشركـــة البحرية لقناة السويس ، وسوف تكون اى زيـــادة فى الرسوم الحالية وخلال فترة ١٢ شهراً محدودة بنسبة واحد فى المائة (١٪) ، وسوف تكون أى زيادة تتجاوز هـــذا الحد عن طريق المفاوضات ٠

(جـ) أن يتم تطوير وصيانة القناة طبقا للاحتياجات التدريجية للملاحة الحديثة وان تشمل الصيانة والتطوير البرنامج الثامن والتاسع للشركة الملاحية لقناة السويس ، ومع ادخـــال التحسينات الضرورية على قناة السويس ٠

٨ ـ التشغيل والادارة :

تتولى هيئة قناة السويس ، وهى هيئة ذات استقلال ذاتى أنشاتها الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، تشغيل وادارة قناة السويس ، وتتطلع الحكومة المصرية وتحدوها الثقة نحو استمرار التعاون مع دول العالم لتطوير الفائدة من قناة السويس ·

٩ ـ الترتيبات المالية :

(أ) تدفع الرسوم مقدما فى حساب هيئة قناة السويس فى أى بنك تحدده الهيئة ، وبناء على ذلك فقد فوضت الهيئة البنك الأهلى المصرى وبنك التسوية الدولية لقبول سداد رسوم القناة نيابة عن الهيئة ·

(ب) تدفع هيئة قناة السويس للحكومة المصرية نسبة ٥٪ من مجمل ايراداتها فى شكل اتاوة ·

(جـ) قررت الحكومة المصرية انشاء صندوق لرأسمال وتنمية قناة السويس تسدد له ٢٥٪ من كافة ايراداتها ، وسوف يكفل هذا الصندوق توفير الموارد الكافية للحكومة المصرية للوفاء بحاجات التطوير والمصروفات الرأسمالية تلبية لمسئوليات التى اضطلعت بها والتى عقدت العزم على النهوض بها ·

١٠ـ قانون قناة السويس ·

كافة اللوائح التى تحكم قناة السويس ، بما فى ذلك تفاصيل تشغيلها ، سوف تدرج فى قانون للقناة ، باسم قانون قناة السويس ·

١١ـ التمييز فى المعاملة والشكاوى الناجمة عن تطبيق قانون قناة السويس ·

(أ) طبقا لمبادىء المحددة فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، فانه لا يجوز لهيئة قناة السويس بموجب شروط لائحتها ان تمنح أى سفينة أو شركة أو أى طرف أى امتياز أو خدمة لا تمنحها للسفن أو الشركات أو الاطراف الأخرى بنفس الشروط ·

(ب) كافة الشكاوى عن التمييز فى المعاملة ، أو عن أنتهاك قانون قناة السويس يتم حلها بمعرفة الطرف الشاكى عن

طريق احالتها الى هيئة قناة السويس • وفى هذه الحالة ، فلابد من احالة الأمر الى محكمة للتحكيم ، تتألف من عضو يعينه الطرف الشاكى ، وعضو ثان تعينه الهيئة ، وعضو ثالث يختاره كلاهما ، وفى حالة الخلاف حول العضو الثالث سوف يتم اختياره بواسطة رئيس محكمة العدل الدولية •

(ج) قرارات محكمة التحكيم ملزمة للاطراف ، ولا بد من تطبيقها بحسن نية •

(د) سوف تدرس الحكومة المصرية مزيداً من الترتيبات الملائمة بهدف التشاور والتحكيم حول الأمور التى لا تشملها هذه الفقرة •

١٢ـ التعويضات والمطالبات •

موضوع التعويضات والمطالبات المتصلة بتأميم الشركة البحرية لقناة السويس ، سوف تحال للتحكيم طبقا للاعراف الدولية المستقرة ما لم يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المعنية •

ان الحكومة المصرية تذيع هذا الاعلان تعبيراً عن رغبتها وعزمها على ان تجعل من قناة السويس ممرا مائيا يتسم بالكفاءة والكفاية للربط بين شعوب العالم ولخدمة السلام والرخاء ، وهى تعلن ذلك بكل الثقة ، فى أنها ستلقى كل التعاون والنوايا الطيبة من شعوب ودول العالم •

ان هذا الاعلان والالتزامات الواردة فيه تمثل وثيقة قانونية دولية ، وسوف تودع وتسجل فى سكرتارية الأمم المتحدة •

الملحـــق رقـــم (٢)

النص الذى اقترحته الولايات المتحـــــدة
بديلا عن الاعلان المصرى ـ ٣١ مارس ١٩٥٧ (١)

مشروع اعـــــــــــلان

ان الحكومة المصرية ، اذ ترغب فى تنفيذ المبادىء الستة التى اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وبموافقة مصر ، فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، تذيع الاعلان التالى :

١ ـ اعـــادة تأكيد اتفاقية ١٨٨٨ ٠

ان الحكومة المصرية سوف تحترم اتفاقية القسطنطينية لعـــام ١٨٨٨ ، نصا وروحا ، وسوف تحترم الحقوق والالتزامات الناشئة عنها ٠

٢ ـ مراعاة اتفاقية ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحدة ٠
ان الحكومة المصرية اذ تعيد تأكيد عزمها على احترام اتفاقيـــة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ نصا وروحـــا ، وعلى الالتزام بميثاق ومبادىء وأهداف الأمم المتحدة ، فهى على ثقة ، أن الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية المذكورة ، وكافة الدول الأخرى المعنيـــة سوف تسترشد بنفس الروح ٠

٣ ـ المنازعات والخلافات والاختلافات الناشئة عن الاتفاقية أو هـــذا الاعــــلان ٠

(أ) المنازعات أو الخلافات الناشئة فيما يتصـــل باتفـــاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، أو عن هذا الاعلان سوف تسوى طبقا لميثاق الأمم المتحدة ٠

---

(١) سلمه السفير الأمريكى (ريموند هير) الى محمود فوزى وزير خارجية مصر فى ٣١ مارس ١٩٥٧ النص مرفق برسالة واردة الى القاهرة رقم ٧٣٤ (سرية للغاية) فى أول أبريل ١٩٥٧ ملف (٧٩٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(ب) الاختلافات الناشئة عن تفسير أو تطبيق أحكام الاتفاقية ، أو هذا الاعلان ، ما لم تحل بوسائل أخرى ، فسوف تحال الى محكمة العدل الدولية طبقا للمادة (٣٦) من لائحتها • كما أن مصر وغيرها من الاطراف المشتركة فى هذا الاعلان، تقبل لهذا الغرض اختصاص محكمة العدل الدولية •

٤ ـ حرية الملاحة ، والرسوم ، وتطوير القناة •

أن الحكومة المصرية تتعهد بشكل خاص :

(أ) أن تتولى اتاحة وحفظ الملاحة فى حرية ودون عائق أمام كل الدول طبقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ •

(ب) سوف يستمر فرض الرسوم طبقا للاتفاق الأخير المبرم فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية والشركة البحرية لقناة السويس ، وأى زيادة تتجاوز هذا الحد السارى فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ سوف يتفق عليها بين مصر والمنتفعين (تحدد الأمم المتحدة تمثيل هؤلاء المنتفعين) وفى حالة عدم التوصل الى اتفاق ، فبالتحكيم طبقا للاجراءات المحددة فى الفقرة (٨) •

(ج) بصيانة وتطوير القناة طبقا للاحتياجات التدريجية للملاحة الحديثة ، وأن تشمل تلك الصيانة والتطوير البرنامجين الثامن والتاسع للشركة البحرية لقناة السويس ، مع ادخال التحسينات التى تراها مصر والمنتفعون ضرورية للقناة •

٥ ـ التشغيل والادارة •

تتولى هيئة قناة السويس ، وهى هيئة ذات استقلال ذاتى انشأتها الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، تشغيل وادارة القناة وتتطلع الحكومة المصرية وتحدوها الثقة نحو استمرار التعاون مع دول العالم من أجل تطوير الفائدة من القناة •

٦ ـ الترتيبات المالية •

(أ) تدفع الرسوم مقدما لحساب هيئة قناة السويس فى أى بنك تفوضه لذلك ، وطبقا لذلك فقد فوضت هيئة قناة السويس البنك الأهلى المصرى وبنك التسوية الدولية ليقبل نيابة عنها رسوم قناة السويس •

(ب) تقوم هيئة قناة السويس بسداد نسبة خمسة فى المائة اتاوة للحكومة المصرية من اجمالى المتحصلات ٠

(جـ) سوف تنشىء الحكومة المصرية صندوقا لرأس مال وتطوير قناة السويس تسدد له ٢٥٪ من اجمالى المتحصلات ، وسوف يودع هذا الصندوق لدى بنك التسوية الدولية ، وسوف يسحب منه للمصروفات للوفاء بحاجات التنمية الخاصة بالقناة ، لانجاز المسئوليات التى اضطلعت بها الحكومة المصرية ، والتى عقدت العزم على النهوض بها ٠

٧ ـ قانـــون القنــــاة ٠

كافة اللوائح التى تحكم قناة السويس ، بما فى ذلك ، تفاصيل التشغيل تدرج بهذا القانون الذى سوف يعرف باسم (قانون قناة السويس) والذى لن يعدل دون موافقة ممثلى الدول المنتفعة ، وفى حالة عدم التوصل لاتفاق ، فبالتحكيم طبقا للاجـراءات المحددة فى الفقرة الثامنة ٠

٨ ـ التمييز فى المعاملة والشكاوى الناجمة عن قانون قناة السويس ٠

(أ) تنفيذا للمبادىء الواردة فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، فان هيئة قناة السويس بحكم نصوص لائحتها ، لا يحق لها بأى شكل أن تمنح أى سفينة أو شركة أو اى طرف آخر أى امتياز أو خدمة لا تمنحها للسفن أو الشركات أو الاطراف الأخرى بنفس الشرط ٠

(ب) أن الشكاوى عن التمييز فى المعاملة أو عن انتهاك قانون القناة سوف يتم حلها بواسطة الطرف الشاكى بالاحالة الى هيئة قناة السويس ، واذا لم تحل الشكوى عن طريق الاحالة للهيئة ، فيجوز احالة الأمر وفقا لاختيار الطرف الشاكى ، أو الهيئة الى محكمة تحكيم ، تتألف من عضو يعينه الطرف الشاكى ، وعضو تعينه الهيئة ، وعضو ثالث يختاره كلاهما ، وفى حالة عدم الاتفاق ، يختار العضو الثالث بمعرفة محكمة العدل الدولية بناء على طلب اى من الطرفين ٠

(جـ) قرارات محكمة التحكيم تتخذ بأغلبية الأعضاء ، والأغلبية تمثل النصاب القانونى ، والقرارات ملزمة للاطراف ولابد من تنفيذها بحسن نية ٠

(د) يكون للهيئة التى تمثل المنتفعين الحق فى الاطلاع على سير الأمور والتحقق اللازم منها ٠

(هـ) سوف تقوم الحكومة المصرية بالدراسة مع ممثلى المنتفعين لمزيد من الترتيبات الملائمة التى يمكن أن تتخذ بهدف تقصى الحقائق والتشاور والتحكيم فى الأمور التى لا تشملها هذه الفقرة ٠

٩ ـ التعويضات والمطالبات ٠

سوف تقرر مسألة التعويضات والمطالبات المتصلة بتأميم الشركة البحرية لقناة السويس ، وما لم يتفق على خلاف ذلك بين مصر والشركة وأى أطراف أخرى معنية ، بالاحالة الى التحكيم وفقا للاعراف الدولية المتبعة ، وفى حالة عدم الاتفاق على الاحالة للتحكيم ، فيجوز احالة الأمر باختيار مصر أو أى طرف آخر من أطراف هذا الاعلان ، الى محكمة العدل الدولية ، وأن تقبل مصر والاطراف الأخرى فى هذا الاعلان اختصاص محكمة العدل الدولية لهذا الغرض ٠

وان الحكومة المصرية اذ تذيع هذا الاعلان لاعادة تأكيد وتعزيز اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، انما تصر على رغبتها وعزمها على جعل قناة السويس ممرا مائيا يتسم بالكفاءة والكفاية للربط بين شعوب العالم ولخدمة قضايا السلام والرخاء ٠ وحكومة مصر اذ تذيع هذا البيان ، تحدوها الثقة فى أنها ستقابل بالنوايا الطيبة وبالتعاون من شعوب ودول العالم ٠

وان هذا الاعلان وما ورد به من التزامات يمثل تعهدا دوليا لمصر مع ومن أجل كافة الدول المعنية باستخدام قناة السويس ٠ ان هذا التعهد الدولى متاح وسيظل متاحا لانضمام كافة التى تودع وثيقة الانضمام لدى سكرتير عام الأمم المتحدة ، وبناء على ذلك سوف تصبح ملتزمة بنصوصه وأحكامه ٠

ـ ويبدأ سريان هذا الاعلان على الفور ، ويجوز تعديله بالاتفاق بين مصر والدول المنضمة اليه ، وسوف يودع ويسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة طبقا للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة ٠

الملحق رقم (٣)

الاعلان المصرى والخطاب المرفق الموجه الى الأمم المتحدة
فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ (١)

(أ) خطاب الى سكرتير عام الأمم المتحدة من وزير خارجية مصر :

يسعد الحكومة المصرية أن تعلن أن قناة السويس قد أصبحت مفتوحة امام حركة المرور العادية وبذلك تصبح من جديد حسة تربط بين شعوب العالم فى خدمة السلام والرخاء ٠

وتود الحكومة المصرية أن تعترف بالتقدير والامتنان بالجهود التى بذلتها دول وشعوب العالم التى ساهمت فى اعادة حركة المرور فى القناة الى مجاريها وبالجهود التى بذلتها الأمم المتحدة فساعدت على انجاز تطهير قناة السويس فى وقت قصير وبأسلوب سلمى ٠

ان الحكومة المصرية فى الثامن عشر من مارس ١٩٥٨ طرحت فى مذكرة لها المبادىء الأساسية المتصلة بقناة السويس وترتيبات تشغيلها ووعدت المذكرة ببيان مفصل يصدر فيما بعد عن الموضوع ٠

وتنفيذا لما سبق ، يشرفنى أن أرفق مع هذا نسخة من الاعلان الذى إذاعته اليوم الحكومة المصرية تنفيذا لاشتراكها فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، آخذة فى الاعتبار فهمها لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، وتمشيا مع البيانات التى أدلت بها أمام المجلس فى الموضوع ٠

ويشرفنى أن أسترعى اهتمام سيادتكم الى الفقرة الأخيرة فى الاعلان التى تنص على أنه سوف يودع ويسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة ٠

وان هذا الاعلان والالتزامات الواردة فيه يمثل صكا دوليا ، وتبعا لذلك ، ترجو الحكومة المصرية سيادتكم استلام هذا الاعلان ، وتسجيله ٠

محمود فوزى
وزير خارجية مصر
٢٤ ابريل ١٩٥٧

(ب) الاعـــــــــلان :

توضيحا للمبادىء الواردة فى مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة ١٨ مارس ١٩٥٧ ، فان الحكومة المصرية طبقـا لاتفـاقية القسـطنطينية عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحـدة ، تذيع فيما يلى الاعـلان التـالى حـول قناة السويس وترتيبات تشغيلها ٠

١ ـ اعادة تأكيد اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ٠

ان احترام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ نصا وروحا واحترام الحقوق والالتزامات الناشئة عنها سيظل سياسة ثابتة وهدفـا أكيداً للحكومة المصرية ، كذلك سوف تستمر الحكومة المصريـة فى احترام ومراعاة وتنفيذ هذه الاتفاقية ٠

٢ ـ مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحـدة ٠

ان الحكومة المصرية اذ تعيد تأكيد عزمها على احترام اتفاقيـة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ نصا وروحـا وعلى الالتزام بميثاق ومبادىء ومقاصد الأمم المتحدة ، لعلى ثقة من أن الدول الأخرى الموقعة على تلك الاتفاقية وغيرها من الدول سوف تسترشد بنفس الروح ٠

٣ ـ حرية الملاحة ، الرسوم ، تطوير القناة ٠

ان الحكومة المصرية قد عقدت العزم على أن :

(أ) تتيح وتحافظ على الملاحة الحرة دون عائق أمام كافة الدول فى اطار الحدود وطبقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعـام ١٨٨٨ ٠

(ب) يستمر فرض الرسوم طبقا لآخر اتفاقيـة أبرمت فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية والشركة البحرية لقناة السويس ، كما أن أى زيادة فى المعدل الحالى للرسوم ، اذا تمت ، سوف تتحدد بنسبة واحد فى المائة وأى زيـادة تتجاوز هذا الحد سوف تكون نتيجة للمفاوضـات ، وفى حالة عدم الاتفاق ، تسوى بطريقة التحكيم طبقا للاجراءات المحددة فى الفقرة (٧) ب ٠

(جـ) تقوم على صيانة القناة وتطويرهـا طبقا للاحتيـاجات التدريجية للملاحة الحـديثة وأن تشمل تلك الصـيانة

والتطوير البرنامجين الثامن والتاسع للشركة البحريـــة لقناة السويس مع ادخال التحسينات الضرورية عليها ٠

٤ ـ التشغيل والادارة ٠

تقوم على تشغيل القناة وادارتها هيئة قناة السويس ، وهى هيئة ذات استقلال ذاتى ، انشاتها الحـكومة المصـــرية فى ٢٦ يوليـو ١٩٥٦ وتطلع الحكومة المصرية بثقة الى استمرار التعاون مـع شعوب العالم لتطوير الفائدة من القناة ، وتحقيقا لهذا الهدف ، فان الحكومة المصرية ترحب وتشجع على التعـاون مع هيئـة قناة السويس وممثلي الملاحة والتجارة ٠

٥ ـ الترتيبات الماليـــــة ٠

(أ) تدفع الرسوم مقدما لحساب هيئة قناة السويس فى أى بنك تفوضه لذلك وتنسيذا لهذا فقـد فوضت هيئة قنـــاة السويس البنك الأهلى المصرى وهي تتفاوض مع بنك التسوية الدوليـة ليقبل نيابة عنها سداد رسوم القناة ٠

(ب) تسدد هيئة قناة السويس للحكومة المصرية نسبة خمسـة فى المائة من اجمالى المتحصلات على سبيل الاتاوة ٠

(جـ) سوف تنشىء هيئة قناة السويس صندوقا لرأسمال وتطوير قناة السويس تدفع له نسبة ٢٥٪ من اجمالى المتحصلات ، ويتيح هذا الصندوق لهيئة قناة السويس الموارد الكافيـــة لتلبية احتياجات التنمية والمصروفات الرأسمالية لتنفيـــذ الاعباء التى اضطلعت بها وعقدت العزم على النهوض بها ٠

٦ ـ قانـــون القنـــــاة ٠

كافة اللوائح التى تحكم القناة بما فى ذلك تفاصيل التشـــغيل ، أدرجت فى قانون القناة الذى يعرف باسم (قانون قناة السويس) وسوف يعلن عن أى تعديل يطرأ فى هذا القانون ، كما أن مثل هذا التعديل سوف يتم طبقا للاجراءات المحددة فى الفقرة ٧ (ب) اذا كان يمس المبادىء والالتزامات الواردة فى هذا الاعـلان ، واذا كان موضع طعن أو شكوى من أى طرف ٠

٧ ـ التمييز فى المعاملة والشكاوى المتصلة بقانون القناة ٠

(أ) تنفيذا للمبادىء الموضحة فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، فان هيئة قناة السويس بموجب نصوص ميثاقها لن تمنح أى سفينة أو شركة أو أى طرف آخر أى ميزة أو خدمة لا تمنحها للسفن و الشركات أو الاطراف الأخرى بنفس الشروط ٠

(ب) كل الشكاوى عن التمييز فى المعاملة أو الانتهاك لقانون القناة سوف تتم تسويتها بمعرفة الطرف الشاكى عن طريق الاحالة الى هيئة قناة السويس واذا لم تتحقق تسوية الشكوى عن طريق تلك الاحالة ، يجوز احالة الأمر باختيار الطرف الشاكى أو هيئة قناة السويس الى محكمة تحكيم مؤلفة من عضو عن الطرف الشاكى وعضو عن هيئة قناة السويس وعضو ثالث يختاره كلاهما ، وفى حالة الخلاف، فان العضو الثالث يختار بمعرفة رئيس محكمة العدل الدولية بطلب أى من العضوين ٠

(جـ) قرارات محكمة التحكيم تتخذ بأغلبية أعضائها ، والقرارات ملزمة للاطراف لدى صدورها ولابد من تنفيذها بحسن نية ٠

(د) سوف تقوم الحكومة المصرية بدراسة مزيد من الترتيبات الملائمة التى يمكن اتخاذها لتقصى الحقائق ، والتشاور والتحكيم فى الشكاوى المتصلة بقانون قناة السويس ٠

٨ ـ التعويضات والمطالبات ٠

مسألة التعويضات والمطالبات المتصلة بتأميم الشركة البحرية لقناة السويس ، وما لم يتم الاتفاق بين الاطراف المعنية ، سوف تحال الى التحكيم طبقا للاعراف الدولية المستقرة ٠

٩ ـ المنازعات والخلافات أو الاختلافات الناشئة عن اتفاقية ١٨٨٨ أو عن هذا الاعلان ٠

(أ) المنازعات أو الخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ أو عن الاعلان سوف تسوى طبقا لميثاق الأمم المتحدة ٠

(ب) الاختلافات الناشئة بين أطراف الاتفاقية المذكورة فيما يتصل بتفسير أو تطبيق أحكامها ، وما لم تحل بطريقة أخرى ،

سوف تحال الى محكمة العدل الدولية ·وسوف تتخذ الحكومة المصرية الخطوات اللازمة لقبول الاختصاص الاجبارى لمحكمة العدل الدولية طبقا لنصوص المادة (٣٦) من لائحتها ·

١٠ـ وضع هذا الاعلان ·

ان الحكومة المصرية اذ تذيع هذا الاعلان الذى يعيد تأكيد ويتفق اتفاقا كاملا مع اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ نصا وروحا ، انما تعبر عن رغبتها وعزمها على جعل قناة السويس ممرا دوليا يتسم بالكفاءة والكفاية لربط بين شعوب العالم ودوله ولخدمة قضية السلام والرخاء ·

وان هذا الاعلان والالتزامات الواردة فيه يمثل صكا دوليا . وسوف يودع ويسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة ·

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٨١٩٨

ISBN — 977 — 01 — 5422 — X



مكتبة الأسرة



بسعر رمزى جنيه واحد

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥





مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب